



جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

الميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

الشعبة العلوم المالية والمحاسبية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه أكاديمي، الطور الثالث

تخصص: محاسبة وجباية

بعنوان:

دور السياسات الجبائية في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

"دراسة قياسية خلال الفترة 1991 - 2023"

من إعداد الطالب: صالح عبد الحليم

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 28 جوان 2026 أمام اللجنة المكونة من السادة الاتية اسمائهم:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	زقيب خيرة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	رئيسا
02	قطيب عبد القادر	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
03	بوخاري عبد الحميد	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا مدعوا
04	بيشي إسماعيل	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا
05	شاوش حجة الله	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا
06	اهلة محمد	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا
07	صديقي فؤاد	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا

الموسم الجامعي: 2025/2026



جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

الميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

الشعبة العلوم المالية والمحاسبية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه أكاديمي، الطور الثالث

تخصص محاسبة وجباية

بعنوان:

دور السياسات الجبائية في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

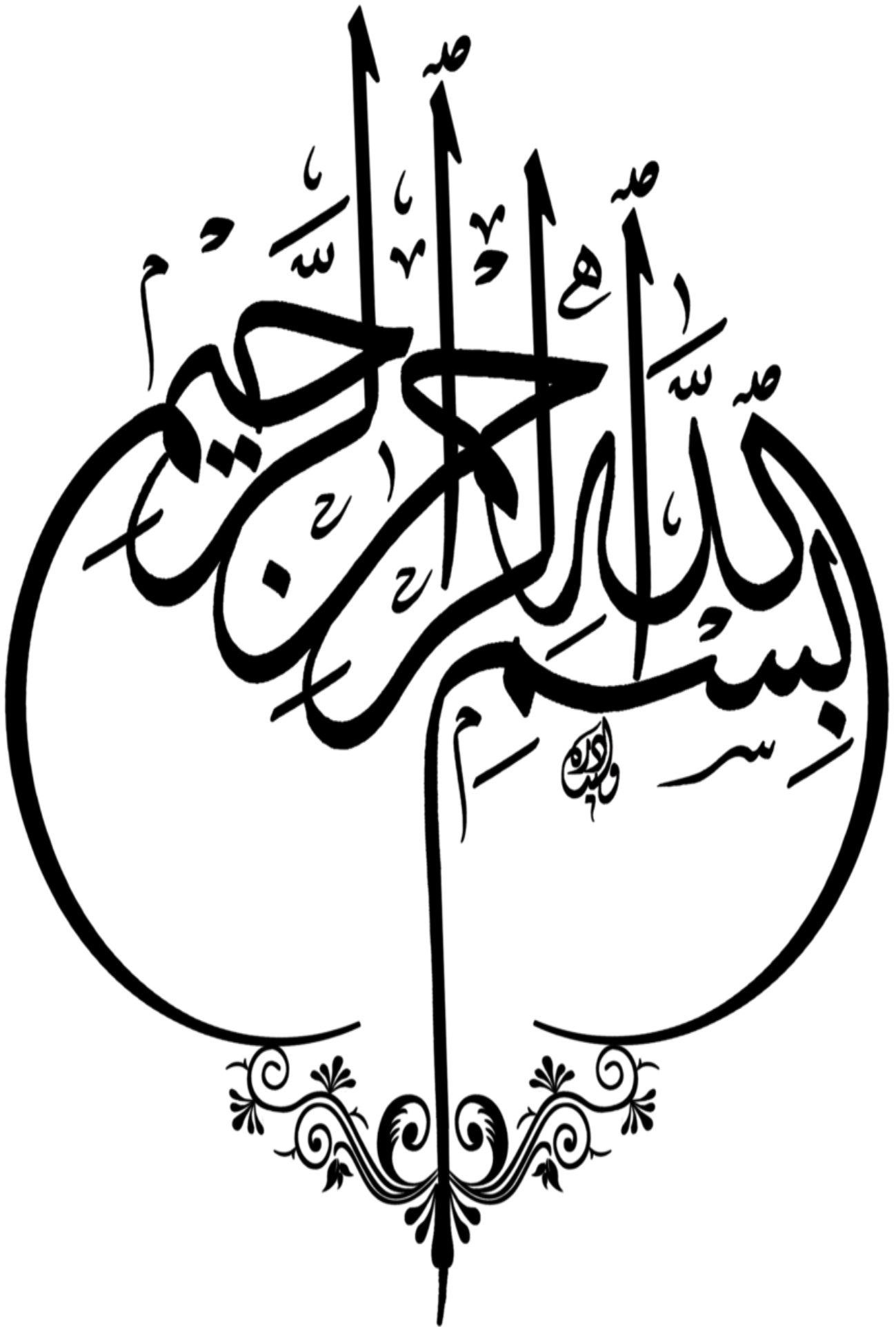
"دراسة قياسية خلال الفترة 1991 - 2023"

من إعداد الطالب: صالح عبد الحليم

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 28 جوان 2026 أمام اللجنة المكونة من السادة الاتية اسمائهم:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	زقيب خيرة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	رئيسا
02	قطيب عبد القادر	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
03	بوخاري عبد الحميد	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا مدعوا
04	بيشي إسماعيل	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا
05	شاوش حجة الله	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا
06	الهلة محمد	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا
07	صديقي فؤاد	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا

الموسم الجامعي: 2025/2026



الإهداء:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه أنجزت هذا العمل العلمي،
وأسأله تعالى أن يبارك فيه ويجعله خالصا لوجهه الكريم
أهدي هذا العمل إلى والدي العزيزين أطال الله في عمرهم،
نبح الحب الأول، وسند الطريق، ودعاء لا ينقطع...
إلى زوجتي الغالية، شريكة العمر، وطمانينة القلب، وقوة الأيام الجميلة...
وإلى أبنائي الأحباء، فرحة الروح، وأمل الغد، ومعنى الاستمرار...
إلى إخواني الأعزاء وأصدقائي وإلى كل من ساعدني في هذا العمل...
أهديكم هذا العمل، تقديرا لما منحتموني من حب وصبر ودعم لا يقدر
بشمن.

صالح عبد الحليم

شكر وتقدير

أتوجه بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى الأستاذ الفاضل، أطال الله في عمره وأمدّه بالصحة والعافية،

الأستاذ "عبد القادر قطيب" الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذه الأطروحة، وقد قدم لي نصائحه وتوجيهاته

القيمة التي كان لها بالغ الأثر، وبعون الله، في إنجاز هذا العمل.

كما أود أن أعرب عن بالغ شكري وامتناني للأستاذ "بوخاري عبد الحميد" على كل ما قدمته لي من دعم وإرشاد

خلال مسيرتي في إعداد هذه الأطروحة. لقد كنت لي نعم الموجه والناصح، واستفدت كثيرا من علمك وخبرتك

الأكاديمية.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير جامعة غرداية.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الأطروحة، ولكل من كانت له بصمة وإن كانت خفية

في مسيرتي العلمية.

صاحبي عبد الحليم

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسات الجبائية في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى 2023. وركزت الدراسة على تقييم مدى فعالية الأدوات الجبائية المختلفة، المتمثلة أساساً في التحفيزات الجبائية، الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة، في التأثير على سلوك المتعاملين الاقتصاديين وتحفيزهم على الانتقال نحو الاقتصاد الرسمي، مع مراعاة متغير التهرب الضريبي كمتغير ضابط.

لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لتأصيل المفاهيم المرتبطة بالسياسة الجبائية والاقتصاد الموازي. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم استخدام المنهج الكمي القياسي بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية مستمدة من تقارير رسمية وطنية ودولية. ولتجنب مشكلة الانحدار الزائف، تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، ثم تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) واختبار الحدود (Bounds Test) لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجلين القصير والطويل.

وقد أظهرت النتائج في وجود أثر سلبي ومعنوي للتحفيزات الجبائية على حجم الاقتصاد الموازي في الأجل الطويل، بما يعكس فعاليتها في تقليص الظاهرة، في المقابل كان للضرائب المباشرة والتهرب الضريبي أثر إيجابي قوي ومعنوي، حيث يسهم ارتفاعهما في توسيع رقعة الاقتصاد الموازي. كما تبين أن الضرائب غير المباشرة لا تؤثر إحصائياً في حجم الاقتصاد الموازي في الأجل الطويل بل يؤثر على الاقتصاد الموازي في الأجل القصير.

الكلمات المفتاحية: سياسة جبائية، اقتصاد موازي، تهرب ضريبي، ضرائب المباشرة وغير المباشرة، نموذج ARDL.

Abstract:

This study aimed to analyze the role of fiscal policies in reducing the size of the informal economy in Algeria during the period from 1991 to 2023. The study focused on assessing the effectiveness of various fiscal instruments—mainly tax incentives, direct taxes, and indirect taxes—in influencing the behavior of economic agents and encouraging them to transition towards the formal economy, while considering tax evasion as a control variable.

To achieve the study's objectives, a descriptive-analytical approach was adopted in the theoretical section to conceptualize the terms related to fiscal policy and the informal economy. In the empirical section, a quantitative econometric approach was applied, relying on annual time series data derived from official national and international reports. To avoid the problem of spurious regression, the stationarity of the time series was tested, followed by the application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach and the Bounds Test to estimate the relationship between the study variables in both the short and long run.

The results revealed a negative and significant impact of tax incentives on the size of the informal economy in the long run, reflecting their effectiveness in reducing the phenomenon. In contrast, direct taxes and tax evasion had a strong and significant positive impact, as their increase contributes to the expansion of the informal economy. It was also found that indirect taxes do not statistically affect the size of the informal economy in the long run, but they do have an impact in the short run.

Keywords: Fiscal policy; Informal economy; Tax evasion; Direct and indirect taxes; ARDL model

البيان	الصفحة
البسمة	IV
الإهداء	VIII
شكر والتقدير	VIII
الملخص	VIII
قائمة المحتويات	VIII
قائمة الجداول	X
قائمة الأشكال والرسومات البيانية	XI
قائمة الملاحق	XII
قائمة الرموز والاختصارات	XIV
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الجبائية والاقتصاد الموازي	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: مدخل عام حول السياسة الجبائية	3
المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للسياسة الجبائية	3
المطلب الثاني: أساسيات حول النظم الضريبية	8
المطلب الثالث: الإصلاح الجبائي والتهرب الضريبي	16
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاقتصاد الموازي	25
المطلب الأول: مفاهيم حول الاقتصاد الموازي	25
المطلب الثاني: آليات الدمج في الاقتصاد الرسمي	30
المطلب الثالث: واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر	35
خلاصة الفصل الأول	40
الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية للسياسات الجبائية والاقتصاد الموازي	
تمهيد الفصل الثاني	42
المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة	43
المطلب الأول: الدراسات العربية	43
المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية	50
المبحث الثاني: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	58

قائمة المحتويات

58	المطلب الأول: الدراسات السابقة حسب الهدف
61	المطلب الثاني: الدراسات السابقة حسب المنهج ومتغيرات الدراسة
65	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دراسة قياسية لدور السياسات الجبائية في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر
67	تمهيد الفصل الثالث
68	المبحث الأول: مفاهيم استقرارية السلاسل الزمنية، التكامل المشترك ومنهجية ARDL
68	المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية
73	المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ
79	المطلب الثالث: منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بفجوات زمنية موزعة ARDL
84	المبحث الثاني: دراسة وصفية وبيانية لمتغيرات الدراسة
84	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات النموذج وبيانات الدراسة
87	المطلب الثاني: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية
96	المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك جوهانسن
99	المبحث الثالث: التقدير القياسي لنموذج ARDL ومناقشة النتائج واختبار الفرضيات
99	المطلب الأول: تقدير نموذج ARDL
107	المطلب الثاني: عرض ومناقشة النتائج
112	المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومقارنة بالدراسات السابقة
115	خلاصة الفصل الثالث
117	خاتمة
122	قائمة المراجع والمصادر
131	الفهرس
/	الملاحق

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	خصائص النظم الجبائية	9
(2-1)	الهيكل القانوني للمنظومة الجبائية ومكوناتها	12
(3-1)	مراحل الاقتصادي الموازي في الجزائر	36
(1-2)	الدراسات السابقة حسب الهدف	58
(2-2)	الدراسات السابقة حسب المنهج ومتغيرات الدراسة	61
(1-3)	أسس اختيار صيغ معادلات علاقات التكامل المشترك	77
(2-3)	معطيات الدراسة القياسية	86
(3-3)	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج	90
(4-3)	الارتباطات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	92
(5-3)	اختبارات الاستقرار لمتغيرات الدراسة باستخدام مصور الارتباط	93
(6-3)	دراسة الاستقرار لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار فيليبس بيرون	95
(7-3)	اختيار درجة التأخير المناسب لاختبار التكامل المشترك جوهانسن	97
(8-3)	اختبار التكامل المشترك جوهانسن	97
(9-3)	اختيار النموذج الإحصائي المناسب	99
(10-3)	اختبار الارتباط الذاتي لبواقي نموذج $ARDL(2,3,2,0,1)$	103
(11-3)	اختبار وايت لثبات تباين بواقي نموذج $ARDL(2,3,4,3,4)$	104
(12-3)	اختبار رامسي لجودة توصيف نموذج $ARDL(2,3,4,3,4)$	105
(13-3)	يبن معاملات الأجل الطويل لنموذج $ARDL(2,3,4,3,4)$ واختبار الحدود	107
(14-3)	معاملات الأجل القصير لنموذج $ARDL(2,3,4,3,4)$ وحد تصحيح الخطأ	110

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	موقع السياسة الجبائية ضمن مكونات النظام الجبائي	4
(2-1)	مبادئ السياسة الجبائية	6
(3-1)	طرق التهرب الضريبي	21
(4-1)	طرق قياس الاقتصاد الموازي	29
(1-3)	تطورات نسبة الاقتصاد الموازي للفترة 1991-2023	87
(2-3)	تطورات متغيرات السياسة الجبائية في الجزائر للفترة 1991-2023	89
(3-3)	اختيار درجة التأخير المناسب لنموذج ARDL	101
(4-3)	بواقي تقدير نموذج ARDL (2,3,2,0,1)	102
(5-3)	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج ARDL (2,3,4,3,4)	103
(6-3)	اختبار مصور الارتباط لبواقي نموذج ARDL (2,3,4,3,4)	104
(7-3)	اختبار استقرارية نموذج ARDL (2,3,4,3,4) باستخدام CUSUM	106
(8-3)	اختبار استقرارية نموذج ARDL (2,3,4,3,4) باستخدام CUSUMQ	106

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق (01)	تطورات متغيرات الدراسة عبر الزمن
الملحق (02)	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة
الملحق (03)	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات
الملحق (04)	مصور الارتباط للمتغير y في مستواه الأصلي
الملحق (05)	مصور الارتباط للمتغير y بعد الفرق الأول
الملحق (06)	مصور الارتباط للمتغير x_1 في مستواه الأصلي
الملحق (07)	مصور الارتباط للمتغير x_1 بعد الفرق الأول
الملحق (08)	مصور الارتباط للمتغير x_2 في مستواه الأصلي
الملحق (09)	مصور الارتباط للمتغير x_2 بعد الفرق الأول
الملحق (10)	مصور الارتباط للمتغير x_3 في مستواه الأصلي
الملحق (11)	مصور الارتباط للمتغير x_3 بعد الفرق الأول
الملحق (12)	مصور الارتباط للمتغير x_4 في مستواه الأصلي
الملحق (13)	اختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون لمتغيرات الدراسة في مستواها الأصلي: نموذج الاتجاه العام والثابت
الملحق (14)	اختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون لمتغيرات الدراسة في مستواها الأصلي: نموذج الثابت
الملحق (15)	اختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون لمتغيرات الدراسة في مستواها الأصلي: نموذج دون اتجاه عام وثابت
الملحق (16)	اختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون لمتغيرات الدراسة بعد الفرق الأول: نموذج الاتجاه العام والثابت
الملحق (17)	اختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون لمتغيرات الدراسة بعد الفرق الأول: نموذج الثابت
الملحق (18)	اختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون لمتغيرات الدراسة بعد الفرق الأول: نموذج دون اتجاه عام ولا ثابت
الملحق (19)	اختبار اختيار درجة التأخير المناسبة لنموذج التكامل المشترك
الملحق (20)	اختبارات الأثر والقيمة العظمى للتكامل المشترك
الملحق (21)	نموذج ARDL بثابت واتجاه عام
الملحق (22)	نموذج ARDL بثابت واتجاه عام مقيد
الملحق (23)	نموذج ARDL بثابت
الملحق (24)	نموذج ARDL بثابت مقيد
الملحق (25)	نموذج ARDL دون ثابت ولا اتجاه عام

قائمة الملاحق

الملحق (26)	اختبار درجة التأخير المناسبة لنموذج ARDL باتجاه عام مقيد
الملحق (27)	النموذج المناسب (2,3,4,3,4) ARDL باتجاه عام مقيد
الملحق (28)	اختبار الارتباط الذاتي لبواقي نموذج (2,3,4,3,4) ARDL باتجاه عام مقيد
الملحق (29)	اختبار ثبات تباين بواقي نموذج (2,3,4,3,4) ARDL باتجاه عام مقيد
الملحق (30)	اختبار دقة توصيف نموذج (2,3,4,3,4) ARDL باتجاه عام مقيد
الملحق (31)	اختبار الحدود لنموذج (2,3,4,3,4) ARDL باتجاه عام مقيد
الملحق (32)	معادلة العلاقة طويلة الأجل لنموذج (2,3,4,3,4) ARDL باتجاه عام مقيد
الملحق (33)	معادلة الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ (2,3,4,3,4) ARDL باتجاه عام مقيد
الملحق (34)	اختبار تضخم التباين لمعاملات نموذج (2,3,4,3,4) ARDL باتجاه عام مقيد

الرقم	الاختصار	المصطلح باللغة الإنجليزية	المصطلح باللغة العربية
01	IE	Informal Economy	الاقتصاد الموازي
02	FP	Fiscal Policy	السياسة الجبائية
03	TI	Tax Incentives	التحفيزات الجبائية
04	DT	Direct Taxes	الضرائب المباشرة
05	IT	Indirect Taxes	الضرائب غير المباشرة
06	TE	Tax Evasion	التهرب الضريبي
07	ARDL	Autoregressive Distributed Lag Model	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
08	VECM	Vector Error Correction Model	نموذج تصحيح الخطأ المتجه
09	ECM	Error Correction Model	نموذج تصحيح الخطأ
10	VAR	Vector Autoregression	نموذج الانحدار الذاتي المتجه
11	ADF	Augmented Dickey–Fuller Test	اختبار ديكي-فولر الموسع
12	PP	Phillips–Perron Test	اختبار فيليبس-بيرون
13	BT	Bounds Test	اختبار الحدود
14	AIC	Akaike Information Criterion	معياري أكايك للمعلومات
15	SC	Schwarz Criterion	معياري شوارتز
16	HQ	Hannan–Quinn Criterion	معياري هانان-كوين
17	LM	Lagrange Multiplier Test	اختبار مضاعف لاغرانج
18	JB	Jarque–Bera Test	اختبار جارك-بيرا
19	CUSUM	Cumulative Sum Test	اختبار المجموع التراكمي
20	CUSUMQ	Cumulative Sum of Squares	اختبار المجموع التراكمي للمربعات
21	GDP	Gross Domestic Product	الناتج الداخلي الخام
22	DGI	Directorate General of Taxes	المديرية العامة للضرائب
23	IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
24	WB	World Bank	البنك الدولي

مقدمة

أ. توطئة:

تعد السياسة الجبائية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في إدارة الشأن المالي والاقتصادي، لما لها من دور محوري في تعبئة الموارد العمومية، وتمويل النفقات العامة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فالجباية لا تقتصر على كونها أداة مالية لتمويل الخزينة العمومية فحسب، بل تتجاوز ذلك لتشكل وسيلة فعالة للتأثير في سلوك المتعاملين الاقتصاديين، وتوجيه الاستثمارات، وتحقيق قدر من العدالة في توزيع الأعباء والتكاليف بين مختلف فئات المجتمع. غير أن تحقيق هذه الأهداف يظل مرتبطا بمدى اتساع القاعدة الجبائية واندماج مختلف الأنشطة الاقتصادية ضمن الإطار الرسمي الذي يخضع للتنظيم والمراقبة.

في هذا السياق، برزت ظاهرة الاقتصاد الموازي كإحدى الإشكالات البنيوية التي تعاني منها العديد من الاقتصادات، لاسيما الدول النامية، ومن بينها الجزائر. هذه الإشكاليات تتمثل في مجموع الأنشطة الاقتصادية التي تمارس خارج الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها، سواء كانت هذه الأنشطة مشروعة في أصلها أو غير مشروعة، لكنها لا تخضع للتصريح الجبائي ولا تساهم في تمويل النفقات العامة. وقد أفرز توسع هذه الظاهرة جملة من الآثار السلبية، من أبرزها تقلص الوعاء الضريبي، وضعف تعبئة الإيرادات العامة، وتشويه المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين، فضلا عن المساس بمبدأ العدالة الجبائية.

وتعد الجزائر من بين الدول التي شهدت تناميا ملحوظا في حجم الاقتصاد الموازي، نتيجة تداخل عدة عوامل اقتصادية واجتماعية ومؤسسية، من بينها ارتفاع معدلات البطالة، وتعقيد الإجراءات الإدارية والجبائية، وثقل العبء الضريبي، إضافة إلى ضعف الوعي الجبائي لدى بعض الفئات، وانتشار التعاملات النقدية خارج القنوات الرسمية. وقد أدى ذلك إلى بروز شريحة واسعة من المتعاملين الذين يفضلون النشاط خارج الإطار الرسمي، تفاديا للأعباء الجبائية والالتزامات القانونية المختلفة.

أمام هذا الواقع، سعت السلطات العمومية في الجزائر إلى اعتماد مجموعة من الإصلاحات والسياسات الرامية إلى الحد من توسع الاقتصاد الموازي وتعزيز إدماجه في الاقتصاد الرسمي، وكان للسياسة الجبائية نصيب وافر من هذه الإصلاحات. فقد تم استحداث جملة من التحفيزات الجبائية، كتخفيف العبء الضريبي، وتبسيط الإجراءات، ومنح إعفاءات أو تخفيضات مؤقتة، بهدف تشجيع المتعاملين غير الرسميين على الاندماج في القطاع الرسمي. وفي المقابل، استمرت الجباية العادية في أداء دورها التقليدي في تعبئة الموارد المالية، غير أن فعاليتها بقيت محل تساؤل في ظل استمرار توسع الاقتصاد الموازي.

ومن جهة أخرى، يطرح توسع الاقتصاد الموازي إشكالية جوهرية تتعلق بتأثيره المباشر على الإيرادات العامة للدولة، إذ يؤدي خروج جزء معتبر من النشاط الاقتصادي عن الرقابة الجبائية إلى حرمان الخزينة العمومية من موارد مالية هامة، ما ينعكس سلبا على قدرة الدولة في تمويل برامجها التنموية والاجتماعية. كما يساهم ذلك في زيادة الضغط الجبائي على المتعاملين الملتزمين، الأمر الذي قد يعمق بدوره ظاهرة التهرب الجبائي ويدفع بمزيد من الأنشطة نحو القطاع غير الرسمي، في حلقة مفرغة يصعب كسرها دون إصلاحات فعالة وشاملة.

ب. طرح الإشكالية:

انطلاقاً من هذه المعطيات السابقة، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين السياسة الجبائية والاقتصاد الموازي في الجزائر، من خلال تحليل دور التحفيزات الجبائية والجبائية العادية في التأثير على حجم هذه الظاهرة، والوقوف على انعكاساتها على مستوى الإيرادات العامة للدولة. ففهم هذه العلاقة من شأنه أن يساهم في تقييم فعالية السياسة الجبائية المعتمدة، وتشخيص مواطن القوة والقصور فيها، بما يسمح باقتراح آليات وإجراءات كفيلة بتعزيز اندماج الأنشطة غير الرسمية وتحقيق قدر أكبر من العدالة والكفاءة الجبائية.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى مقارنة موضوع السياسة الجبائية والاقتصاد الموازي في الجزائر مقارنة علمية تحليلية، تجمع بين الإطار النظري والواقع العملي، بهدف تقديم رؤية شاملة تساهم في إثراء النقاش الأكاديمي وتدعم جهود صانعي القرار في رسم سياسات جبائية أكثر فعالية واستدامة.

كما سبق: يمكن صياغة إشكالية على النحو الآتي:

ما مدى مساهمة السياسات الجبائية في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1991 إلى 2023؟

ت. الأسئلة الفرعية:

- 1- هل للتحفيزات الجبائية أثر فعلي في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر، وكيف تختلف استجابة هذا المتغير في الأجلين القصير والطويل؟
- 2- ما هو اتجاه وحجم أثر الضرائب غير المباشرة على الاقتصاد الموازي في الجزائر وفق مخرجات النموذج القياسي؟
- 3- إلى أي مدى يساهم ثقل العبء الناتج عن الضرائب المباشرة في دفع المتعاملين نحو توسيع رقعة الاقتصاد الموازي في الجزائر؟
- 4- ما هو الدور الذي يلعبه سلوك "التهرب الضريبي" كمتغير ضابط في تغذية وتوسيع حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر على المديين القصير والطويل؟

ث. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة، تم صياغة الفرضيات التالية والتي سيتم اختبارها قياسياً:

الفرضية الأولى: يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للتحفيزات الجبائية على حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل.

الفرضية الثانية: تؤثر الضرائب غير المباشرة إيجابياً في حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للضرائب المباشرة في توسيع رقعة الاقتصاد الموازي في الجزائر.

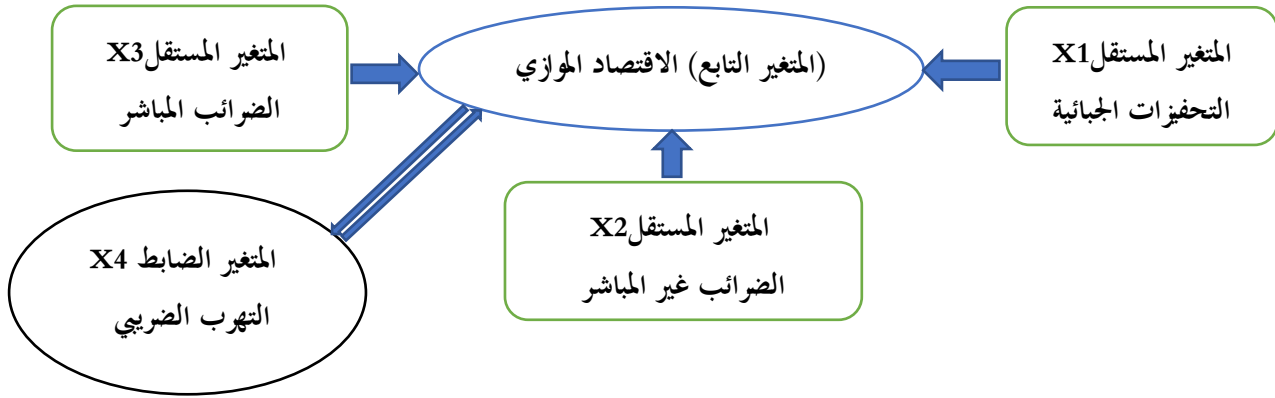
الفرضية الرابعة: يساهم تفاقم التهرب الضريبي كمتغير ضابط في تغذية وتوسيع حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر.

ج. متغيرات الدراسة:

لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها قياسيا، تم بناء نموذج دراسة يضم خمس متغيرات رئيسية تعكس الإطار المفاهيمي للبحث، وتتمثل في:

- 1- المتغير التابع "حجم الاقتصاد الموازي" (Y): ويقاس كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهو الظاهرة الرئيسية المدروسة.
- 2- المتغيرات المستقلة (المفسرة): تمثل أدوات السياسة الجبائية للحكومة
 - التحفيزات الجبائية (X1): وتحسب كنسبة من النتائج المحلي الإجمالي وتعتبر المحفز الذي يساعد في الاندماج في الاقتصاد الرسمي.
 - الضرائب غير المباشر (X2): وهي تمثل الضرائب على الاستهلاك وتحسب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
 - الضرائب المباشرة (X3): وهي تعبر عن الضرائب على الدخل والأرباح
- 3- المتغير الضابط (X4): التهرب الضريبي أدرج كمتغير ظابط مستقل للتأثير العكسي لتوسع الاقتصاد الموازي.

كما يمكن توضيحها في الشكل التالي



من إعداد الطالب

ح. مبررات اختيار الموضوع:

1. نظرا لتنامي حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر وما يترتب عنه من اختلالات تمس التوازنات الاقتصادية والمالية، خاصة ما يتعلق بتقلص الوعاء الضريبي وضعف تعبئة الموارد الجبائية.
2. إذ يعد الاقتصاد الموازي من أبرز التحديات التي تواجهها الدولة الجزائرية في الوقت الراهن، في ظل الإصلاحات الجبائية المتتالية ومحاولات إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.
3. الرغبة في تعميق الفهم والتحليل في مجال المالية العامة والسياسة الجبائية، وربط الجانب النظري بالواقع العملي للاقتصاد الجزائري.
4. نظرا لتوفر البيانات الإحصائية والتقارير الرسمية التي تسمح بدراسة وتحليل الظاهرة خلال فترة زمنية محددة.

ح. أهداف الدراسة وأهميتها:

- **أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مقارنة متكاملة (نظرية وتطبيقية) لتحليل دور السياسات الجبائية في

معالجة ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، وذلك من خلال الأهداف الآتية:

1. تحديد الإطار المفاهيمي والنظري للاقتصاد الموازي والسياسة الجبائية، مع إبراز أهم خصائصهما وأسباب نشأتهما في الاقتصاد الجزائري.
2. القياس الكلي لأثر السياسة الجبائية: تقدير حجم واتجاه الأثر الكلي لأدوات السياسة الجبائية مجتمعة على مسار الاقتصاد الموازي خلال الفترة (1991-2023)، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).
3. الاختبار الكمي لمدى نجاعة الإعفاءات والتحفيزات الجبائية في تشجيع المتعاملين على الاندماج طوعا في الاقتصاد الرسمي، وتتبع تباين استجابة هذا المتغير بين الأجلين القصير والطويل.
4. التحديد الدقيق لمدى مساهمة كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة في دفع الأعوان الاقتصاديين نحو ممارسة أنشطة غير الرسمية، لمعرفة أي نوع من الضرائب يعد المحرك الأساسي لتوسع الاقتصاد الموازي.
5. تحليل سلوك التهرب الضريبي كمتغير ضابط لمعرفة دوره في التغذية العكسية للاقتصاد الموازي.

-أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول إشكالية تمس التوازنات الاقتصادية والمالية في الجزائر، والمتمثلة في اتساع نطاق الاقتصاد الموازي وتأثيراته المباشرة على الإيرادات العامة وفعالية السياسة الجبائية. إذ تعمل على استكشاف طبيعة العلاقة بين مختلف أدوات السياسة الجبائية، خاصة التحفيزات الجبائية والضرائب المباشرة وغير المباشرة، وحجم الاقتصاد الموازي خلال الفترة 1991-2023، بما يسمح بتقييم موضوعي لمدى كفاءة الإصلاحات الجبائية المتبعة. كما تضيف الدراسة قيمة علمية من خلال اعتمادها على نماذج قياسية حديثة مثل ARDL لتحليل العلاقات في الأجلين الطويل والقصير، فضلا عن تقديم نتائج وتوصيات عملية يمكن أن تسهم في توجيه صانعي القرار نحو تبني سياسات جبائية أكثر عدالة وفعالية، تدعم إدماج الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد المنظم، وتعزز مسار التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي.

خ. حدود الدراسة: تتحدد حدود هذه الدراسة في مجموعة من الأبعاد التي تبين الإطار العام الذي أنجزت ضمنه، ويمكن توضيحها

فيما يلي:

الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة فترة زمنية تمتد من سنة 1991 إلى سنة 2023.

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في الجزائر.

الحدود الموضوعية: تتركز الدراسة حول موضوع محدد وهو تحليل وتقييم دور السياسات الجبائية (والمتمثلة أساسا في التحفيزات الجبائية، الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة) في التأثير على تقليص حجم الاقتصاد الموازي، مع أخذ "التهرب الضريبي" كمتغير ضابط في النموذج.

د. المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي-التحليلي، لملاءمته لطبيعة الموضوع محل الدراسة، حيث تم من خلاله وصف ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر وتحليل أبعادها المختلفة، مع إبراز دور السياسة الجبائية في التأثير على حجم هذه الظاهرة وانعكاساتها على الإيرادات العامة للدولة. كما تم توظيف المنهج التحليلي في تفسير العلاقات القائمة بين متغيرات الدراسة، ولاسيما العلاقة بين التحفيزات الجبائية والجباية العادية من جهة، وحجم الاقتصاد الموازي والإيرادات العامة من جهة أخرى، بالاعتماد على المعطيات النظرية والدراسات السابقة.

واعتمدت الدراسة في جمع البيانات والمعلومات على مجموعة من الأدوات البحثية، تمثلت أساسا في:

- المراجع العلمية من كتب وأطروحات ومقالات أكاديمية عربية وأجنبية ذات صلة بالموضوع.
- التقارير والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الهيئات الوطنية، مثل وزارة المالية والديوان الوطني للإحصاء، إلى جانب بعض التقارير الدولية ذات الصلة.
- التشريعات والنصوص القانونية المنظمة للنظام الجبائي في الجزائر.
- الدراسات السابقة التي تناولت الاقتصاد الموازي والسياسة الجبائية، قصد المقارنة والاستفادة من نتائجها.

ذ. صعوبات الدراسة:

- ✓ صعوبة الحصول على بيانات حديثة ومحيطة تعكس الواقع الراهن للاقتصاد الموازي في الجزائر، خاصة في ظل محدودية النشر الدوري لبعض المؤشرات الرسمية.
- ✓ تشابك العوامل المؤثرة في الاقتصاد الموازي، مما يجعل عزل أثر السياسة الجبائية عن باقي العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية أمرا معقدا.

ر. هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن إشكالياتها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول بتأصيل الأدبيات النظرية للسياسات الجبائية والاقتصاد الموازي، وينتظم في مبحثين رئيسيين. يتناول المبحث الأول الإطار النظري للسياسات الجبائية، مفصلا المفاهيم والمبادئ والأهداف الخاصة بالنظم الضريبية، ومسلطا الضوء على مسألة الإصلاح الجبائي والتهرب الضريبي والآليات الرقابية، في حين يركز المبحث الثاني على الإطار النظري للاقتصاد الموازي، مستعرضا

نشأته وماهيته، ودواعي تناميته، وطرق قياسه، بالإضافة إلى دراسة آليات الدمج في الاقتصاد الرسمي وواقع هذه الظاهرة وتطورها داخل السوق الجزائرية.

الفصل الثاني لتناول الأدبيات التطبيقية للسياسات الجبائية والاقتصاد الموازي، وينقسم بدوره إلى مبحثين أساسيين. يقوم المبحث الأول بعرض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت كلا من السياسات الجبائية والاقتصاد الموازي بشكل منفصل أو مترابط، أما المبحث الثاني، فيعالج موقع الدراسة الحالية من تلك الدراسات، من خلال إبراز أوجه التشابه والاختلاف معها بناء على عدة معايير كالأهداف، والمستوى، والمنهج المتبع، ومتغيرات الدراسة، فضلا عن البعدين المكاني والزمني.

أما الفصل الثالث، فيمثل الجوهر التطبيقي تحت عنوان دراسة قياسية لدور السياسات الجبائية في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر، ويشتمل على ثلاثة مباحث. يغطي المبحث الأول المفاهيم الإحصائية والقياسية المتعلقة باستقرار السلاسل الزمنية، واختبارات التكامل المشترك، وتفصيل خطوات منهجية (ARDL). ويقدم المبحث الثاني دراسة وصفية وبيانية لمتغيرات الدراسة، تتضمن التعريف بالمتغيرات ومصادر البيانات، وإجراء اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك (جوهانسن)، بالإضافة للمبحث الثالث الذي يتولى عملية التقدير القياسي لنموذج (ARDL)، وعرض ومناقشة النتائج المستخلصة في الأجلين القصير والطويل، وصولا إلى اختبار الفرضيات ومقارنة النتائج بالدراسات التطبيقية السابقة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية

للسياسات الجبائية

والاقتصاد الموازي

تمهيد:

تعد السياسات الجبائية من أهم أدوات الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازنات المالية والاجتماعية، غير أن فعاليتها تبقى رهينة بمدى قدرة النظام الجبائي على استيعاب مختلف الأنشطة الاقتصادية وضمان خضوعها للقواعد القانونية والتنظيمية. وفي هذا الإطار، يبرز الاقتصاد الموازي كإحدى الإشكاليات الجوهرية التي تواجه السياسة الجبائية، لما يترتب عنه من آثار سلبية على تعبئة الموارد العمومية، وتشويه المنافسة، وإضعاف العدالة الضريبية، فضلا عن تأثيره المباشر في فعالية السياسات الاقتصادية والتنموية للدولة.

وانطلاقا من هذه الأهمية، يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري وتطبيقي متكامل يبرز طبيعة العلاقة القائمة بين السياسات الجبائية والاقتصاد الموازي، من خلال تحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالسياسة الجبائية والنظم الضريبية، واستعراض مبادئها وأهدافها وآليات تطبيقها، إلى جانب دراسة الإطار النظري للاقتصاد الموازي من حيث نشأته وتعريفه وأسباب تناميهِ وطرق قياسه. كما يسعى الفصل إلى إبراز انعكاسات الاقتصاد الموازي على النظام الجبائي، ودور الإصلاحات الجبائية والآليات المؤسسية في الحد من التهرب والغش الضريبي وتعزيز إدماج الأنشطة غير الرسمية ضمن الاقتصاد الرسمي.

وبذلك، يشكل هذا الفصل قاعدة نظرية ومنهجية أساسية لفهم الإشكالية العامة للدراسة، ويمهد لتحليل واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وتقييم فعالية السياسات الجبائية في مواجهته، وصولا إلى استخلاص النتائج واقتراح الحلول الكفيلة بتحقيق نظام جبائي أكثر كفاءة وعدالة واستدامة.

وبناء على ما سبق، سيتناول هذا الفصل المحاور التالية:

● المبحث الأول: مدخل عام حول السياسة الجبائية

● المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاقتصاد الموازي

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسات الجبائية والاقتصاد الموازي

يهدف هذا الفصل إلى تناول الجوانب النظرية والتطبيقية ذات الصلة بموضوع السياسات الجبائية والاقتصاد الموازي، من خلال توضيح المفاهيم الأساسية، والإطار الفكري العام الذي تستند إليه هذه السياسات، والعلاقات التفاعلية بينها وبين الاقتصاد الموازي في مختلف البيئات الاقتصادية.

المبحث الأول: أساسيات حول السياسة الجبائية

تعد السياسة الجبائية إحدى الأدوات الرئيسة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق أهدافها التنموية والاجتماعية والمالية فهي لا تقتصر على مجرد تحصيل الموارد العامة، بل تمثل وسيلة فعالة لتوجيه السلوك الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل والثروة وفي هذا الإطار، يسعى هذا المبحث إلى توضيح الإطار المفاهيمي والسياسات التطبيقية المرتبطة بالسياسة الجبائية، من خلال التطرق إلى مفهومها وآلياتها وأهم ملامحها في البلدان النامية.

المطلب الأول: مدخل عام حول السياسة الجبائية

يعد الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية الأساس الذي يبنى عليه فهم أبعادها النظرية والتطبيقية، إذ يتيح تحديد طبيعتها وأهدافها وآلياتها والأطراف المتدخلة في صياغتها وتنفيذها. كما يساهم هذا الإطار في إبراز الدور الحيوي الذي تؤديه السياسة الجبائية في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وفي توضيح كيفية توظيف الأدوات الجبائية لخدمة الأهداف الكبرى للسياسة المالية للدولة.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المطلب بالتفصيل مفهوم السياسة الجبائية وما يتصل به من آليات تنفيذها، مع تسليط الضوء على خصائص السياسات الجبائية في البلدان النامية وما تواجهه من تحديات مرتبطة بضعف القاعدة الضريبية وتنامي الاقتصاد الموازي.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الجبائية

التعريف الأول: تعرف السياسة الجبائية على أنها فن الاقتطاع الأمثل للضرائب بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، إذ يكون مبلغ الضريبة محددًا مسبقًا، غير أن عبارة «بأحسن صيغة ممكنة» تمتد لتشمل جملة من الأبعاد المتكاملة، مثل تحقيق العدالة الاجتماعية، ودعم التجارة الخارجية، ومواكبة التطور التقني، فضلاً عن الإسهام في تحفيز التنمية الاقتصادية وتشجيع الادخار الوطني.¹

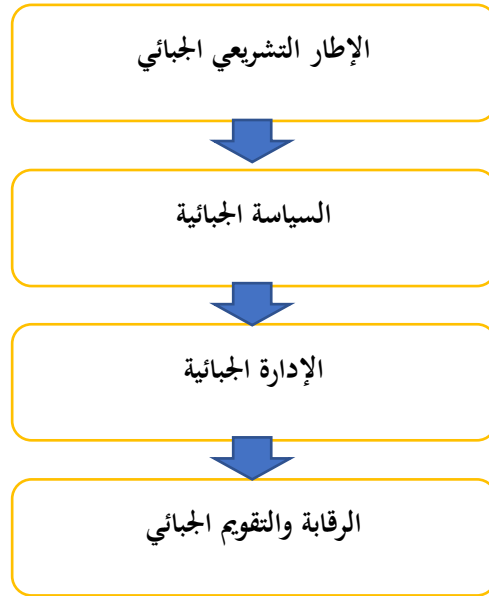
¹ M. LAURÉ, Influence de la fiscalité sur la formation de l'épargne, Revue de. Science et de Legislation financières, 1954, p. 290

التعريف الثاني: هو ذلك التوجه القائم على توظيف الضرائب والاقتطاعات الأخرى كأداة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهداف إما اقتصادية أو اجتماعية إضافة إلى الهدف الأصلي والثابت أو التقليدي للضريبة (المالي) والمتمثل في إمداد الخزينة بإيرادات مالية.¹

التعريف الثالث: السياسة الجبائية هي مجموعة القرارات والمبادئ التي تعتمدها الدولة لتحديد الأوعية والمعدلات والامتيازات الضريبية بما يضمن تحقيق الإيرادات العامة بشكل يتوافق مع أهداف النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، مع المحافظة على التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والاستقرار المالي.²

كما يمكن تعريفها على أنها مجموعة التوجهات والقرارات والإجراءات التي تعتمدها الدولة لتنظيم الاقتطاعات الجبائية وتحديد أوعيتها ومعدلاتها وأشكال الإعفاء والتحفيز فيها، بهدف تحقيق التوازن بين عبئة الموارد المالية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو النمو والعدالة الاجتماعية، ضمن إطار من الكفاءة والاستقرار المالي.

الشكل رقم (1-1): موقع السياسة الجبائية ضمن مكونات النظام الجبائي



من إعداد الطالب بالاعتماد على التعريفات السابقة

¹ عبد الله الحرتسي حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، دار المنهل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 56.

² Tanzi, Vito, and Parthasarathi Shome. Tax Policy Handbook. Washington, D.C.: International Monetary Fund, 1995, pp. 267–268.

الفرع الثاني: مبادئ السياسة الجبائية

تستند السياسة الجبائية إلى مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدولة، بما يضمن عدالة توزيع الأعباء الجبائية وكفاءة استخدام الموارد العامة. وتعد هذه المبادئ بمثابة الإطار الذي يوجه المشرع الجبائي في وضع القواعد المنظمة للضريبة وتطبيقها، كما تساعد على تقييم مدى فعالية النظام الجبائي في تحقيق مقاصده. ومن بين أهم هذه المبادئ، يبرز مبدآن أساسيان يشكلان الركيزة النظرية لأي نظام ضريبي متوازن، وهما مبادئ العدالة الجبائية ومبادئ الكفاءة الاقتصادية، إذ يعكسان البعد الأخلاقي والاقتصادي

1- مبادئ العدالة: إن مفهوم العدالة الجبائية يعد مفهوما نسبيا يختلف باختلاف الدول والطبقات الاجتماعية؛ فبينما يرى الأغنياء أن فرض ضرائب موحدة النسب على جميع الأفراد والأموال دون تمييز يجسد العدالة الضريبية، يعتبر ذوو الدخل المحدود أن العدالة تتحقق من خلال تضامن اجتماعي يقتضي تحميل الفئات الميسورة نصيبا أكبر من الأعباء العامة بما يتناسب مع قدراتهم التكاليفية.

كما أن مفهوم العدالة الجبائية يتأثر بطبيعة السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة، ومدى القدرة على قياس أثر الضريبة وتحديد عبئها الحقيقي على كل مكلف بصفة فردية.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات، ذهب عدد من فقهاء المالية العامة إلى تحديد مفهوم العدالة الجبائية بالاعتماد على مبدئي الانتفاع والقدرة على الدفع باعتبارهما الأساس الذي يحقق التوازن بين المصلحة العامة والعدالة الاجتماعية.¹

1-1 مبدأ الانتفاع

ويقضي هذا المبدأ أنه على الأفراد المنتفعين من الإنفاق أو الإنتاج أو الخدمات الحكومية أن يكونوا مسؤولين عن دفع تكاليف هذا الإنفاق، من خلال تحملهم للضرائب المباشرة المفروضة عليهم، في حين أنهم غير مجبرين على تحمل تكاليف الخدمات التي لا يستفيدون منها مباشرة. فتقتضي العدالة هنا مقابلة العبء الجبائي لما يتلقاه الفرد من منفعة شخصية، وما يعاب على هذا المبدأ أنه يخالف مفهوم الضريبة وطبيعتها القانونية، فالمكلف يدفع الضريبة من باب التضامن الاجتماعي، كما أن من الصعب تحديد المنفعة التي يحصل عليها الفرد نتيجة قيام الدولة بمهامها.²

2-1 مبدأ القدرة على الدفع

ويقضي هذا المبدأ عدم تحميل الأفراد ضرائب تفوق قدرتهم على الدفع، أي المشاركة في الأعباء العامة على أساس المساواة في التضحية، ومعنى آخر أن يتصف النظام الضريبي بعدم المغالاة في الضرائب أو أسعارها (معدلاتها) وعددها، مع مراعاة المقدرة المالية

¹ الصعدي عبد الله، دور الضرائب في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 123.

² سعيد عبد العزيز عثمان، وشكري رجب العشماوي. اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007، ص 257.

للممولين وحالتهم الاقتصادية في تحمل العبء الجبائي. فكل مخالفة لهذه القاعدة تعد استهانة بشعور الممولين ومصدر اضطراب في الكيان الاجتماعي، مما يجعل هذه الخاصية مهمة في تصميم السياسة أو النظام الجبائي شكلا ومضمونا.¹

2- مبادئ الكفاءة

يقصد بمبدأ الكفاءة في السياسة الجبائية أن تكون الضريبة قادرة على تحقيق أهدافها بأقل تكلفة وأدنى أثر سلبي ممكن على النشاط الاقتصادي، فهي تتعامل مع الحقائق الموضوعية لآثار الضرائب وتسعى إلى تقليل العبء الإضافي الزائد، كما تتميز بسهولة إدارتها ومراقبتها. ويقتضي هذا المبدأ أن تختار السلطات العامة الضرائب الأقل سلبية على الاقتصاد القومي، بما يضمن تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون الإخلال بالتوازن الاقتصادي العام.²



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

¹ قويدري كمال وبوكرش محمد أمين، تقييم أداء النظام الضريبي ومدى تطبيق مبدأ العدالة الضريبية، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 1، 2022، ص 100.
² شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2010/2009، ص 17.

الفرع الثالث: أهداف السياسة الجبائية

تعد الأهداف والغايات من أهم العناصر التي تبنى عليها السياسة الجبائية، إذ لا يمكن تقييم فعاليتها أو تحديد مسارها إلا من خلال ما تسعى إلى تحقيقه من نتائج اقتصادية واجتماعية. فالسياسة الجبائية لا تقتصر على جمع الإيرادات لتمويل النفقات العامة، بل تتجاوز ذلك لتكون أداة فعالة في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، عبر التأثير في معدلات الادخار والاستثمار والاستهلاك، والمساهمة في استقرار الأسعار وتوزيع الدخل بشكل أكثر توازنا. ومن ثم فإن تحديد أهداف السياسة الجبائية يمثل خطوة أساسية لفهم دورها في تحقيق التنمية والتوازن الاقتصادي داخل الدولة، وتنقسم إلى:

- **الأهداف المالية:** تهدف السياسة الجبائية إلى تعبئة الموارد المالية للدولة لتغطية النفقات العامة وضمان استمرارية الخزينة العمومية، وذلك من خلال تحسين أساليب التحصيل وتوسيع الوعاء الضريبي وفقا للقدرة التكليفية، وتحقيق مبدأ الاقتصاد في النفقات العامة.¹
- **الأهداف الاقتصادية:** تسعى السياسة الجبائية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الكلي عبر تشجيع الاستثمار، وزيادة الادخار الوطني، وتخفيض الإنتاج، ودعم القطاعات ذات الأولوية. كما تعمل على تصحيح إخفاقات السوق من خلال فرض ضرائب على الأنشطة المضرة وتشجيع الأنشطة المنتجة.²
- **الأهداف الاجتماعية:** تتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر إعادة توزيع الدخل والثروة بما يقلل من الفوارق الطبقية، ويخفف العبء الجبائي عن ذوي الدخل المحدود، ويزيده على ذوي الدخل المرتفعة. كما تستخدم الضرائب لتوجيه الاستهلاك نحو السلع الأساسية وتشجيع السلوكيات الاجتماعية الإيجابية.³
- **الأهداف التنموية:** تسعى السياسة الجبائية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعبئة الادخار الوطني وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة، وتشجيع الابتكار وزيادة الإنتاجية، بما يضمن تنويع القاعدة الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.⁴
- **الأهداف الخارجية:** تهدف السياسة الجبائية إلى تعزيز الصادرات وتنويع الاقتصاد الوطني عبر تقديم حوافز وإعفاءات ضريبية للقطاعات غير النفطية، وتحسين تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق العالمية، وتقليل التبعية لقطاع المحروقات.⁵

¹ فلاح محمد، السياسة الجبائية - الأهداف والأدوات بالرجوع الى حالة الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2006، ص 22-37.

² زواق الحواس، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد خامس عشر، 2016، ص ص: 303-305.

³ زواق الحواس، المرجع السابق نفسه، ص ص: 304-305.

⁴ فلاح محمد، السياسة الجبائية - الأهداف والأدوات بالرجوع الى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص ص: 304-305.

⁵ خيري عثمان فريز عبد العال، السياسة الضريبية وأثرها على التصدير، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، 2023، ص ص: 504-510.

- **الأهداف الإدارية والمؤسسية:** تسعى السياسة الجبائية إلى تحسين فعالية النظام الجبائي من خلال تحديث الإدارة الضريبية، وتبسيط الإجراءات، واعتماد الرقمنة في تسير المعلومات الجبائية، بما يحد من الغش والتهرب الضريبي ويعزز الشفافية والثقة بين الدولة والمكلفين.¹

المطلب الثاني: أساسيات حول النظم الضريبية

يعد فهم الإطار المفاهيمي للنظم الضريبية خطوة أساسية لتحديد الأسس النظرية التي يقوم عليها النظام الجبائي في أي دولة. إذ تتيح هذه المرحلة توضيح المفاهيم المرتبطة بالنظام الضريبي ومكوناته ووظائفه، وتساعد في إبراز طبيعة العلاقات التي تربط بين مختلف عناصره، بما في ذلك القواعد القانونية، والآليات التنظيمية، والممارسات التطبيقية. وانطلاقاً من ذلك، سيتم في هذا الفرع التطرق إلى مفهوم النظم الضريبية باعتباره المدخل الرئيس لفهم بقية عناصر الإطار المفاهيمي.

الفرع الأول: مفهوم النظم الضريبية

يعد النظام الضريبي الإطار المنظم للعلاقات الجبائية داخل الدولة، إذ يحدد القواعد والإجراءات الخاصة بفرض الضرائب وتحصيلها، ويجسد في الوقت نفسه السياسة المالية والاقتصادية الهادفة إلى تحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين، وتمويل النفقات العامة بما يضمن استقرار الدولة ونموها الاقتصادي.

التعريف الأول: "هو مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل"²

التعريف الثاني: "مجموعة التشريعات أو السياسات والأجهزة التي تنظم وتخطط وتدبر وتنفذ عمليات تعبئة وجباية الاستقطاعات المالية التي يؤديها الأفراد الطبيعيون والمعنويون للدولة بصورة جدية ونهائية مقابل خاص ومباشر".³

التعريف الثالث: وتتمثل "في المفهوم الضيق، يتمثل النظام الجبائي في مجموعة من القواعد القانونية والفنية التي تقوم على مبادئ العدالة، واليقين، والملاءمة في الدفع، والاقتصاد في التحصيل".⁴

من وجهة نظر الطالب، يمكن تعريف النظام الجبائي على أنه: مجموعة من القواعد والمؤسسات والآليات التنظيمية التي تعتمد عليها الدولة لتعبئة الموارد المالية عبر الضرائب والرسوم، في إطار قانوني وإداري يهدف إلى تحقيق العدالة الجبائية، وضمان التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وتوجيه النشاط الاقتصادي بما يخدم أهداف السياسة العامة للدولة.

¹ فلاح محمد، السياسة الجبائية - الأهداف والأدوات بالرجوع الى حالة الجزائر، المرجع نفسه، ص 186-190.

² حامد نور الدين، أثر إصلاح النظام الضريبي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 21.

³ أحمد رجراج، النظام الضريبي الجزائري، تقييم الأداء والتحديات للمرحلة المقبلة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2004، ص 09.

⁴ علي صحراوي، مظاهر الجباية في الدول النامية وآثارها على الاستثمار الخاص من خلال تجربة جزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1992، ص 32.

الفرع الثاني: خصائص النظم الضريبية

تتسم النظم الضريبية بعدة خصائص جوهرية تميزها عن غيرها من الأنظمة المالية، ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): يبين خصائص النظم الجبائية

الرقم	الخاصية (الصفة)	المضمون والشرح
01	الصفة القانونية	يقوم النظام الضريبي على أساس قانوني، إذ لا تفرض أي ضريبة أو تعديل في وعائها أو سعرها إلا بنص تشريعي صادر عن السلطة المختصة، وهو ما يعبر عن مبدأ الشرعية الجبائية. ¹
02	الصفة الإلزامية	تعد الضرائب واجبا وطنيا يفرض إلزاميا على الأفراد والمؤسسات دون مقابل مباشر، بغرض تمويل النفقات العامة وتحقيق المصلحة الجماعية. ²
03	لصفة الاقتصادية	يؤدي النظام الضريبي دورا مهما في النشاط الاقتصادي، حيث يستخدم كوسيلة لتوجيه الاستثمار والادخار والاستهلاك بما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية العامة. ³
04	الصفة الاجتماعية	يمثل النظام الضريبي أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية عبر إعادة توزيع الدخل والثروة، إذ يعتمد على ضرائب تصاعدية وإعفاءات موجهة للفئات محدودة الدخل. ⁴
05	الصفة المرنة	تتسم النظم الضريبية بالقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تعديل التشريعات أو استحداث أدوات جديدة تراعي الظروف المحلية والدولية. ⁵
06	الصفة الإدارية والتنظيمية	يقوم النظام الضريبي على جهاز إداري وتنظيمي متكامل يشمل مصالح الجبائية، المراقبة، والتحصيل، بما يضمن التطبيق الفعال للقوانين وتحقيق مبدأ الكفاءة الجبائية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع المذكورة في التمهيش

الفرع الثالث: أهداف النظم الضريبية

تعد النظم الضريبية أداة رئيسية في يد الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تتجاوز مجرد تحصيل الإيرادات، إذ تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد المالية والاقتصادية والاجتماعية. فمن الجانب المالي، تسعى النظم الضريبية إلى توفير الموارد اللازمة لتمويل النفقات العامة وضمان استمرارية المرافق والخدمات العمومية. أما من الجانب الاقتصادي، فهي تستعمل كوسيلة لتوجيه النشاط الاقتصادي، وتشجيع الاستثمارات، وتحقيق الاستقرار والنمو عبر سياسات ضريبية محفزة أو تقييدية حسب مقتضيات المرحلة. في حين تهدف من الناحية الاجتماعية إلى تحقيق العدالة والتكافل بين فئات المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل وتقليص الفوارق

¹ الخطيب، أحمد كمال عسكر، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2006، ص 62.

² رجاء أحمد، النظام الضريبي الجزائري: تقييم الأداء والتحديات للمرحلة المقبلة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2004، ص 9.

³ قرقوس فتحة، النظام الجبائي والاستثمار، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2001، ص 20.

⁴ صحراوي علي، مظاهر الجبائية في الدول النامية وآثارها على الاستثمار الخاص - تجربة جزائرية -، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 1992، ص 32.

⁵ مناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي، دار هومة، الجزائر، 2002، ص 15.

الاجتماعية. وبذلك تجسد الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية جوهر الوظائف المتكاملة للنظام الضريبي في دعم التنمية الشاملة وهي كالتالي:

1. الأهداف المالية

تهدف النظم الضريبية إلى تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل النفقات العمومية وتغطية الخدمات الأساسية، مع العمل على تحقيق توازن الميزانية وتقليص الاعتماد على الموارد الريعية كالمحروقات، بما يعزز استقلالية الدولة المالية واستقرارها الاقتصادي.¹

2. الأهداف الاقتصادية

- **تشجيع الاستثمار:** يمثل تشجيع الاستثمار أحد أهم أهداف السياسة الجبائية، ويتحقق ذلك عبر منح امتيازات محددة كالتخفيضات الضريبية أو الإعفاءات الموجهة لبعض النشاطات الاقتصادية، بما يسمح بجذب الاستثمارات وتخفيفها، ويسهم في تنمية الاقتصاد الوطني ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها، من خلال خلق مناخ أكثر ملاءمة للنشاط الاقتصادي ودعم المبادرات الاستثمارية.

- **تحقيق الاستقرار:** يعرف الاقتصاد تقلبات دورية بين الراج والانكماش، ما يؤدي إلى ارتفاع البطالة أو الأسعار ويؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وهنا تلعب الضريبة كأداة مالية دورا أساسيا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال رفع أو خفض معدلاتها أو استحداث ضرائب جديدة لمعالجة الفجوات التضخمية وتقليص الطلب الكلي، كما تمثل الضريبة وسيلة فعالة لحماية الصناعة الوطنية عبر فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات للحد من المنافسة الأجنبية وتشجيع الإنتاج المحلي، إضافة إلى دورها في تحقيق التوازن القطاعي والجهوي للاستثمار من خلال توجيه عوامل الإنتاج نحو القطاعات والمناطق المراد ترقيةها، فضلا عن مساهمتها في خلق مناصب الشغل من خلال تخفيض الأعباء الجبائية على المؤسسات كثيفة العمالة للحد من البطالة.²

3. الأهداف الاجتماعية

تستخدم الضرائب كأداة للحد من تفاوت الدخل بين أفراد المجتمع، إذ تسهم في إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الفئات محدودة الدخل، حيث تقوم الدولة بإعفاء هذه الطبقات من الضريبة، مقابل فرض معدلات ضريبية أعلى على ذوي الدخل المرتفعة، كما تعتمد ضرائب منخفضة على السلع واسعة الاستهلاك بهدف تمكين الفئات الفقيرة من الحصول عليها بأسعار مناسبة.³

¹ عبد الهادي مختار وبين الحاج جلول ياسين، النظام الضريبي الجزائري بين أفاق الإصلاح وعراقيل التحصيل للفترة 1992-2018، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، المجلد السادس، 2022، ص. 322.

² الوالي فاطمة وبين شلاط مصطفى، دراسة قياسية لفعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الميزانية العامة خارج المحروقات في الجزائر للفترة 1990-2019. مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، العدد السادس، 2022، ص ص: 306-322.

³ دردوري لحسن ولقليطي الأخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018، ص 106.

4. الأهداف البيئية:

في ظل تنامي الاهتمام بالقضايا البيئية ظهر مفهوم الكفاءة البيئية الذي يقوم على مبدأ الاستدامة، مما دفع منظمات الأعمال إلى البحث عن ميزات تنافسية مستدامة، والدول إلى السعي لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق برزت الضريبة البيئية أو ما يعرف بالضرائب الخضراء أو الإيكولوجية، وهي اقتطاعات مالية إلزامية تدفع للخزينة العمومية دون مقابل مباشر، وتفرض بحسب حجم الأضرار البيئية الناتجة عن أنشطة الملوّثين أثناء عملياتهم الإنتاجية.¹

5. الأهداف السياسية:

تستخدم الدولة النظام الضريبي كأداة لتعزيز سيادتها داخل حدودها الجغرافية، كما يعد وسيلة من وسائل سياستها الخارجية، إذ يمكنها من خلاله فرض رسوم أو ضرائب مرتفعة على الدول التي تختلف معها سياسيا، مقابل تقديم تسهيلات وضريبية ميسرة للدول التي تربطها بها علاقات إيجابية ومتوافقة مع توجهاتها.²

الفرع الرابع: مكونات النظم الضريبية

يعد فهم مكونات النظام الضريبي خطوة أساسية لاستيعاب كيفية عمله وفاعليته في تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية. إذ يتكون هذا النظام من مجموعة عناصر مترابطة تجمع بين الإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم عمل المنظومة الجبائية، والأدوات الضريبية المعتمدة لفرض الأعباء الجبائية، إضافة إلى الآليات العملية التي تضمن التطبيق السليم للتشريعات الجبائية وتحقيق أعلى درجات الالتزام والشفافية. ويمكن عرض هذه المكونات على النحو الآتي:

أ- القوانين الجبائية: تشمل جميع القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية والتي تنظم مجال إخضاع الضريبي ومختلف الإجراءات المرتبطة به وهي كما يلي:

¹ أو شن ليلي. الجباية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: بين الردع والتحفيز، مجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد السادس، 2017، ص 114.

² بورنيس، عبد النور. تعقيدات النظام الضريبي: دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2021، ص. 72-90.

الجدول رقم (1-2) الهيكل القانوني للمنظومة الجبائية ومكوناتها

التشريع (القانون الجبائي)	نوع الضريبة	المواد القانونية/التفصيل
قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ¹	الضريبة على الدخل الإجمالي	المواد من 01 إلى 134
	الضريبة على أرباح الشركات	المواد من 135 إلى 167
	الرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين	المواد من 196 إلى 196 مكرر 6
	الرسم على النشاط المهني	المواد من 217 إلى 240
	الرسم المحلي للتضامن	المواد من 231 مكرر إلى 231 مكرر 9
	الرسم العقاري على الملكيات المبنية	المواد من 248 إلى 261
	الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية	المادة 261 مكرر
	رسم التطهير	المواد من 263 إلى 266 مكرر 2
	الرسم على الإقامة	المواد من 266 إلى 266 مكرر 6
	الضريبة على الأملاك	المواد من 274 إلى 282 مكرر 15
	الضريبة الجزافية الوحيدة	المادة 282 مكرر
قانون الضرائب غير المباشرة ²	رسم المرور	المادة 29 من قانون الضرائب غير المباشرة
	الرسم الداخلي للاستهلاك	المادة 41 من قانون الرسم على رقم الأعمال
	رسم المرور على الكحول	المادة 47 من قانون الرسم على رقم الأعمال
قانون الرسوم على رقم الأعمال ³	الرسم على القيمة المضافة	الضريبة المفروضة على الاستهلاك والقيمة المضافة
قانون التسجيل	الرسم على التسجيل	يشتمل على الضرائب المرتبطة بميدان التسجيل
قانون الطابع	الطوابع والمخالفات	يشتمل على الضرائب المتصلة بمجال الطابع
قانون الإجراءات الجبائية	إجراءات التصريح الجبائي	تنظم كفاءات تقديم الإقرارات الضريبية
	إجراءات التحصيل الجبائي	تنظم طرق الدفع، آجاله، وآليات المتابعة
	إجراءات الرقابة الجبائية	تحدد أنواع الرقابة، صلاحيات المفتشين، وحقوق المكلفين
	إجراءات الطعن والمنازعات الجبائية	تبين طرق الاعتراض والتظلم أمام الجهات المختصة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع المذكورة في التمهيش

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نشرة جانفي 2025.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب غير المباشرة، نشرة جانفي 2025.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون التسجيل، نشرة جانفي 2025.

ب- آليات تطبيق النظام الضريبي

تمثل آليات تطبيق النظام الضريبي الجانب العملي الذي تنفذ من خلاله القواعد الجبائية، حيث تشمل إجراءات الفرض والتحصيل، وآليات الرقابة والمنازعات، والوسائل المخصصة لمكافحة الغش والتهرب الضريبي، وذلك على النحو الآتي:

• إجراءات الفرض والتحصيل

تعتبر إجراءات الفرض والتحصيل من أهم الآليات التطبيقية للنظام الضريبي، إذ تشمل الخطوات التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية لتحديد الوعاء الضريبي، وتقدير مبلغ الضريبة المستحقة، ثم متابعة عملية تحصيلها من المكلفين. وتشمل هذه الإجراءات تحديد المكلف بالضريبة، ضبط الأساس الخاضع لها، إصدار الإشعارات والتنبيهات، ثم متابعة الدفع بمختلف وسائله القانونية، بما يضمن تحقيق الإيرادات العمومية وتحسين مردودية الجبائية.

• الرقابة والمنازعات الجبائية

تمثل الرقابة والمنازعات الجبائية أحد أهم آليات ضمان سلامة النظام الضريبي وشفافيته، حيث تشمل الرقابة مختلف الإجراءات والتدابير التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية للتحقق من صحة التصريحات، ودقة تقدير الوعاء الضريبي، ومدى احترام المكلفين لالتزاماتهم. أما المنازعات الجبائية فتمكن المكلف من الاعتراض أو الطعن في التقديرات أو القرارات الجبائية عبر مسارات إدارية وقضائية مكفولة قانوناً، بما يضمن حماية الحقوق وتحقيق التوازن بين سلطة الإدارة وحقوق الملتزم.

• وسائل مكافحة الغش والتهرب الضريبي

تعد وسائل مكافحة الغش والتهرب الضريبي جزءاً أساسياً من آليات تعزيز فعالية النظام الجبائي، حيث تعتمد الإدارة الجبائية جملة من الأدوات القانونية والتنظيمية والتقنية التي تسمح بالكشف عن حالات الإخفاء والتلاعب بالبيانات، وتضمن تتبع الأنشطة الاقتصادية والخاضعين للضريبة بدقة أكبر. وتشمل هذه الوسائل أنظمة المعلومات الجبائية، تبادل البيانات بين الإدارات، التدقيق الميداني والمحاسبي، الجزاءات الردعية، إضافة إلى آليات التعاون الدولي، وذلك بهدف حماية موارد الخزينة وضمان عدالة توزيع الأعباء الجبائية.

الفرع الخامس: فعالية النظم الضريبية

تعد فعالية النظم الضريبية إحدى الركائز الأساسية لضمان قدرة الدولة على تعبئة الموارد المالية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، إذ تتحدد هذه الفعالية من خلال معايير دقيقة تقيس مدى كفاءة النظام وعدالته ووضوحه، كما تتأثر بجملة من التحديات التي تعيق الأداء الجبائي وتحد من مردوديته، الأمر الذي يستدعي تبني سبل إصلاحية وتقنية وتنظيمية لتعزيز جودة النظام الجبائي ورفع قدرته على الاستجابة للتحويلات الاقتصادية. ويتناول هذا الفرع المحاور الآتية:

أ. مفهوم فعالية النظم الضريبية: فعالية النظام الضريبي يعني بما قدرة النظام على تحقيق الأهداف الموضوعة له بشكل متنسق ومتوازن لأن هذه الأهداف في كثير من الأحيان قد تكون متعارضة فيما بينها فتحقيق الهدف المالي قد يتعارض مع تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية وكذلك الأمر بين الهدف الاقتصادي والمالي.¹ تعد فعالية النظام الضريبي من أهم المؤشرات التي يستند إليها في تقييم مدى نجاح أو إخفاق السياسة الضريبية في أي دولة، وبما أن هذه الأخيرة تشكل جزءاً أساسياً من السياسة المالية، فإن مستوى فعاليتها ينعكس مباشرة على فعالية الأداء الاقتصادي للدولة.²

● **الكفاءة الاقتصادية:** ترتبط تكاليف عدم الكفاءة، وفقاً لآراء الاقتصاديين، بالضرائب التي تحدث تأثيراً مباشراً على سلوك المكلفين وقراراتهم الاقتصادية، سواء ما تعلق منها بالادخار أو بالإنفاق الاستهلاكي. إذ يلجأ دافعو الضرائب إلى الموازنة بين الأعباء الضريبية والمنافع التي توفرها الدولة من خلال برامجها وخدماتها. كما أن غياب الحياد الضريبي، الناتج عن فرض معدلات ضريبية متفاوتة على الأفراد أو مصادر الدخل أو أنواع الإنفاق، يدفع المكلفين إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة في توظيف مواردهم، وقد يحفزهم على توجيه استثماراتهم نحو أنشطة ذات مردودية لكنها غير ذات جدوى اقتصادية حقيقية. ومن ثم، فإن النظام الضريبي الفعال هو الذي لا يعيق القدرة الإنتاجية للاقتصاد ولا يحول دون تحقيق أهدافه التنموية.³

● **العدالة الجبائية:** حتى يحظى النظام الضريبي بقبول المكلفين ويتسم بالفعالية، ينبغي أن يقوم على مبدأ العدالة، بمعنى أن يساهم جميع أفراد المجتمع في تمويل نفقات الدولة كل حسب قدرته التكليفية. وتحدد هذه القدرة بصورة عادلة عبر تحقيق المساواة في توزيع الأعباء العامة بين المكلفين، وهو ما يستلزم عمومية الضريبة وشمولها لجميع الدخول دون استثناء، مع تصاعدها بازدياد الدخل، بالإضافة إلى مراعاة منح الإعفاءات المناسبة التي تعكس الأعباء العائلية والاجتماعية للمكلف.⁴

● **البساطة والشفافية:** تعد البساطة والشفافية من أهم المبادئ التي يجب أن يقوم عليها النظام الضريبي الفعال، إذ تستلزم البساطة أن تكون الإجراءات والتشريعات الضريبية واضحة وغير معقدة، بما يسهل فهمها من طرف المكلفين ويجنب اختلاف تفسيرها بين الإدارة الجبائية والمكلفين، الأمر الذي يقلل من تكاليف الامتثال الضريبي ويحد من حاجة المكلفين إلى الاستعانة بالخبراء. كما تساهم بساطة النظام وخلوه من التعقيدات في استقرار الممارسات الضريبية دون الإخلال بالأهداف العامة التي وضع من أجلها.⁵ أما الشفافية، فهي تتطلب أن يكون المكلف على علم بوجود الضريبة وقادراً على فهم مقدارها ووقت استحقاقها، مما يعزز الثقة بينه وبين الإدارة الضريبية، ويساهم في تحقيق مصداقية النظام الضريبي عبر تمكين المكلف من تقدير التزاماته المستقبلية بدقة والتأكد من خضوع جميع المكلفين لعبء ضريبي عادل ومتساوياً.

¹ شقوف محمد فرج وآخرون، أثر إدارة التغيير في تعزيز فعالية النظام الضريبي، مجلة الجامعي، العدد الخامس والثلاثون، 2022، ص 164-187.

¹ واكواك عبد السلام، فعالية النظام الضريبي في الجزائر: دراسة حالة بقباضة قمار ولاية الوادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص 22.

³ عبد الله حسني حود، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي - دراسة تطبيقية في سوريا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص 69.

⁴ الريدي محمد علي والحاج محمد سعيد، المحاسبة الضريبية وفقاً لأحكام القانون رقم (17) لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل، مركز الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية عشرة، صنعاء - اليمن، 2022، ص 40.

⁵ سليمان هديل، أثر الفعالية الضريبية في الامتثال الضريبي - دراسة ميدانية، مجلة جامعة البعث، المجلد السادس والأربعون، العدد الخامس عشر، 2024، ص-ص: 87-116.

● **اليقين:** يرتبط هذا المبدأ بوضوح الضريبة بالنسبة للمكلف، سواء من حيث القواعد التي تنظم النظام الضريبي أو ما يتعلق بحقوقه وواجباته، الأمر الذي يعزز اقتناعه بأداء الضريبة المستحقة وفقاً للتشريعات السارية، بعيداً عن أي تحيز أو تمييز. كما يستلزم تحقيق مبدأ اليقين تبسيط إجراءات حساب الضريبة وتحصيلها، مع ضرورة إدخال التعديلات المناسبة والمدرسة على القوانين الضريبية عند الحاجة. وبذلك ينبغي أن تكون الالتزامات الضريبية متوقعة وقابلة للحساب بسهولة من قبل المكلف دون حاجة إلى محاسبين أو خبراء¹

ب. التحديات التي تواجه النظم الضريبية

في هذا السياق، تواجه النظم الضريبية جملة من التحديات التي تعيق قدرتها على تحقيق أهدافها المالية والاقتصادية، إذ يعد التهرب والغش الجبائي من أبرز العقبات التي تستنزف موارد الدولة وتضعف العدالة الضريبية، كما يساهم ضعف التحصيل في تقليص فعالية النظام الجبائي نتيجة قصور الآليات الإدارية والتقنية اللازمة لضمان جمع الإيرادات بكفاءة. ويزداد الوضع تعقيداً بفعل تعقيد القوانين الضريبية وتعدد الإصلاحات المتلاحقة، مما يصعب على المكلفين فهم التزاماتهم ويزيد من هامش الأخطاء والنزاعات، الأمر الذي يستدعي تبسيط التشريعات وتطوير آليات الرقابة والتحصيل لضمان نظام جبائي أكثر فعالية وشفافية:

- **التهرب والغش الجبائي:** يعتبر التهرب الضريبي من بين أخطر التحديات التي تواجه النظم الضريبية، بحيث يمس بصفة مباشرة موارد الدولة المالية²، ويقلل من كفاءة النظام الضريبي ويحد من العدالة الاجتماعية³ كما يساهم في نمو الاقتصاد الموازي ويعيق النمو الاقتصادي ويشوه المنافسة⁴ ويعرقل النظام الجبائي من تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية.
- **ضعف التحصيل:** يشكل ضعف التحصيل الجبائي إحدى العقبات الجوهرية التي تعترض فعالية النظم الضريبية، إذ يسهم قصور آليات الرقابة والمتابعة، وضعف الأداء الإداري، وتعقيد الإجراءات الجبائية في تراجع مستوى استرجاع الإيرادات المستحقة. ويتجلى هذا الضعف في تراكم المتأخرات الجبائية، وصعوبة تحديد الوعاء الضريبي بدقة، إلى جانب النقص المسجل في الموارد البشرية والتقنية داخل الإدارة الجبائية، مما يحد من قدرتها على أداء مهامها بكفاءة. وينتج عن ذلك تراجع قدرة الدولة على تعبئة مواردها المالية بشكل مستدام، واضطرارها للجوء إلى مصادر تمويل بديلة قد تفرض تكاليف إضافية أو تحمل مخاطر مالية على المدى الطويل.⁵
- **تعقيد القوانين وتعدد الإصلاحات** تعد تعقيدات النظام الضريبي من أبرز العوامل التي تضعف فعاليته وتربك المكلفين والإدارة الجبائية على حد سواء، إذ تؤكد الدراسات أن غموض النصوص الجبائية، وكثرة المواد والتعديلات المتلاحقة، والتنوع الكبير في

¹ حزمة بيان رباح، فعالية ضريبة الدخل الفلسطينية في تحقيق الهدف المالي والاقتصادي والاجتماعي ما بين 2005-2016، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين، 2018، ص 23.

² Pirttilä Jukka, Tax evasion and economies in transition: Lessons from tax theory, BOFIT Discussion Papers, No 2, 1999. P.25.

³ Yamamura, Eiji, Trust in government and its effect on preferences for income redistribution and perceived tax burden, Economics of Governance, Vol 15 No 1, 2014, pp. 71-100.

⁴ دريال سفيان وسي محمد لخضر، فعالية النظام الضريبي الجزائري: تحديات الواقع ورهانات الغد. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثالث، 2023، ص 701-700.

⁵ خروبي هني وجيلالي عياد غلام الله، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد الثاني، 2021، ص. 321.

القوانين الضريبية، تسهم جميعها في صعوبة استيعاب النظام الضريبي وفهم كيفية تطبيقه. كما يؤدي هذا التعقيد إلى اختلاف التأويلات بين المكلفين وأعوان الإدارة، ويتيح المجال لاستغلال الثغرات القانونية، وهو ما ينعكس مباشرة على معدلات الامتثال ويزيد من احتمالات التهرب الضريبي. وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن النظام الضريبي الجزائري يتميز بتعقيد مرتفع على مستوى التشريع، حيث تنسم النصوص بالغموض والشك، وتخضع لتحسينات مستمرة، إلى جانب تعدد القواعد والضرائب وكثرة النماذج والإجراءات المطلوبة، مما يجعل الامتثال الضريبي عملية شاقة لكل من المكلفين والمهنيين.¹

ت. سبل تطوير النظام الضريبي

تتطلب مواجهة التحديات التي تعترض النظم الضريبية اعتماد مقاربات إصلاحية شاملة تركز على تحديث البنية التشريعية والتنظيمية، وتحسين أداء الإدارة الجبائية، وإدماج التحول الرقمي في مختلف مراحل الجبائية. فالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة تفرض ضرورة تطوير النظام الضريبي بما يضمن فعاليته، وشفافيته، وقدرته على تعبئة الموارد دون الإخلال بحقوق المكلفين أو مناخ الاستثمار، وهو ما يستدعي تبني جملة من السبل والآليات الكفيلة بتحسين مردودية الجبائية وتعزيز الامتثال الضريبي عبر محاور متعددة هي:

- **الإصلاح الجبائي:** يعتبر الإصلاح الجبائي نقطة أساسية في تطوير النظام الضريبي حيث يهدف إلى تطوير المنظومة التشريعية والهيكلية بما يسهل تطبيق القوانين الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي وتحقيق العدالة الجبائية في توزيع العبء الجبائي.
- **التحول الرقمي والجبائية الإلكترونية:** يسهم التحول الرقمي في رقمنة التصريح والدفع ومتابعة الوضعيات الجبائية، مما يرفع من الشفافية، ويحد من الأخطاء والغش، ويسهل على المكلفين الامتثال للإجراءات الجبائية.
- **تحسين الإدارة الجبائية وتعزيز الرقابة:** يتطلب تطوير النظام الجبائي الارتقاء بقدرات الإدارة الجبائية عبر تحديث أساليب العمل وتكوين الموارد البشرية، إضافة إلى تعزيز آليات الرقابة لضمان تحصيل فعال والحد من التجاوزات.

المطلب الثالث: الإصلاح الجبائي والتهرب الضريبي

يمثل كل من الإصلاح الجبائي ومحاربة التهرب الضريبي محورين أساسيين في تعزيز فعالية النظام الضريبي وضمان قدرته على تعبئة الموارد بصفة عادلة ومنظمة، إذ إن تحديث التشريعات وتوحيد آليات التسيير الجبائي يظان شرطا ضروريا للحد من ممارسات الغش والتملص، وتحقيق بيئة مالية أكثر شفافية واستقرارا. وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى تبني أدوات حديثة على غرار البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش والأعمال الإجرامية، بما يسهم في إحكام الرقابة وتعزيز الامتثال الجبائي. وتتطرق هذه المحاور إلى ما يلي:

الفرع الأول: الإصلاح الضريبي

يمثل كل من الإصلاح الجبائي ومحاربة التهرب الضريبي محورين أساسيين في تعزيز فعالية النظام الضريبي وضمان قدرته على تعبئة الموارد بصفة عادلة ومنظمة، إذ إن تحديث التشريعات وتوحيد آليات التسيير الجبائي يظان شرطا ضروريا للحد من ممارسات الغش

¹ بورنيس عبد النور وحيمران محمد، تعقيدات النظام الضريبي وأثرها على التهرب الضريبي - دراسة حالة الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد السادس، العدد الأول، 2021، ص. 412-414.

والتخلص، وتحقيق بيئة مالية أكثر شفافية واستقراراً. وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى تبني أدوات حديثة على غرار البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش والأعمال الإجرامية، بما يساهم في إحكام الرقابة وتعزيز الامتثال الجبائي. وتتطرق هذه المحاور إلى ما يلي:

أ- مفهوم الإصلاح الضريبي أسبابه ودوافعه

مفهومه: يعاني النظام الضريبي في العديد من الدول من جملة من الاختلالات البنيوية التي تحد من فعاليته وقدرته على تعبئة الموارد بشكل عادل ومنظم. ويعزى هذا القصور إلى عوامل متعددة، من بينها تعقيد المنظومة الجبائية، وضعف آليات الرقابة، وتراجع مستويات الامتثال الجبائي بفعل الممارسات غير المشروعة. وفي ظل هذه التحديات، يصبح الإصلاح الجبائي ضرورة ملحة تهدف إلى إعادة هيكلة النظام الضريبي وتطوير أدواته بما يضمن تحقيق العدالة الضريبية وتحسين مردودية الجبائية.¹

كما يؤكد "الجمعية" أن الإصلاح الضريبي يقوم على أساس أن "تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية يفرض بطبيعته ضرورة إعادة النظر في النظام الضريبي من حين لآخر"، إذ يعني الإصلاح إدخال تعديلات جوهرية على التشريعات الجبائية بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ويستلزم ذلك وضع رؤية شاملة للإصلاح تقوم على التشخيص الدقيق، ثم التخطيط المحكم، فالتنفيذ التدريجي وفق مراحل مدروسة، لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من عملية الإصلاح.²

أسبابه: توضح الدراسة أن دوافع الإصلاح الضريبي في الجزائر ترتبط أساساً بضعف التحصيل الضريبي، واختلال بنية النظام الجبائي الذي أثبت قصوره في توفير إيرادات كافية، خاصة بعد تراجع عائدات النفط سنة 1999، مما كشف هشاشة الاعتماد المفرط على الجبائية البترولية وحاجة الاقتصاد الوطني إلى نظام ضريبي أكثر كفاءة وعدالة ومرونة.³

أهدافه: يسعى الإصلاح الضريبي في الجزائر إلى بناء نظام جبائي أكثر كفاءة وعدالة وفعالية، من خلال تحسين مردوديته وتخفيف العبء الجبائي على المكلفين، وتحقيق العدالة الضريبية، وتبسيط هيكل النظام الضريبي، وتطوير الإدارة الجبائية، بما يدعم التحول الاقتصادي الوطني ويقلل من التبعية للجبائية البترولية.⁴

ب- تشخيص الإصلاحات الضريبية في الجزائر⁵

يتضمن برنامج الإصلاح الضريبي لسنة 1992 ترتيب ثلاثة أنواع من الضرائب الجديدة وهي: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على القيمة المضافة.

- **الضريبة على الدخل الإجمالي:** لقد أسست الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال قانون المالية لسنة 1991، حيث ورد في المادة رقم (01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كما يلي:

¹ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2012، ص. 249.

² شاوش صبيحة، نوازي كريمة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجبائية العادية، مجلة الباحث، العدد التاسع عشر، 2017، ص: 35-52.

³ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص. 250.

⁴ شاوي صبيحة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجبائية العادية، مرجع سبق ذكره، ص. 250.

⁵ منصور شريفة وآخرون، النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد الثامن، العدد الثاني، الجزائر، 2020، ص: 53-56.

- "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة".

- وتعد الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة وتصاعدية، تشمل مختلف أصناف الدخل، وتهدف إلى تحقيق العدالة الجبائية وربط العبء الضريبي بالقدرة التكليفية للمكلفين.

• **الضريبة على أرباح الشركات:** تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب قانون المالية لسنة 1991، وهي ضريبة مباشرة سنوية تفرض على الأرباح التي تحققها الأشخاص المعنوية، وتتميز بكونها ضريبة عامة ونسبية، تهدف إلى عصنة جباية الشركات وجعلها أداة لدعم النشاط الاقتصادي والاستثماري.

• **الضريبة على القيمة المضافة:** أحدثت ضريبة القيمة المضافة بموجب قانون المالية لسنة 1991 كجزء من التحول نحو نظام ضريبي عصري، حيث جاءت لتعويض الرسم على رقم الأعمال. وقد سمح هذا الإصلاح بتوسيع مجال تطبيق الضريبة، تقليص عدد المعدلات، تعميم حق الخصم، والحد من الإعفاءات، مما ساهم في تحسين مردودية الجباية غير المباشرة.

كما استحدثت الضريبة الجزائية الوحيدة بموجب قانون المالية لسنة 2007، لتحل محل النظام الجزائي الذي كان معمولاً به سابقاً، حيث جاءت هذه الضريبة لتعويض كل من الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني، وتطبق هذه الضريبة على الأشخاص الطبيعيين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 30.000.000 دج، والذين يمارسون نشاطاً تجارياً يتمثل في بيع السلع أو تأدية الخدمات. كما وسع المشرع مجال تطبيقها ليشمل الأشخاص المعنويين إضافة إلى نشاطات الإنتاج.

وتقتطع الضريبة الجزائية الوحيدة وفق النسب التالية:

- 5% بالنسبة لنشاطات بيع السلع والخدمات،
- 12% بالنسبة للنشاطات الأخرى.

وقد هدفت هذه الضريبة إلى تبسيط الإجراءات الجبائية، والتقليل من عبء التصريح والدفع، خاصة بالنسبة لصغار المكلفين، إضافة إلى إدماج الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد المنظم وتحسين مردودية التحصيل الجبائي، غير أن فعاليتها بقيت محدودة بسبب ضعف الرقابة واستمرار التهرب الضريبي في هذا القطاع. الإصلاح الضريبي والسياسة الجبائية

يمثل الإصلاح الضريبي أحد المكونات الجوهرية للسياسة الجبائية، إذ تعد هذه الأخيرة الإطار العام الذي يحدد توجهات الدولة في مجال الضرائب من حيث الأوعية والمعدلات والامتيازات والرقابة، بينما يأتي الإصلاح الضريبي كآلية عملية لتصحيح الاختلالات التي تعترض تنفيذ تلك السياسة. ويهدف الإصلاح إلى تحسين مردودية النظام الجبائي، وتحقيق العدالة الضريبية، وتبسيط الإجراءات ورفع كفاءة الإدارة، بما ينسجم مع أهداف السياسة الجبائية الرامية إلى تعبئة الموارد المالية، وتحفيز الاستثمار، وضمان التوازن الاقتصادي والاجتماعي. ومن ثم، فإن العلاقة بينهما علاقة تكاملية؛ فالإصلاح الضريبي يترجم التوجهات الاستراتيجية للسياسة

الجبائية إلى إجراءات وتشريعات قابلة للتطبيق، في حين تمثل السياسة الجبائية المرجعية التي يستهدف بها في تصميم وتنفيذ برامج الإصلاح.

الفرع الثاني: التهرب الضريبي

يعد التهرب الضريبي من أخطر التحديات التي تواجه الأنظمة الجبائية الحديثة، لما يسببه من خسائر مالية مباشرة تمس قدرة الدولة على تعبئة مواردها، إضافة إلى آثاره السلبية على العدالة الجبائية وتكافؤ الفرص بين المكلفين. ورغم الجهود التشريعية والتنظيمية المبذولة للحد من هذه الظاهرة، إلا أن التطور الاقتصادي والتكنولوجي أفرز أساليب جديدة للتهرب، سواء عبر إخفاء الوعاء الضريبي أو تضخيم النفقات أو استغلال الثغرات القانونية، مما يستدعي تعزيز آليات الرقابة وتحديث الإطار القانوني. وتكتسي دراسة التهرب الضريبي في الجزائر أهمية خاصة بالنظر إلى ارتباطه ببنية الاقتصاد الوطني وخصوصية النظام الجبائي المطبق، الأمر الذي يفرض مقارنة شاملة تجمع بين الجانب المفاهيمي والتشريعي والعملي وينتهي هذا التمهيد عند تناول المحاور الآتية:

أ. مفهوم التهرب الضريبي وأنواعه وطرق الحد منه

- **مفهوم:** يعرف التهرب الضريبي في علم المالية العامة بأنه تخلص الأفراد من الالتزام بدفع الضريبة بعد تحقق الواقعة المنشئة لها، أي بعد توفر سبب الخضوع لها قانونا. كما يعني تخلص المكلف كلياً أو جزئياً من أداء الضريبة دون نقل عبئها إلى غيره، وذلك من خلال إخفاء الوعاء الضريبي أو تقديم بيانات غير صحيحة أو استغلال ثغرات قانونية، مما يؤدي إلى انخفاض حصيلة الدولة من الضرائب وضياع حقها المالي.¹
- **أنواعه:** يمكن تقسيم التهرب الضريبي إلى صورتين هما:
 - **التجنب الضريبي:** في صورته المشروعة، يقوم التهرب الضريبي على استغلال الثغرات والقصور الموجود في التشريع الجبائي بما يسمح للمكلف بتقليل العبء الضريبي دون ارتكاب أي مخالفة تستوجب جزاء قانونياً، لذلك يعد سلوكاً قانونياً من حيث الشكل وإن لم يكن محموداً من حيث الأثر. وتتجلى هذه الممارسات في لجوء بعض الشركات الكبرى إلى تجزئة نشاطها عبر إنشاء فروع متعددة لتفادي الضريبة التصاعدية على الدخل، أو في قيامها بتقليل الأرباح المصرح بها من خلال تضخيم النفقات قصد تخفيض الوعاء الخاضع للضريبة على الأرباح.²
 - **الغش الضريبي:** يتضح من مجموع التعاريف التي تناولت الغش الضريبي أنه يمثل سلوكاً مخالفاً لأحكام التشريع الجبائي يرتكبه المكلف عن قصد بغية الإفلات من أداء الضريبة، حيث عرفته Gaudement Marie Paule بأنه خرق مباشر وعمدي للقانون الجبائي، بينما قدمه Rosier Camille بصورة أكثر شمولاً باعتباره يشمل مختلف الحركات المادية والعمليات القانونية والمحاسبية، إضافة إلى كل الوسائل والتدابير التي يلجأ إليها من طرف المكلف أو الغير بقصد التخلص من دفع

¹ خالد عيادة علميات، التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه، مجلة اقتصاد الجديد، العدد التاسع، 2013، ص 19.

² مهدي عبد القادر، الآليات القانونية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الخاص لسنة 2015، ص 3.

الضرائب والرسوم. كما يعرف الغش الضريبي أيضا باستعمال طرق احتيالية للتملص كليا أو جزئيا من الوعاء الضريبي أو من تصفية الضريبة أو من دفعها، وهو ما يبرز الطبيعة الاحتيالية المقصودة لهذا السلوك، وتميزه عن الأخطاء أو المخالفات الناتجة عن الإهمال أو الجهل بالإجراءات.

وتظهر هذه التعاريف أن الغش الضريبي قد يؤدي إلى فرض جزاءات جبائية، وقد يترتب عنه في كثير من الحالات جزاءات جنائية أيضا إذا توافرت أركان الجريمة الجبائية وثبت القصد الجنائي. كما قد تقتصر العقوبة على الجزاء الجبائي فقط إذا رأت الإدارة الجبائية أن المخالفة بسيطة أو لم تتوافر شروط المتابعة الجزائية، وقد يحدث العكس في حال جسامه الفعل أو خطورته. ويتجسد الغش الضريبي في عدة ممارسات أبرزها تقديم بيانات ناقصة أو مزيفة حول النشاط الاقتصادي، أو إعداد سجلات جرد غير صحيحة، أو الامتناع عن التصريح بالنشاط، وهي سلوكيات تهدف جميعها إلى تضليل الإدارة الجبائية وتقليص الوعاء الضريبي بشكل غير قانوني. وقد يقتصر هذا الغش على المجال الوطني فيسمى غشا ضريبيا داخليا، كما قد يمتد ليشمل أكثر من دولة فيتحول إلى غش ضريبي دولي يعتمد على استغلال الفوارق والتباينات بين الأنظمة الجبائية للتهرب من الضريبة على نطاق أوسع.¹

ب. طرق الحد منه: وتتمثل في:²

- سعى الدول إلى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات المتكاملة.
- مراجعة التشريعات الضريبية والعمل على صياغتها بشكل محكم وواضح، بما يمنع وجود ثغرات قانونية يمكن للمكلفين استغلالها للتهرب من أداء الضريبة.
- تشديد العقوبات على المتهربين ضريبيا من الوسائل الفعالة في مكافحة هذه الظاهرة، إذ إن ضعف العقوبات أو عدم تطبيقها بصرامة يؤدي إلى زيادة حالات التهرب.
- تعزيز كفاءة الإدارة الضريبية من خلال تطوير قدرات العاملين فيها، وتبسيط الإجراءات، واستخدام التقنيات الحديثة، لما لذلك من دور في الحد من الفساد الإداري والتلاعب في التقديرات الضريبية.
- نشر الوعي والثقافة الضريبية بين المكلفين، عن طريق وسائل الإعلام والبرامج التوعوية، لتعريفهم بأهمية الضريبة ودورها في تمويل النفقات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحقيق العدالة والمساواة في فرض الضريبة يساهم في زيادة الالتزام الطوعي، حيث يشعر المكلف بأن العبء الضريبي موزع بشكل عادل وفقا للقدرة التكبيلية لكل فرد.
- إلزام المكلفين بمسك دفاتر محاسبية أصولية ومنظمة يساعد على تحديد الدخل الحقيقية، ويحد من أساليب التلاعب بالإيرادات والنفقات التي تعد من أكثر صور التهرب شيوعا.

¹ مهداوي عبد القادر، الآليات القانونية الاتفاقية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي، نفس المرجع السابق، ص 4.

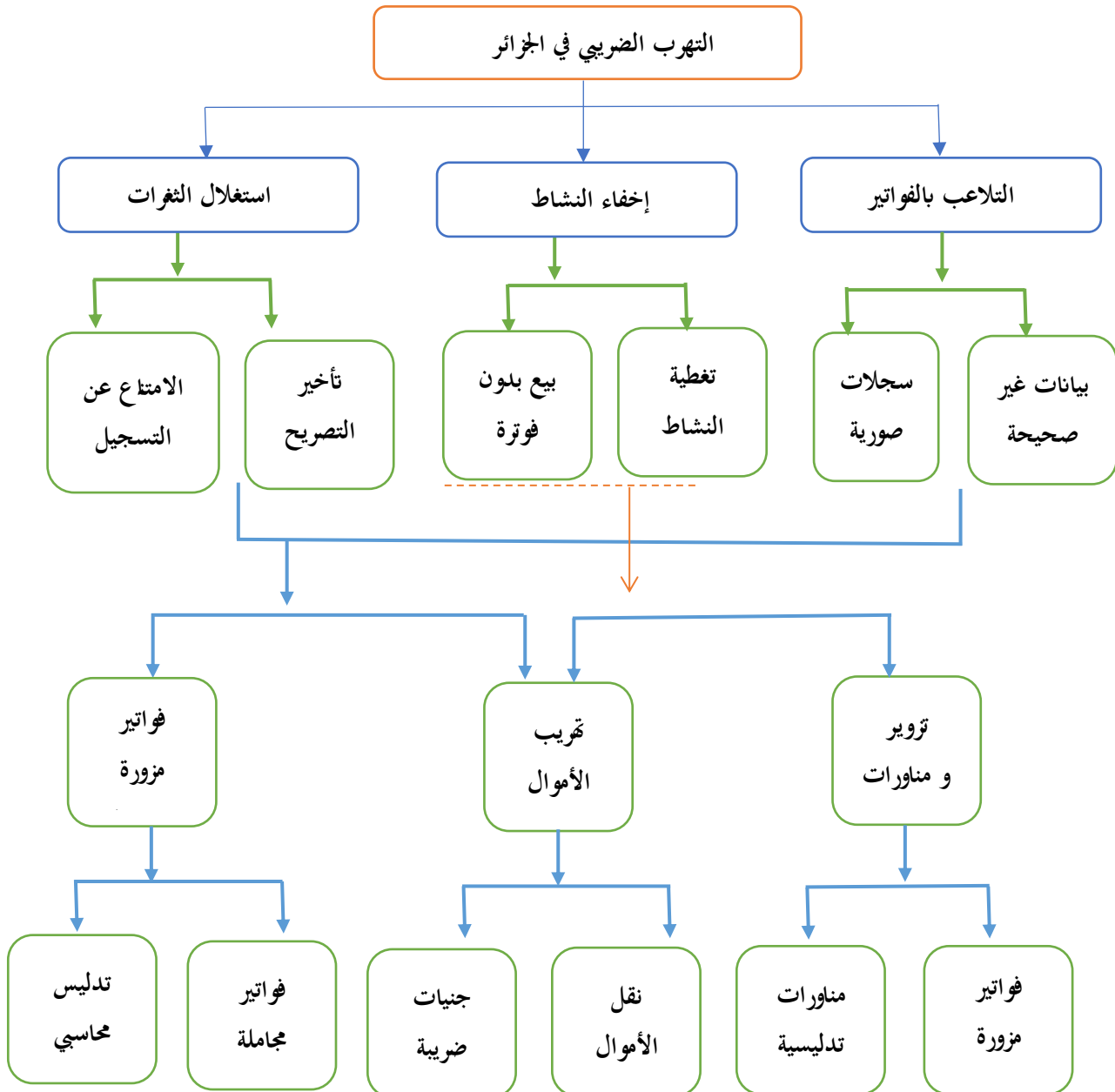
² خالد عيادة عليمات، التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد التاسع، 2013، ص 21.

- استخدام الحوافز التشجيعية مثل منح خصومات للمكلفين الملتزمين بتقديم إقرارات صحيحة ودفع الضريبة في مواعيدها، يعد وسيلة فعالة لتعزيز الامتثال الضريبي وتقليل التهرب.

ت. طرق التهرب الضريبي في الجزائر

تتعدد طرق التهرب الضريبي بتعدد أساليب المكلفين في التحايل على القوانين الجبائية، وتشمل مجموعة من الممارسات التي تهدف إلى إخفاء الوعاء الضريبي أو تقليصه بطرق غير مشروعة. ومن أبرز هذه الطرق:

الشكل رقم (1-3): طرق التهرب الضريبي



من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع: رزيقة تغريبت، جريمة التهرب الضريبي في القانون الجزائري، مجلة الدراسات

القانونية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثالث، 2023، ص308

ث. جريمة التهرب الضريبي في القانون الجزائري

تعد جريمة التهرب الضريبي في القانون الجزائري من الجرائم الاقتصادية البالغة الخطورة نظرا لارتباطها المباشر بحماية المال العام وضمان استقرار الموارد الجبائية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل برامجها التنموية. ويتجسد التهرب الضريبي في كل سلوك عمدي يلجأ فيه المكلف إلى استعمال وسائل تدليسية، سواء بتقديم بيانات مزورة أو ناقصة، أو إخفاء النشاط الحقيقي، أو إعداد سجلات محاسبية غير مطابقة، أو الامتناع الكلي عن التصريح، بهدف التملص من أداء الضريبة المستحقة. ويقوم هذا التجريم على أساس وجود اعتداء على مصلحة محمية قانونا تتمثل في حصيلة الخزينة العمومية، مما يستوجب توفر الركن الشرعي المتمثل في النصوص الجبائية المنظمة، والركن المادي من خلال الفعل الاحتيالي، إضافة إلى الركن المعنوي الذي يعكس القصد الجنائي العام والخاص لدى الجاني. وبالنظر لخطورة هذه الجريمة وتعدد أساليبها، اتجه المشرع الجزائري إلى إقرار منظومة عقابية صارمة تشمل عقوبات سالبة للحرية، وغرامات مالية، وعقوبات تكميلية مثل غلق المؤسسة أو نشر الحكم، مع توسيع نطاق المسؤولية ليشمل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على حد سواء. وتبرز أهمية هذا التجريم في الحد من الانعكاسات السلبية للتهرب الضريبي على الاقتصاد الوطني، وفي تعزيز ثقافة الالتزام الجبائي وترسيخ الشفافية في التعاملات الاقتصادية.¹

الفرع الثالث: البطاقة الوطنية لمرتكي أعمال الغش وأعمال الاجرامية

أ- تعريف البطاقة الوطنية للغشاشين: البطاقة الوطنية لمرتكي المخالفات التدليسية نظام معلوماتي آلي يسجل فيه المتعاملون الاقتصاديون الذين ارتكبوا مخالفات تستدعي ذلك، حيث ينتج عن ذلك منعهم من ممارسة المعاملات التجارية عبر الحدود (الاستيراد والتصدير) إلى غاية تسوية وضعيتهم القانونية.²

وتعرف في المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 13-84 المؤرخ في 06 فبراير 2013 بأنها "قاعدة مكررة للمعلومات المتعلقة بمرتكي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والجمركية والبنكية والمالية وكذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة يتم تزويد هذه البطاقة من طرف المصالح المؤهلة للوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالتجارة وبنك الجزائر"³

ب- تسير البطاقة الوطنية لمرتكي المخالفات التدليسية: أسند القانون للمديرية العامة للضرائب مهمة تسير وتنظيم البطاقة الوطنية لمرتكي المخالفات التدليسية، بينما يبقى إثارؤها مسؤولية ثلاث قطاعات هي: الجمارك، المالية، والتجارة وتشمل المهام الأساسية للمديرية ما يلي⁴:

¹ رزيقة تغريبت، جريمة التهرب الضريبي في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثالث، 2023، ص 305.

² حورية قاري، البطاقة الوطنية لمرتكي المخالفات التدليسية، مجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2024، ص 103.

³ المرسوم التنفيذي رقم 13-84 المؤرخ في 6 فبراير 2013، الذي يحدد كفاءات تنظيم وتسير البطاقة الوطنية لمرتكي أعمال الغش ومرتكي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية والبنكية والمالية وكذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 09، الصادر في 10 فبراير 2013.

⁴ المرسوم التنفيذي رقم 22-403 المؤرخ في 24 نوفمبر 2022، الذي يعدل ويتمم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 13-84 المؤرخ في 6 فبراير 2013، المحدد لكفاءات تنظيم وتسير البطاقة الوطنية لمرتكي المخالفات التدليسية ومرتكي مخالفات التشريع والتنظيم الجبائي والتجاري والجمركي والبنكي والمالي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد التاسع و السبعون، الصادر في 27 نوفمبر 2022.

1. تسجيل وشطب الأشخاص الطبيعيين والمعنويين مرتكبي المخالفات الخطيرة في المجالات الجبائية والجمركية والتجارية والبنكية والمالية، وكذا الشركات التي لا تودع حساباتها قانونيا. ورغم أن المادة 9 من المرسوم التنفيذي 13-84 نصت على صدور قرار مشترك يحدد إجراءات التسجيل والشطب وكيفية التسيير التقنية، إلا أن هذا القرار لم يصدر، مما أدى إلى غياب منهجية موحدة بين الإدارات المعنية.
2. إنشاء قاعدة المعطيات الممركزة بالبطاقية، مع القيام بعمليات التحيين والإدارة الدورية لها.
3. حفظ المعطيات على دعائم مغناطيسية ومادية، مع إمكانية اللجوء حاليا إلى التخزين الافتراضي بفعل التطور التكنولوجي.
4. وضع البيانات المحينة تحت تصرف الإدارات والهيئات المؤهلة التي أصبح بإمكانها الولوج إلكترونيا إلى حساباتها الخاصة في البطاقية.
5. إعلام الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بوضعيتهم القانونية تجاه البطاقية، وهو إجراء ضروري لتجنب الخسائر التي قد يتعرض لها المتعاملون الاقتصاديون عند مباشرة عمليات الاستيراد أو التصدير دون علم بوضعيتهم.
6. اتخاذ التدابير الوقائية ضد أي استخدام سيء أو تدليسي للوثائق أو المعلومات المتعلقة بالبطاقية.
7. ضمان الأمن المادي لقاعدة البيانات وحمايتها من المخاطر التقنية أو المادية.
8. تأمين وإدارة عمليات الوصول إلى البطاقية لمنع أي استعمال غير مشروع لمحتواها.

ت- إجراءات التسجيل في البطاقية الوطنية لمرتكبي المخالفات التدليسية:

تعد البطاقية الوطنية لمرتكبي المخالفات التدليسية آلية تنظيمية اعتمدها المشرع لحصر وتتبع المخالفات الخطيرة التي تمس التشريع الجبائي والتجاري والجمركي والبنكي والمالي، من خلال نظام معلوماتي مركزي يضمن دقة البيانات وتنسيق عمل الهيئات المختصة. وتتم عملية التسجيل وفق مجموعة من الإجراءات المتسلسلة، وهي كما يلي:¹

- 1- **معاينة المخالفة من طرف الهيئات المؤهلة:** بمجرد أن تعين المخالفة من قبل الإدارة المختصة (الضرائب، الجمارك، الرقابة الاقتصادية، بنك الجزائر)، تبدأ إجراءات التسجيل مباشرة.
- 2- **تقديم طلب التسجيل من الهيئة المختصة:** الهيئة المؤهلة هي التي تتولى طلب تسجيل الشخص الطبيعي أو المعنوي في البطاقية، وذلك في إطار اختصاصها.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 22-403 المؤرخ في 24 نوفمبر 2022، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 13-84.

3- التسجيل الفوري في قاعدة البيانات المركزية تتولى المديرية العامة للضرائب تنفيذ التسجيل في البطاقة بشكل فوري بعد استلام الطلب، وتشمل:

- تسجيل الشخص الطبيعي أو المعنوي.

- تسجيل الممثلين القانونيين إذا كان المخالف شخصا معنويا.

4- إعلام الشخص المعني بالإجراء: تلتزم الهيئة مصدر الطلب بإعلام الشخص المسجل في مدة أقصاها 10 أيام من تاريخ إصدار طلب التسجيل.

5- حفظ وتحسين المعلومات: تقوم المديرية العامة للضرائب بحفظ المعلومات على دعائم مغناطيسية ومادية، ووضعها تحت تصرف الإدارات المؤهلة وفق الشروط القانونية.

6- ضمان سرية البطاقة المعلومات مؤمنة ولا تبلغ إلا للهيئات المؤهلة قانونا.

ث- تحديد الجرائم المعنية بالتسجيل في البطاقة الوطنية لمرتكبي المخالفات التدليسية:

طبقا للتشريع الساري، تعد من المخالفات التي يترتب عليها تسجيل مرتكبيها في البطاقة الوطنية¹:

1- التملص من الوعاء ودفع الضرائب: أي كل سلوك يقصد به التهرب من التصريح أو عدم دفع المستحقات الجبائية أو إخفاء المادة الخاضعة للضريبة.

2- الممارسات التدليسية والتصريحات الكاذبة في المجال الجبائي والجمركي والتجاري: وتشمل كل عمليات الغش، التزوير، تقديم بيانات غير صحيحة، أو مناورات تدليسية.

3- تحويل الامتيازات الجبائية والجمركية والتجارية عن وجهتها: أي استعمال الامتيازات الممنوحة من الدولة في غير النشاط أو الهدف المحدد لها قانونا.

4- ممارسة الأنشطة التجارية غير القانونية: وتندرج ضمنها الأنشطة المخالفة للتنظيم، كعدم القيد في السجل التجاري أو مزاوله نشاط دون رخصة.

5- مخالفة أحكام حماية المستهلك وصحته: خاصة في الحالات التي تمثل خطورة أو تدليسا في السلع والخدمات.

6- المخالفات المتعلقة بالعمليات البنكية والمالية: مثل مخالفة قواعد حركة رؤوس الأموال أو التصريحات البنكية الإلزامية.

7- مخالفات الإشهار القانوني: وخاصة عدم الامتثال لالتزامات الإشهار المحاسبي والقانوني (مثل عدم الإيداع القانوني للحسابات).

8- المخالفات التي تمس بالاقتصاد الوطني: وتشمل كل سلوك من شأنه الإضرار باقتصاد الدولة أو خلق منافسة غير مشروعة.

9- المخالفات الجمركية التي تمس بالأمن أو النظام العام: وخاصة الجرائم الخطيرة مثل التهريب أو إدخال بضائع محظورة.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 22-403 المؤرخ في 24 نوفمبر 2022، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 13-84.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاقتصاد الموازي

يعد الاقتصاد الموازي أحد أبرز الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها مختلف الدول، لاسيما تلك التي تواجه اختلالات هيكلية وضعفا في آليات الرقابة والتنظيم. إذ يمثل هذا النوع من النشاط الاقتصادي مجموع العمليات التي تتم خارج الإطار الرسمي للدولة، سواء من حيث عدم التصريح بالمداخيل أو ممارسة أنشطة غير خاضعة للقوانين المنظمة. وتبرز أهمية دراسة الاقتصاد الموازي باعتباره يؤثر مباشرة في فعالية السياسات الاقتصادية، وفي قدرة الدولة على تعبئة مواردها الجبائية وضبط السوق وتحقيق التنمية.

المطلب الأول: مفاهيم حول الاقتصاد الموازي

بعد التطرق إلى مختلف المفاهيم الأساسية المرتبطة بالاقتصاد الموازي وأبعاده العامة، يقتضي التحليل الانتقال إلى توضيح ماهية هذا الاقتصاد بشكل أدق، وذلك من خلال إبراز خصائصه الجوهرية وطبيعته غير الرسمية. وفي هذا الإطار، يتناول الفرع الأول تعريف الاقتصاد الموازي وبيان الأسس التي يقوم عليها باعتباره نشاطا اقتصاديا يمارس خارج نطاق التنظيم القانوني والرقابي للدولة.

الفرع الأول: ماهية الاقتصاد الموازي

أ- نشأة الاقتصاد الموازي: إذا تأملنا المراحل التي مرت بها المجتمعات، نلاحظ أن ظهور القطاع غير الرسمي سبق نشوء القطاع الرسمي وقيام الدولة ذاتها؛ إذ مارس الإنسان في المجتمعات البدائية الأولى نشاطات اقتصادية بسيطة تتماشى مع احتياجاته المحدودة، ولم يكن ملزما حينها بالتصريح بما يقوم به من أعمال، لغياب هيئات تنظم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد. فغياب الدولة وانعدام الأطر القانونية جعل تلك الأنشطة تزاوّل بصورة غير رسمية بطبيعتها. ومع توسع المجتمعات وتعدد العلاقات الاجتماعية، وتزايد الاضطرابات بين الأفراد، ظهرت الحاجة إلى سلطة تنظم شؤونهم وتحمي مصالحهم، الأمر الذي دفعهم إلى التنازل عن جزء من حرياتهم لصالح هيئة عامة تتولى هذه المهمة.¹

ومع تطور العلاقات داخل المجتمع، برزت الدولة كحل إداري وتشريعي نشأ بفعل اتفاقٍ ضمني بين الأفراد، يقوم على تنظيم شؤونهم مقابل التزامهم بتسديد جزء من مداخيلهم لفائدتها. ومن ثم أصبحت الأنشطة الاقتصادية خاضعة للقوانين والتنظيمات الإدارية، وهو ما بات يعرف بالاقتصاد الرسمي.²

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الاقتصاد غير الرسمي ظهر لأول مرة من خلال دراسة أعدها المكتب الدولي للعمل ILO في كينيا سنة 1972 حول التشغيل، غير أن المصطلح استخدم قبل ذلك بسنة من طرف الاقتصادي Keith Hart في ندوة نظمها معهد دراسات التنمية بجامعة Sussex سنة 1971، حيث تناول فيها مسألة البطالة في المدن الإفريقية، كما كتب في السنة نفسها مقالة حول الدخل غير الرسمي في غانا، نشرت لاحقا سنة 1973 وقد كانت منظمة العمل الدولية أول

¹ بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: دراسة سوق الصرف الموازي، رسالة ماجستير، جامعة أحمد بن بلة وهران، 2014، ص 14.

² بريشي عبد الكريم، الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري والواقع العملي، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار وسبل الترويض، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، 20-21 نوفمبر 2007.

من منح مصطلح "اللا رسمية" مضمونا دقيقا في تقريرها عن الدخل والتوظيف في كينيا (1972)، إذ أكدت وجود قطاع هامشي وغير منظم داخل الاقتصاد الحضري ينتج السلع ويوفر وظائف ودخولا للفئات الفقيرة، وأطلقت عليه اسم القطاع غير الرسمي. وتزايد الاهتمام الدولي بهذه الظاهرة بعد نشر مقال في مجلة Financial Analysts Journal سنة 1977، الذي أبرز اهتمام الصحافة الأمريكية بموضوع الاقتصاد الموازي خلال السبعينات، وكان ذلك نتيجة الجهود البحثية التي بذلها Peter Gutmann في محاولة قياس حجم هذا الاقتصاد. وقد اعتبرت دراساته الشرارة الأولى لاهتمام السياسات العامة والأوساط الأكاديمية بهذا المجال، حيث قدر حجم الاقتصاد الموازي في الولايات المتحدة سنة 1977 بحوالي 10% من الناتج القومي الإجمالي. ومن ثم انطلقت دراسة الظاهرة — من حيث الحجم والنمو والأسباب والآثار من الولايات المتحدة لتتوسع لاحقا إلى مختلف دول العالم¹.

ب- تعريف الاقتصاد الموازي:

التعريف الأول: "الاقتصاد الموازي هو كافة الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد إخفائه هربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما لأن هذه الأنشطة تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد."²

التعريف الثاني: "الاقتصاد الموازي هو ظاهرة نجدها في العالم بأسره بأسماء مختلفة باختلاف دول العالم... وقد أطلق عليه مصطلحات عديدة من بينها: الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المهيكل، والاقتصاد الأسود"³

التعريف الثالث: عرفته منظمة العمل الدولية ILO على أنه "يعتبر الاقتصاد اقتصادا غير رسميا إذا توفرت فيه معايير مثل: سهولة الدخول، الملكية العائلية، محدودية مستويات الأنشطة، استخدام تقنيات كثيفة العمل، اكتساب المهارات خارج النظام الرسمي، الانفتاح على المنافسة، وعدم الخضوع للضوابط القانونية."⁴

التعريف الرابع: عرفه صندوق النقد الدولي IMF "الاقتصاد الموازي يشمل ليس فقط الأنشطة غير المشروعة، بل أيضا الدخل غير المبلغ عنه الناتج عن إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء بالمعاملات النقدية أو المقايضة."⁵

التعريف الخامس: عرفته مفوضية الاتحاد الإفريقي على أنه «الاقتصاد الموازي يشمل المنشآت غير المسجلة، ذات الإنتاجية المنخفضة، والتي لها وصول محدود إلى الأسواق والتمويل، ولا تتمتع بالحماية الاجتماعية أو الاعتراف القانوني».⁶

¹ بن تركي أمينة وزعموم صيرين، الاقتصاد الموازي في الجزائر: أسبابه ونتائجه، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، سبتمبر 2019، ص ص: 61-72.

² السقا محمد، الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1995، ص 11.

³ Feige Edgar L., The Meaning and Measurement of the Underground Economy, Cambridge University Press, 1989, p. 13-56.

⁴ Afrique Bureau Internationale du Travail, Méthodes et Instruments d'Appui au Secteur Informel, Genève, 2004, p. 6. (7)

⁵ فريدريك شنايدر ودومينيك إنستي، الاختباء وراء الظلال: نمو الاقتصاد الخفي، صندوق النقد الدولي، 2002، ص 2.

⁶ لجنة العمل والشؤون الاجتماعية للاتحاد الإفريقي، تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا، وثيقة رقم LSAC-5-EXP-SA-1553، أديس أبابا، 2009، ص 3.

التعريف السادس: «الاقتصاد الموازي قطاع تابع لقطاع العائلات، ويتكون من مؤسسات فردية صغيرة غير مسجلة تعمل خارج الإطار الرسمي للمحاسبة والرقابة.»¹

من خلال التعريف السابقة يمكننا صياغة الاقتصاد الموازي بأنه مجموع الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل التي تمارس خارج الأطر القانونية والتنظيمية للدولة، ولا يجري التصريح بها للسلطات الجبائية والرقابية، سواء كان ذلك عمدا بهدف التهرب من الالتزامات الضريبية والإدارية، أو بسبب طبيعة هذه الأنشطة التي تنشأ في بيئات تفتقر إلى التنظيم الرسمي. ويشمل هذا الاقتصاد وحدات إنتاجية صغيرة أو فردية، منخفضة التنظيم والإنتاجية، ولا تخضع لنظم التسجيل أو المحاسبة أو الحماية الاجتماعية، كما يضم أيضا معاملات مشروعة وغير مشروعة لا تدخل ضمن الحسابات الوطنية.

الفرع الثاني: دواعي تنامي الاقتصاد الموازي

فيما يلي دواعي تنامي الاقتصاد الموازي في الجزائر:

- **الدواعي الاقتصادية:** تعود العوامل الاقتصادية التي أسهمت في تنامي الاقتصاد الموازي في الجزائر إلى ضعف مستوى الدخل وتراجع القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، وهو ما دفع الكثير من الأفراد إلى اللجوء للأنشطة غير الرسمية لتعويض نقص الدخل.² كما أدت تقلبات أسعار البترول إلى انخفاض الاستثمارات وارتفاع معدلات البطالة، مما خلق بيئة خصبة لانتشار النشاطات الموازية. وإضافة إلى ذلك، ساهم عدم مرونة الجهاز المصرفي وصعوبة الحصول على التمويل في دفع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو بدائل غير رسمية. كما أدى النمو الديمغرافي المتسارع مقابل ضعف النمو الاقتصادي إلى فائض كبير في اليد العاملة لم يتمكن القطاع الرسمي من استيعابه. وأخيرا، فإن اتساع رقعة الفقر جعل الاقتصاد الموازي مصدرا رئيسيا للدخل لدى شريحة واسعة من السكان.³
- **الدواعي الإدارية:** يعزى تنامي الاقتصاد الموازي في الجزائر إلى مجموعة من العوامل الإدارية، أبرزها تعقد الإجراءات البيروقراطية التي تشكل عائقا أمام الأفراد والمؤسسات للاندماج في الإطار الرسمي، مما يدفع الكثيرين إلى ممارسة الأنشطة بعيدا عن القنوات القانونية. كما يساهم ضعف الرقابة الإدارية والتفتيش في اتساع رقعة المعاملات غير الرسمية نتيجة عدم ردع المخالفين وغياب المتابعة المستمرة. ويضاف إلى ذلك قصور الأجهزة الجبائية والجمركية، واعتمادها على آليات تقليدية لا تواكب التطور الاقتصادي، مما يخلق ثغرات تستغلها الأنشطة الموازية للتوسع. كما يؤدي ضعف التنسيق بين الإدارات إلى غياب قاعدة معلومات موحدة، الأمر الذي يسهل انتشار أنشطة غير مسجلة وصعوبة تتبعها. وأخيرا، فإن غياب التحفيز الكافية للاندماج في القطاع الرسمي يجعل الكثير من أصحاب الأنشطة الصغيرة يفضلون البقاء خارج الإطار القانوني باعتباره أقل تكلفة وأكثر مرونة.⁴

¹ بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: دراسة سوق الصرف الموازي، مرجع سابق، ص 20.

² بن تركي أمينة وزعموم صبرين، الاقتصاد الموازي في الجزائر: أسبابه ونتائجه، مرجع سابق، ص: 7-10.

³ بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: دراسة سوق الصرف الموازي، مرجع سابق، ص 77.

⁴ بن تركي أمينة وزعموم صبرين، الاقتصاد الموازي في الجزائر: أسبابه ونتائجه، مرجع سابق، ص 15.

- **الدواعي السياسية:** تعد الدواعي السياسية من أبرز العوامل التي ساهمت في توسع الاقتصاد الموازي في الجزائر، إذ إن ضعف المؤسسات الحكومية في أداء مهامها خلال فترات الاضطراب السياسي¹، خاصة في ظل غياب الشرعية التي تدعم الحكومة، أدى إلى تراجع فعالية الدولة في ضبط النشاط الاقتصادي وانتشار الأنشطة غير الرسمية، كما شهدت بعض الدول-الجزائر- تناميا ملحوظا للاقتصاد الموازي خلال فترات الإرهاب، الحروب الأهلية، وتدمير البنية الاقتصادية، ما تسبب في توقف عجلة التنمية وغياب الرقابة الاقتصادية. وقد أدت هذه الظروف إلى ظهور أنشطة غير شرعية عديدة، وتراجع دور الدولة في الرقابة الاقتصادية، حيث انحصر اهتمامها على الجانب الأمني فقط دون متابعة السير الاقتصادي².

الفرع الثالث: طرق قياس الاقتصاد الموازي

تتعدد مناهج تقدير حجم الاقتصاد الموازي باختلاف طبيعة البيانات المتاحة وخصائص كل اقتصاد، الأمر الذي دفع الباحثين والمنظمات الدولية إلى تطوير مقاربات كمية ونوعية لفهم هذا القطاع وتحليل ديناميكيته. وتنقسم هذه المناهج إجمالاً إلى مناهج مباشرة تعتمد على جمع البيانات من مصادرها الأصلية بهدف الكشف عن الأنشطة غير المصرح بها، وأخرى غير مباشرة تستنتج الحجم الحقيقي للاقتصاد الموازي من خلال مؤشرات اقتصادية كلية وسلوكية، بما يضمن الوصول إلى تقديرات أكثر واقعية لهذا القطاع المعقد. وتندرج ضمن هذه المناهج:

1- الطرق المباشرة:

- أ- **الاستجواب (المسح بالعينة):** يقوم هذا المنهج على جمع معلومات مباشرة من الأفراد أو المؤسسات عبر استبيانات ميدانية تصمم لاستكشاف حجم الأنشطة غير المصرح بها. ويعد من أكثر الأساليب قدرة على الكشف عن سلوكيات المشتغلين في القطاع غير الرسمي، إلا أن نتائجه قد تتأثر بعدم دقة الإجابات، خوفاً من المتابعة القانونية أو عدم رغبة المبحوثين في الإفصاح عن أنشطتهم الحقيقية.
- ب- **المراقبات الجبائية (تدقيق الحسابات الضريبية):** يركز هذا الأسلوب على مقارنة التصريحات الجبائية المقدمة من المكلفين بالضريبة مع البيانات التي تكشفها عمليات المراقبة والتدقيق الجبائي. ويتيح هذا المنهج تحديد الفوارق بين الدخل الحقيقي والدخل المصرح به، ومن ثم تقدير حجم النشاط الاقتصادي غير المبلغ عنه، لكنه يظل محدوداً بنطاق التدقيقات التي تجريها الإدارة الجبائية.

2- الطرق غير المباشرة:

- أ- **إحصاءات الحسابات القومية:** يعتمد هذا المنهج على تحليل الفجوات بين البيانات الرسمية للنتاج الوطني بمقارباته الثلاث (الإنتاج، الدخل، والإنفاق). فإذا ظهرت فروقات كبيرة بين هذه التقديرات، يستدل على وجود نشاط اقتصادي غير حسابي لا يظهر في الإحصاءات الرسمية، مما يسمح بتقدير جزء من الاقتصاد الموازي.

¹ العربي، بلال ودهيني زين الدين، الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي، مجلة الباحث، العدد الثاني والعشرون، 2023، ص 549.

² عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلي: المفاهيم - المكونات - الأسباب - الأثر على الموازنة العامة. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص ص: 47-69.

ب- إحصاءات القوى العاملة: يقوم هذا المنهج على مقارنة حجم العمالة الرسمية الموثقة في سجلات التشغيل مع الحجم الإجمالي للعمالة التي تكشف عنها المسوح الميدانية. ويعتبر الفارق بين الرقمين مؤشرا لقياس حجم العمالة غير الرسمية، وبالتالي تقدير جزء مهم من الاقتصاد الموازي.

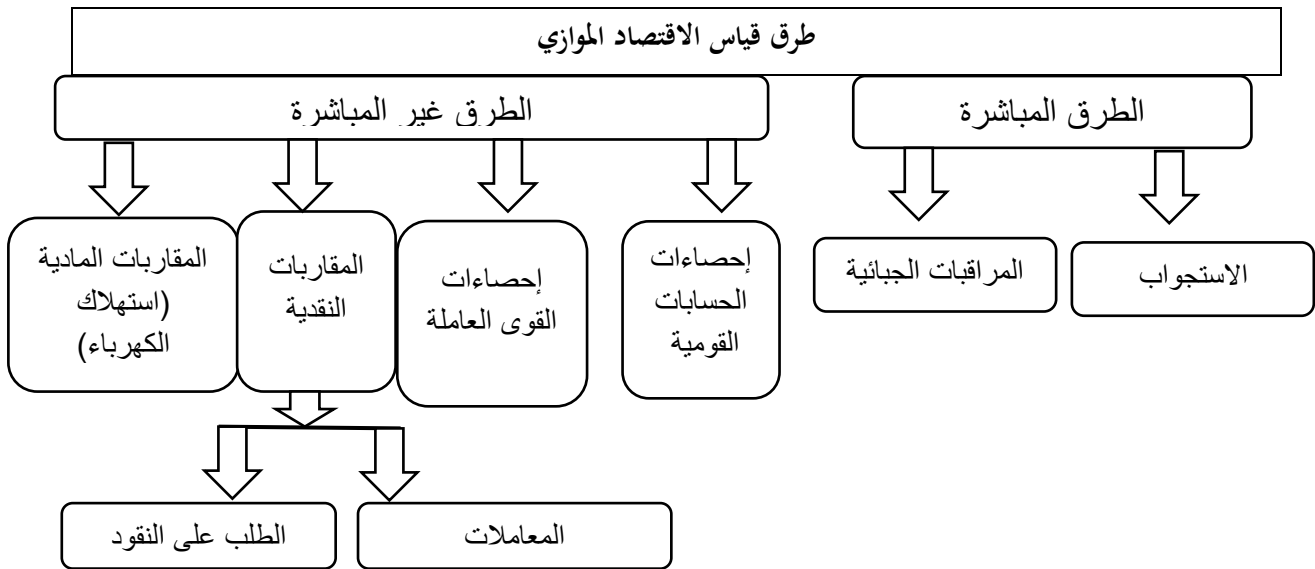
ت- المقاربات المادية (استهلاك الكهرباء): تعتمد هذه المقاربة على استخدام متغير مادي مثل استهلاك الكهرباء باعتباره مؤشرا مستقرا للنشاط الاقتصادي. فإذا كان نمو استهلاك الطاقة يفوق النمو المعلن للناتج المحلي، يفهم أن هناك إنتاجا إضافيا لا يظهر في الحسابات الرسمية، ما يسمح بتقدير حجم الاقتصاد الموازي بدقة نسبية.

ث- المقاربات النقدية:

- المعاملات: تفترض هذه المقاربة أن مستوى التعاملات النقدية يعكس مستوى النشاط الاقتصادي الكلي. فإذا زادت كمية النقود المتداولة خارج النظام المصرفي بشكل لا ينسجم مع النمو الرسمي، فإن ذلك يفسر بوجود عمليات تبادلية في الاقتصاد الموازي لا تمر عبر القنوات القانونية.

- الطلب على النقود: يركز هذا الأسلوب على تحليل الزيادة غير المبررة في الطلب على النقود، باعتبار أن الأنشطة غير الرسمية تعتمد بدرجة أكبر على التعامل النقدي لتجنب التتبع. وعند تقدير حجم الزيادة النقدية غير المفسرة ضمن المعطيات الرسمية، يمكن استنتاج حجم النشاط غير الرسمي.

الشكل رقم (1-4): طرق قياس الاقتصاد الموازي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

الفرع الرابع: العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي

تقوم العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي على قدر كبير من التفاعل والتكامل غير المباشر، إذ لا يعمل كل منهما بمعزل عن الآخر؛ فالاقتصاد الموازي يعتمد على الرسمي في توفير المدخلات والسلع والخدمات التي يستخدمها في نشاطاته، بينما يستفيد الاقتصاد الرسمي من اليد العاملة والخدمات منخفضة التكلفة التي يوفرها القطاع غير الرسمي.¹ كما يؤدي ارتفاع الضرائب والبيروقراطية وضعف الرقابة داخل القطاع الرسمي إلى توسع القطاع غير الرسمي، الذي بدوره ينعكس على الرسمي من خلال تآكل الوعاء الضريبي وعدم استقرار المنافسة.² ومن جهة أخرى، يمكن للنشاط غير الرسمي أن يلعب دوراً "تعويضياً" في فترات الأزمات الاقتصادية عندما يعجز القطاع الرسمي عن توفير العمل والدخل، لكنه في الوقت نفسه يضعف قدرة الدولة على التخطيط الاقتصادي ويؤدي إلى اختلالات في الحسابات القومية.³ وبالتالي، فإن العلاقة بين القطاعين هي علاقة جدلية ثنائية الاتجاه: فكلما ضعف الرسمي اتسع غير الرسمي، وكلما توسع غير الرسمي زادت الضغوط على الرسمي في شكل انخفاض إيرادات الدولة وتراجع فعالية السياسات الاقتصادية.⁴

المطلب الثاني: آليات الدمج في الاقتصاد الرسمي

يعد الغش الضريبي من أبرز التحديات التي تواجه الإدارة الجبائية، لما ينجر عنه من خسائر مالية معتبرة تمس قدرة الدولة على تعبئة مواردها وتطبيق سياساتها التنموية وقد أدى اتساع نطاق الاقتصاد الموازي وتعدد أساليبه إلى تعقيد مهام المراقبة والردع، الأمر الذي استدعى تطوير آليات حديثة تجمع بين التشريع، والرقابة، والرقمنة، والتوعية وانطلاقاً من ذلك، أصبحت مكافحة الغش الضريبي عملية شاملة تقوم على اتخاذ جملة من الطرق والأساليب التي تهدف إلى تضيق فجوات التهرب، وتعزيز الامتثال الجبائي، وتحقيق العدالة الضريبية وهي كما يلي:

الفرع الأول: طرق وأساليب مكافحة الغش الضريبي

تتعدد طرق وأساليب مكافحة الغش الضريبي التي تعتمدها الإدارة الجبائية، وتختلف هذه الأساليب باختلاف طبيعة النشاط الذي يمارسه المكلف، وحجم المعاملات التي يقوم بها، وكذا درجة المخاطر المرتبطة بسلوكه الجبائي. وتعد إجراءات التحقيق الجبائي من أهم الوسائل التي تعتمدها الإدارة للكشف عن حالات الغش والتلاعب، حيث تهدف إلى التحقق من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين ومدى مطابقتها للواقع، وذلك من خلال جملة من أنواع التحقيق التي تمارس وفق ضوابط قانونية محددة، نعرض لها فيما يلي:

¹Feige, Edgar L., The Meaning and Measurement of the Underground Economy, Cambridge University Press, 1989, pp. 13–56.

²Schneider, Friedrich and Dominik H. Enste. "Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences." *Journal of Economic Literature*, 38 (1), 2000, pp. 77–114.

³Tanzi, Vito, "The Underground Economy in the United States: Annual Estimates," IMF Staff Papers, 1983. p.242.

⁴عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلي: المفاهيم - المكونات - الأسباب - الأثر على الموازنة العامة. مرجع سابق. ص ص: 47-69.

- **التحقيق الشكلي:** يعد التحقيق الشكلي وسيلة أساسية لإدماج الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، إذ يركز على مراقبة احترام الالتزامات الجبائية الشكلية كالتسجيل والتصريح بالنشاط ومسك الدفاتر، مما يسمح بحصر المتعاملين غير المصرحين ودفعهم إلى تسوية وضعيتهم الجبائية، الأمر الذي يساهم في توسيع الوعاء الضريبي وتعزيز الامتثال الطوعي.
- **التحقيق على أساس الوثائق:** يقوم التحقيق على أساس الوثائق على فحص التصريحات والوثائق الجبائية دون الانتقال إلى مقر النشاط، ويسمح بالكشف عن حالات عدم التصريح أو التناقض بين الوثائق والتصريحات، مما يدفع المكلفين إلى تصحيح وضعيتهم القانونية وإدماج أنشطتهم غير المصرح بها ضمن الاقتصاد الرسمي.
- **التحقيق المحاسبي:** يساهم التحقيق المحاسبي في إدماج الاقتصاد الموازي من خلال فحص المحاسبة والتأكد من مطابقتها للقواعد القانونية، وكشف أساليب إخفاء النشاط أو تضخيم النفقات، الأمر الذي يؤدي إلى تصحيح الوعاء الضريبي وإلزام المؤسسات باعتماد محاسبة منتظمة وشفافة.
- **التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة:** يهدف هذا التحقيق إلى مقارنة الدخل المصرح به مع مستوى المعيشة ومظاهر الثروة، مما يسمح بالكشف عن مصادر دخل غير مصرح بها، ودفع المكلفين إلى تسوية وضعيتهم الجبائية، وبالتالي إدخال هذه الدخول ضمن الاقتصاد الرسمي.
- **التحقيق المصوب في المحاسبة:** يركز التحقيق المصوب في المحاسبة على نقاط الخطر والاختلالات المحددة في المحاسبة أو التصريحات، ويستهدف العمليات المشكوك فيها دون رقابة شاملة، مما يشجع على الامتثال الجبائي والانتقال التدريجي من النشاط غير الرسمي إلى النشاط الاقتصادي المنظم.

الفرع الثاني: طرق وأساليب مكافحة التهرب الجمركي

تعد مكافحة التهرب الجمركي من الركائز الأساسية لحماية الاقتصاد الوطني وضمان عدالة المنافسة والمحافظة على موارد الخزينة العامة ويمكن تصنيف الطرق والأساليب المعتمدة في مكافحته إلى محاور متكاملة كما يلي:

الحجز الجمركي:

يعد الحجز الجمركي من أبرز الآليات الإجرائية التي تعتمدها الإدارة الجمركية في مجال البحث والكشف عن جرائم الغش الجمركي، لما يتميز به من فعالية عملية، لاسيما في الحالات التي تتخذ فيها الجريمة طابع التلبس وفق المفهوم المعتمد في القانون العام. وغالبا ما يقتزن هذا الإجراء بتوقيف الشخص الذي ضبطت لديه البضائع محل المخالفة، غير أن المشرع الجزائري لم ينظم مسألة التوقيف الجمركي تنظيما دقيقا ومستقلا، بخلاف بعض التشريعات المقارنة، وعلى رأسها التشريع الفرنسي الذي أفرد له تنظيما مفصلا تحت مسمى «التوقيف الجمركي»، محددًا شروطه وضمائنه القانونية. وينصب الحجز الجمركي، من حيث الأصل، على البضائع التي تشكل جسم الجريمة الجمركية، ويعد محضر الحجز المحرر من طرف العون المؤهل قانونا قرينة قانونية معتبرة في إثبات المخالفة ومباشرة إجراءات المتابعة. غير أن هذا الإجراء يظل محكوما بقيود مستمدة من المبادئ العامة للإجراءات الجزائية، إذ لا يجوز توسيع صلاحيات أعوان الجمارك بما يؤدي إلى الجمع بين صفة الخصم وسلطة المتابعة، لما في ذلك من مساس بمبدأ الحياد وضمائنات المحاكمة العادلة.

وتقضي القاعدة العامة بإمكانية إجراء الحجز في جميع الأماكن الواقعة داخل النطاق الجمركي والخاضعة لرقابة أعوان الجمارك، في حين لا يجوز ممارسته خارج هذا النطاق إلا في الأماكن المحددة قانوناً، باستثناء الحالات الواردة في الفقرة الثانية من المادة 250 من قانون الجمارك، والتي أجازت إجراء الحجز في أي مكان عبر كامل الإقليم الجمركي في حالات محددة، من بينها متابعة البضائع على مرأى العين، وحالة التلبس بالجريمة الجمركية، وجرائم التهريب الحكومي المتعلقة بالبضائع الحساسة القابلة للتهريب، فضلاً عن حالات الاكتشاف المفاجئ لبضائع يتبين بوضوح، سواء من خلال التصريحات المقدمة بشأنها أو بسبب غياب الوثائق المثبتة لوضعيتها القانونية، أنها ناتجة عن جريمة جمركية. ويترب عن الحجز الجمركي التزام قانوني يتمثل في إيداع البضائع المحجوزة لدى أقرب مكتب أو مركز جمركي، أو لدى الجهات المخولة قانوناً عند الاقتضاء، مع جواز وضعها تحت حراسة المخالف أو الغير في الحالات الاستثنائية التي يتعذر فيها نقلها فوراً، على أن يكون قابض الجمارك المؤتمن عليها. كما يتعين تحرير محضر الحجز فوراً متضمناً جميع البيانات الجوهرية المتعلقة بالبضائع المحجوزة، ويبلغ إلى المخالف وفق الأشكال القانونية المقررة.

ويمثل الحجز الجمركي القاعدة العامة في ضبط الجرائم الجمركية، غير أنه قد يتعذر تطبيقه في بعض الحالات لعدم قابلية محل الجريمة للحجز، وفي هذه الحالة يقتصر تدخل أعوان الجمارك على معاينة الوقائع وتحرير محضر معاينة يعتد به قانوناً. ويجب التمييز في هذا الإطار بين الحجز الجمركي والحجز الواقع على الوثائق أثناء ممارسة حق الاطلاع، إذ لا يشترط في هذا الأخير قيام جريمة جمركية ويقتصر محله على الوثائق، في حين يفترض الحجز الجمركي ارتكاب جريمة جمركية ويشمل البضائع والوثائق معاً.

وأخيراً، تمتد صلاحية مباشرة الحجز الجمركي إلى عدة فئات حددها المشرع، من بينها أعوان الجمارك وضباط وأعوان الشرطة القضائية وأعوان مصالح الضرائب والأعوان المكلفون بالتحريات الاقتصادية وقمع الغش، وهو ما يعكس توجهها تشريعياً توسعياً في إسناد صفة الضبطية القضائية، بهدف تعزيز فعالية الرقابة الجمركية ومكافحة الجرائم الاقتصادية.

الفرع الثالث: آليات مكافحة الفساد

يعد الفساد من أخطر الظواهر التي تهدد استقرار الدول وتمس بمبادئ الشرعية وسيادة القانون، الأمر الذي دفع التشريعات الحديثة إلى اعتماد آليات قانونية ومؤسسية لمكافحة والوقاية منه. وفي هذا السياق، كرس المشرع الجزائري، بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020، إنشاء السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته كمؤسسة دستورية مستقلة. ويهدف ذلك إلى إرساء نظام قانوني فعال يعزز الشفافية والنزاهة في تسيير الشؤون العمومية.

1- السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

في إطار تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة وترسيخ قيم النزاهة وربط المسؤولية بالحاسبة، برزت الحاجة إلى إنشاء آلية مؤسسية مستقلة تعنى بالشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته. وقد جاء إحداث السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته استجابة لهذه المتطلبات، باعتبارها مؤسسة محورية تهدف إلى حماية المال العام، وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات، والمساهمة في بناء إدارة عمومية قائمة على النزاهة والاستقامة واحترام القانون.

أ- نشأة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

نصت المادة 204 من دستور 2020 على إنشاء السلطة العليا كمؤسسة مستقلة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري ويقع مقرها بمدينة الجزائر، وجاء القانون 08-22 ليحدد تنظيمها وتشكيلها وصلاحياتها. ويهدف هذا الإطار إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، انسجاما مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، خاصة المادة 6 منها¹. وتشكل السلطة العليا من رئيس السلطة العليا يعين من قبل رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويمثل السلطة قانونيا. مجلس السلطة العليا : يضم ثلاثة أعضاء مستقلين يعينهم رئيس الجمهورية، ثلاثة قضاة (من المحكمة العليا، مجلس الدولة، ومجلس المحاسبة)، ثلاث شخصيات مستقلة يختارها رؤساء غرفتي البرلمان والوزير الأول، ويتم اختيار الأعضاء على أساس الكفاءة والنزاهة والخبرة، ويعينون لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد².

ب- مهام السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

تتولى السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته جملة من المهام الرقابية والتنسيقية والوقائية، تتمثل أساسا في متابعة امتثال الهيئات العمومية والخاصة لأنظمة الشفافية، وتلقي التصريحات بالملكيات، وإصدار التوصيات، وتعزيز التعاون الوطني والدولي، وذلك طبقا للمواد 7 و8 من القانون رقم 08-22 وتتكون مهامها في³:

- متابعة مدى امتثال الإدارات العمومية، والجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية، والمؤسسات الاقتصادية، والجمعيات، وباقي الهيئات، لأنظمة الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته آليات القانونية المستحدثة لمكافحة الفساد في الجزائر.
- تحديد محتوى أنظمة الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا شروط وطرق تنفيذها، عن طريق التنظيم.
- التحقق من وجود أنظمة الشفافية ومدى جودتها وفعاليتها وملاءمة تنفيذها لدى الهيئات المعنية.
- إصدار توصيات تهدف إلى مساعدة الهيئات والمؤسسات على وضع التدابير والإجراءات المناسبة لتعزيز الوقاية من الفساد ومكافحته.
- تلقي التصريحات بالملكيات وضمان معالجتها ومراقبتها طبقا للتشريع الساري المفعول.
- تنسيق ومتابعة الأنشطة والأعمال المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، بالاعتماد على التقارير الدورية المدعمة بالإحصائيات والتحليلات الواردة من القطاعات والمتدخلين المعنيين.

¹ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المادة 204.

² القانون رقم 08-22 المؤرخ في 5 ماي 2022، المتعلق بتحديد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد الثاني والثلاثون، سنة 2022، المواد 1 و2 و3.

³ القانون رقم 08-22 المؤرخ في 5 ماي 2022، المتعلق بتحديد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 32، سنة 2022، المواد 7 و8.

- إشراك المجتمع المدني من خلال وضع شبكة تفاعلية لتوحيد وترقية أنشطته في مجال الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.
- تعزيز قواعد الشفافية والنزاهة في تنظيم الأنشطة الخيرية والدينية والثقافية والرياضية، وفي المؤسسات العمومية والخاصة، عبر إعداد ووضع أنظمة مناسبة للوقاية من الفساد ومكافحته.
- تطوير التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة بالوقاية من الفساد ومكافحته.
- إعداد تقارير دورية حول تنفيذ تدابير الوقاية من الفساد ومكافحته.

2- الديوان الوطني لقمع الغش

يعد الديوان الوطني لقمع الغش إحدى الآليات المؤسساتية التي اعتمدها الدولة لضمان حماية المستهلك وتنظيم المعاملات التجارية، من خلال التصدي لمختلف مظاهر الغش والتدليس التي تمس بجودة المنتجات وسلامة الأسواق. وقد خول لهذا الديوان إطار قانوني خاص يحدد طبيعته القانونية، مهامه، وصلاحياته، بما يضمن فعاليته في تنفيذ السياسة العمومية في مجال الرقابة الاقتصادية. وعليه، فإن دراسة النظام القانوني للديوان الوطني لقمع الغش تقتضي الوقوف على أسسه التشريعية والتنظيمية، وكذا موقعه ضمن الهيكل الإداري للدولة، بما يبرز دوره في تكريس مبدأ المشروعية وحماية النظام الاقتصادي:

أ- نشأة الديوان الوطني لقمع الغش

جاء إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد في الجزائر في إطار تعزيز آليات الوقاية من الفساد ومكافحته، نتيجة تفشي هذه الظاهرة وخطورتها المتزايدة، وكذا التزام الجزائر بتعهداتها الدولية في هذا المجال. وقد تم استحداثه تنفيذاً لتعليمات رئيس الجمهورية رقم 03 المؤرخة في 13 ديسمبر 2009، ثم كرس قانونياً بموجب الأمر رقم 05-10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المتمم للقانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، حيث أنشئ كجهاز متخصص مكلف بالبحث والتحري عن جرائم الفساد، يعمل كمصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية¹.

ب- مهام الديوان الوطني لقمع الغش

يمكن تلخيص مهام الديوان الوطني لقمع الغش في مجموعة من النقاط التالية:²

- جمع المعلومات والمعطيات التي تسمح بالكشف عن أفعال الفساد ومكافحتها.
- البحث والتحري في جرائم الفساد وجمع الأدلة المتعلقة بها.
- إجراء التحقيقات الأولية وإحالة مرتكبي جرائم الفساد على الجهات القضائية المختصة.
- تحريك الدعوى العمومية مباشرة في جرائم الفساد، خلافا لبعض الهيئات الأخرى.

¹ قرناش جمال، الديوان المركزي لقمع الفساد أداة قمعية بصلاحيات مقيدة، مجلة صوت القانون، المجلد التاسع، العدد الأول، سنة 2022، ص 1154-1155.

² قرناش جمال، المرجع السابق نفسه، ص 1160-1161.

- التنسيق والتعاون مع الهيئات الوطنية والدولية المختصة بمكافحة الفساد، وتبادل المعلومات معها.
- اقتراح الإجراءات الكفيلة بضمان حسن سير التحريات والتحقيقات المرتبطة بقضايا الفساد.

المطلب الثالث: واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر

شهد الاقتصاد الموازي في الجزائر تطورا تدريجيا عبر محطات متباعدة، ارتبطت بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت بها الدولة منذ الاستقلال. وقد ساهمت طبيعة الاقتصاد الريعي، وضعف الهياكل الرقابية، واتساع الأنشطة غير المهيكلية في بروز هذا الاقتصاد وتنامي دوره داخل السوق الوطنية، سواء في مجال التوزيع أو الخدمات أو التمويل غير الرسمي. وتبرز أهمية دراسة مراحل تطوره في فهم حجم الظاهرة وديناميكيته وأسباب تجذرها في البنية الاقتصادية، مما يسمح بتقييم السياسات المتعاقبة في مكافحته واقتراح آليات أكثر فعالية لدخمه ضمن الاقتصاد الرسمي. وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

الفرع الأول: مراحل الاقتصاد الموازي في الجزائر

يظهر تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال مسارا متدرجا أثر بشكل مباشر في بروز الاقتصاد الموازي وتوسعه. فقد ساهمت طبيعة الاقتصاد المركزي، وتقلبات أسعار النفط، والتحولات الاجتماعية، وتراجع فعالية الآليات الرقابية في تشكيل بيئة ملائمة لنشاطات غير رسمية اتسعت رقعتها مع مرور الزمن. وتعد دراسة المراحل التاريخية لنشوء وتطور الاقتصاد الموازي خطوة أساسية لفهم أسباب تفاقمه وتحديد نقاط ضعفه والقوى الدافعة له، بما يساعد في صياغة سياسات فعالة لدخمه ضمن الاقتصاد الرسمي. وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

جدول رقم (1-3) يلخص مراحل الاقتصادي الموازي في الجزائر

المرحلة التاريخية	الفترة الزمنية	النهج الاقتصادي والسياق العام	الأسباب والعوامل المؤثرة	المظاهر والنتائج المترتبة
المرحلة الأولى ¹	1962 - 1979	النظام الاشتراكي والتخطيط المركزي لتسيير شؤون الدولة وبناء الاقتصاد الوطني	تطبيق نهج التخطيط المركزي والسياسات التنموية الحكومية.	بروز الملامح الأولى للاقتصاد الموازي كانعكاس للنهج الاقتصادي المتبع.
المرحلة الثانية ²	1980 - 1989	الانتقال إلى سياسة التخطيط غير المركزي (المخطط الخماسي الأول)	تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية، عجز الدولة عن تمويل المؤسسات العمومية وفشلها، الأخرى. وتراجع الإنتاجية.	انتشار السوق السوداء كبديل لتوفير المواد الأساسية والمنتجات.
المرحلة الثالثة ³	1990 - 1997	أزمة اقتصادية حادة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي للهيكلة	الصدمة البترولية لعام 1986، ظهور اختلالات هيكلية واجتماعية، وفشل السياسات السابقة.	تنامي متزايد للاقتصاد الموازي وظهور هشاشة الاقتصاد الجزائري بشكل واضح.
المرحلة الرابعة ⁴	ما بعد 1998	استقرار نسبي للاقتصاد الكلي واستعادة التوازنات بفضل عائدات النفط وبرامج الاستقرار	استمرار البطالة، انتشار البيروقراطية والرشوة، وغياب الإحصائيات الدقيقة والاهتمام الكافي بالظاهرة.	توسع سريع للقطاع غير الرسمي؛ والاعتماد على طرق غير مباشرة ومسوح العمالة لتقدير حجمه.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع المذكورة في التمهيش

الفرع الثاني: الظواهر التي تؤثر في الاقتصاد الموازي

مثل الاقتصاد الموازي منظومة معقدة تتداخل فيها عوامل متعددة، قانونية واقتصادية واجتماعية، تسهم في إعادة إنتاجه وتعميق تأثيره على الاقتصاد الوطني. وتعد بعض الظواهر السلبية من أهم المحركات التي تساعد على توسع الأنشطة غير الرسمية وتمنحها القدرة على التكيف والاستمرار بعيدا عن الضبط والرقابة. وتتجلى خطورة هذه الظواهر في تأثيرها المباشر على شفافية المعاملات، وعلى الثقة في المؤسسات، وعلى فعالية السياسة الجبائية، فضلا عن مساهمتها في زيادة كلفة المعاملات الاقتصادية وإضعاف منافسة المؤسسات الرسمية. وتبرز أهم الظواهر المؤثرة فيما يلي:

¹ بن توكي أمينة وزعموم صيرين، الاقتصاد الموازي في الجزائر: أسبابه ونتائجه، مرجع سابق، ص 66.

² الوالي فاطمة وبن شلاط مصطفى، طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 2017، ص 24.

³ بن توكي أمينة وزعموم صيرين، الاقتصاد الموازي في الجزائر: أسبابه ونتائجه، مرجع سابق، ص 66.

⁴ قارة ملاك، القطاع غير الرسمي في الجزائر، مجلة أكاديمية في الاقتصاد، 2006، ص ص: 176-178.

- 1- **الرشوة:** الرشوة هي تقديم أو إعطاء أو تلقي أو طلب شيء ذي قيمة للتأثير على تصرفات شخص في موقع سلطة أو مسؤولية. هذه الممارسة غير الأخلاقية، والتي غالبا ما تكون غير قانونية، تقوض الثقة والنزاهة داخل المؤسسات والمنظمات. إن فهم تعريف الرشوة يساعد في التعرف عليها واتخاذ خطوات لمنعها¹.
- 2- **الفساد:** الفساد خروج الشيء عن الاعتدال قليلا كان الخروج عنه أو كثيرا ويضاده الصلاح ويستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة².
- 3- **تقليد العلامات التجارية:** اصطناع ختم أو دمغة أو علامة مزيفة للأشياء الصحيحة، أي مشابهة لها في شكلها، سواء كان الاصطناع متقنا أو غير متقن، وكل ما يشترط أن يكون كافيا لخداع الجمهور عن الحقيقة الزائفة³.
- 4- **تبييض الأموال:** مجموعة العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع أو الإسهام في توظيف أو إخفاء أو تحويل العائد المباشر لجناية أو جنحة ومن ثم جريمة غسيل الأموال هي جريمة تابعة تفترض لابتداء سبق ارتكاب جريمة أولية ينتج عنها أموال غير مشروعة ثم تأتي في مرحلة تالية، عمليات غسيل هذه الأموال لتطهيرها في إحدى صور الغسيل⁴.
- 5- **التهرب الضريبي (الغش الضريبي):** يعرف التهرب الضريبي في علم المالية العامة بأنه تخلص الأفراد من الالتزام بدفع الضريبة بعد تحقق الواقعة المنشئة لها، أي بعد توفر سبب الخضوع لها قانونا.

الفرع الثالث: موقف الحكومة الجزائرية من تنامي الاقتصاد الموازي في أسواقها

يعد تنامي الاقتصاد الموازي في الجزائر من أبرز التحديات التي واجهتها الحكومات المتعاقبة، نظرا لما يمثله من تهديد مباشر لاستقرار الأسواق، وتوازن المالية العامة، وشفافية المعاملات الاقتصادية. وقد تعددت المقاربات الحكومية تجاه هذه الظاهرة بين التشجيع الضمني في بعض الفترات، والردع الصارم في فترات أخرى، تبعا للظروف الاقتصادية والسياسات المتبعة. وتعكس هذه المواقف تذبذبا بين رؤيتين اقتصاديتين مختلفتين في كيفية التعامل مع الأسواق غير الرسمية، كل منهما يحمل منطقا ونقاط قوة وضعفا في التأثير على مسار الاقتصاد الوطني. ويتجسد هذان الموقفان فيما يلي:

1- مذهب له يد في تشجيع القطاع الموازي وهو المذهب الحر الليبرالي

يرى أنصار هذا المذهب أن القطاع غير الرسمي لا يعد ظاهرة مرضية أو منحرفة، بل يمثل آلية اقتصادية واجتماعية مولدة للثروة ومناصب الشغل، خاصة في السياقات التي تعاني فيها الدول من ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الرسمي. فبحسب هذا التصور،

¹ موقع faceup <https://www.faceup.com/en/whistleblowing-dictionary/bribery> تاريخ الاطلاع 2026/02/05 الساعة 13:55.

² الفيروزبادي، القاموس المحيط، المطبعة الأميرية، الطبعة الثالثة، 1933، ص444.

³ لغوارم وهيب، الحماية الجزائية للعلامة من خطر التقليد، نشرة المحامي، مجلد السادس، عدد الثالث عشر، 2010، ص 19.

⁴ هدى حامد قشقوش، جريمة غسيل الأموال في نطاق التعاون الدولي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، 1998، ص8.

يسمح القطاع غير الرسمي للأفراد بالتحرر من الضغط الجبائي المرتفع، والأعباء الاجتماعية، فضلا عن تعقيد الإجراءات الإدارية التي غالبا ما تشكل عائقا أمام إنشاء المؤسسات الصغيرة واندماجها في الاقتصاد المنظم.

وينشأ هذا القطاع، في نظرهم، نتيجة عجز الدولة عن تلبية تطلعات الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا وهشاشة، سواء من حيث توفير فرص العمل اللائقة، أو ضمان الحد الأدنى من الدخل والحماية الاجتماعية. وأمام محدودية البدائل، تجد هذه الفئات نفسها مضطرة إلى ممارسة أنشطة اقتصادية خارج الإطار القانوني، لا بدافع المخالفة في حد ذاتها، بل كخيار بقاء يفرضه الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

وبهذا المعنى، يؤدي القطاع غير الرسمي دور المنظم الاجتماعي، حيث يساهم في امتصاص البطالة، والحد من التوترات الاجتماعية، ويشكل صمام أمان يخفف من حدة الفقر والإقصاء. كما يسمح بإعادة توزيع الدخل بطرق غير رسمية، ويضمن الحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعي في ظل ضعف السياسات العمومية أو قصورها.

إضافة إلى ذلك، ينظر إلى القطاع غير الرسمي باعتباره خزاناً للمبادرات الفردية، ومختبرا حقيقيا لروح المقاول، إذ يعكس مستوى عاليا من الحيوية الاقتصادية والقدرة على الابتكار، خاصة في الأنشطة الصغيرة والتجارية والخدماتية. فالعديد من المبادرات غير الرسمية تمثل في الواقع نواة لمؤسسات مستقبلية قابلة للاندماج في الاقتصاد الرسمي، إذا ما توفرت لها البيئة القانونية والمالية الملائمة.

وعليه، يؤكد أنصار هذا المذهب أن معالجة ظاهرة القطاع غير الرسمي لا ينبغي أن تقوم على منطق الردع والعقاب فقط، بل على سياسات إدماجية تهدف إلى تبسيط الإجراءات، وتخفيف العبء الجبائي، وتوسيع التغطية الاجتماعية، بما يسمح بتحويل هذا القطاع من فضاء هش وغير منظم إلى رافعة للتنمية الاقتصادية ومصدر ديناميكي للنمو وخلق الثروة.¹

2- مذهب يحارب القطاع الموازي وهو المذهب التدخل

يرى أنصار هذا المذهب أن القطاع غير الرسمي يمثل ظاهرة منحرفة وهزيلة وافتراضية، لما له من آثار سلبية عميقة على الاقتصاد الوطني وعلى توازناته الكلية. فالقطاع غير الرسمي، من وجهة نظرهم، لا يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة، بل يعمل على إضعاف الهياكل الاقتصادية الرسمية وتقويض جهود الدولة في التنظيم والتخطيط.

ومن أبرز الخسائر التي يتسبب فيها هذا القطاع الخسارة الجبائية، الناتجة عن التهرب الضريبي سواء تعلق الأمر بالضرائب المباشرة أو غير المباشرة، وكذا الرسوم المختلفة التي تشكل موردا أساسيا لتمويل الميزانية العامة. هذا التهرب يحرم الدولة من موارد مالية معتبرة كان من الممكن توجيهها نحو الاستثمار العمومي، وتحسين الخدمات الاجتماعية، ودعم البنية التحتية.

¹ Philippe Adair « Production et financement du secteur informel urbain en Algérie », Revue Economie et Management, Université de Tlemcen N° 1, 2002, P 02.

كما يؤدي القطاع غير الرسمي إلى انتشار التهريب بمختلف أشكاله، خاصة التهريب الحدودي، وهو ما يترتب عنه استنزاف احتياطات العملة الصعبة، وإضعاف ميزان المدفوعات، فضلا عن التأثير السلبي على الصناعة الوطنية التي تجد نفسها عاجزة عن منافسة سلع مهربة منخفضة التكلفة وغير خاضعة للمعايير القانونية أو الصحية.

إضافة إلى ذلك، يساهم هذا القطاع في التقليل من تقدير الناتج الداخلي الخام، نظرا لكون جزء معتبر من النشاط الاقتصادي يتم خارج الإحصاءات الرسمية، مما يؤدي إلى تقديم صورة غير دقيقة عن الحجم الحقيقي للاقتصاد الوطني، ويؤثر سلبا على فعالية السياسات الاقتصادية والمالية المعتمدة.

ولا يتوقف الأثر السلبي عند هذا الحد، بل يمتد إلى تشويه المنافسة داخل السوق، حيث تتمتع المؤسسات غير الرسمية بتكاليف أقل نتيجة عدم امتثالها للالتزامات القانونية (الضرائب، الأجور المصرح بها، شروط السلامة)، وهو ما يضع المؤسسات الرسمية في وضعية تنافسية غير عادلة، ويثبط الاستثمار، ويحد من توسع المؤسسات المنتجة والمنظمة.

وعليه، يعتبر أنصار هذا المذهب أن القطاع غير الرسمي ليس مجرد ظاهرة انتقالية، بل يمثل عائقا بنويا أمام التنمية الاقتصادية، ويتطلب سياسات صارمة للحد من انتشاره، من خلال تعزيز الرقابة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتحفيز الاندماج في الاقتصاد الرسمي¹.

¹ Ibidem,p04.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الإطار النظري والتطبيقي للسياسات الجبائية والاقتصاد الموازي، من خلال تحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالسياسة الجبائية والنظم الضريبية، وإبراز دورها في تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة. وقد تم التطرق إلى مبادئ السياسة الجبائية وأهدافها المتعددة، مع بيان خصائص النظم الضريبية ومكوناتها وآليات تطبيقها، إضافة إلى تقييم فعاليتها والتحديات التي تواجهها، وعلى رأسها الغش والتهرب الضريبي وتعقيد التشريعات وضعف التحصيل.

كما تطرق الفصل إلى الإصلاحات الجبائية باعتبارها أداة أساسية لتصحيح اختلالات النظام الضريبي وتعزيز كفاءته، مع تسليط الضوء على مختلف أشكال التهرب الضريبي ووسائل مكافحته، سواء من خلال الإجراءات التشريعية أو الإدارية أو التحفيزية. وتم إبراز دور الآليات المؤسسية، كالبطاقة الوطنية لمرتكبي المخالفات التدليسية والهيئات المختصة بمكافحة الفساد، في دعم الامتثال الجبائي وحماية المال العام.

وفي جانب آخر، عالج الفصل الإطار النظري للاقتصاد الموازي من حيث نشأته وتطوره وتعريفه وأسباب تناميته، خاصة في ظل العوامل الاقتصادية والإدارية والسياسية، مع عرض أهم المناهج المعتمدة في قياس حجمه وتحليل العلاقة الجدلية التي تربطه بالاقتصاد الرسمي. كما تم استعراض واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر عبر مراحلها التاريخية المختلفة، والظواهر المرتبطة به، كالرشوة والفساد والتهرب الضريبي، وموقف الحكومة الجزائرية من تناميته بين المقاربات التدخلية والليبرالية.

وبناء على ما سبق، يتضح أن الاقتصاد الموازي يشكل تحديا حقيقيا أمام فعالية السياسة الجبائية وقدرة الدولة على تعبئة مواردها وتحقيق العدالة الضريبية، الأمر الذي يستدعي تبني سياسات شاملة تقوم على تبسيط التشريعات، وتعزيز الرقابة، وتطوير الإدارة الجبائية، وتحفيز إدماج الأنشطة غير الرسمية ضمن الاقتصاد الرسمي، بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي والاجتماعي.

الفصل الثاني: الأدبيات

التطبيقية للسياسات

الجبائية والاقتصاد

الموازي

تمهيد:

في هذا الفصل، نتناول الدراسات السابقة بعد أن عرضنا في الفصل الأول الإطار النظري المتعلق بالسياسات الجبائية والاقتصاد الموازي. وسنسعى من خلاله إلى استعراض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت جانباً أو أكثر من موضوع السياسات الجبائية وعلاقتها بالاقتصاد الموازي، لما لذلك من ارتباط مباشر بموضوع بحثنا.

كما سنعمل على تحليل هذه الدراسات ومقارنتها ونقدها وفق مجموعة من المحاور المتمثلة في: أهداف الدراسة، المنهجية المعتمدة، الفئة المستهدفة، أدوات جمع البيانات، الأساليب الإحصائية المستخدمة، والبيئة المدروسة، وذلك بغرض استخلاص أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات ودراستنا الحالية، وتحديد موقع دراستنا وما يميزها عن البحوث السابقة.

وبناء على ما سبق، سيتناول هذا الفصل المحاور التالية:

● المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة.

● المبحث الثاني: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة.

هدف هذا المبحث إلى استعراض وتحليل أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسات الجبائية، والاقتصاد الموازي وذلك بغرض الوقوف على الجهود العلمية التي عاجلت هذا الموضوع من زوايا نظر مختلفة، سواء من حيث الأهداف أو المناهج أو النتائج المتوصل إليها. ويسمح عرض هذه الدراسات بإبراز تطور الفكر الجبائي، وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين الباحثين، فضلا عن الكشف عن الثغرات البحثية التي لم تعالج بشكل كافٍ، وهو ما يبرر اختيار موضوع الدراسة الحالية ويحدد موقعها ضمن الأدبيات الاقتصادية ذات الصلة.

المطلب الأول: الدراسات العربية:

1- دراسة (بن ماضي الرميضاء 2025) دور السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة.

تهدف الدراسة إلى إبراز دور السياسة الجبائية كأداة مالية أساسية تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق التنمية المستدامة عبر تعبئة الموارد الاقتصادية، وتوجيهها بما يحقق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي وحماية البيئة. كما تسعى لتوضيح العلاقة بين الإصلاحات الجبائية في الجزائر وأبعاد التنمية المستدامة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وكانت النتائج السياسية الجبائية تمثل أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة بفضل قدرتها على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو المشاريع ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية.

الإصلاحات الجبائية ساهمت في تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الابتكار وتخفيف العبء الجبائي في القطاعات الحيوية. للسياسة الجبائية دور في دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال فرض الرسوم البيئية والتحفيز على السلوكيات الصديقة للبيئة. التحفيزات الجبائية (الإعفاءات، التخفيضات، الامتيازات) (كان لها أثر إيجابي في دعم القطاعات المنتجة وتشجيع التنمية المحلية. التمويل الجبائي يعتبر المصدر الأكثر استدامة لتمويل خطط التنمية مقارنة بالتمويل الخارجي.

وكانت التوصيات: توسيع دائرة التحفيز الجبائي لتشمل جميع المؤسسات المساهمة في حماية البيئة والتنمية المحلية. تحسين الإدارة الجبائية عبر رقمنة النظام وتفعيل آليات مكافحة الغش والتهرب الضريبي. ترشيد الإعفاءات الجبائية لضمان العدالة وتحقيق حصيلة مالية مستقرة. تشجيع إنشاء مؤسسات مصغرة في مجالات إعادة التدوير وإدارة النفايات لدعم التشغيل والتنمية البيئية. تعزيز التنسيق بين السياسة الجبائية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التكامل في أهداف التنمية المستدامة.

2- دراسة (سمير شيبان وبثينة غريب 2024) السياسات الجبائية كألية من آليات محاربة التهرب الضريبي من خلال

الرقمنة الجبائية كمتغير وسيط - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية تبسة - باستخدام نموذج المعادلات البنائية (SEM-PLS).

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر السياسات الضريبية على التهرب الضريبي في ولاية تبسة، مع اعتبار الرقمنة الضريبية متغيرا وسيطا لتعزيز فهم العلاقة بين السياسات المطبقة وسلوك التهرب الضريبي. استخدمت الدراسة منهجية نموذج المعادلات

الهيكليّة بالحد الأدنى للمربعات الجزئية (SEM-PLS) لتحليل البيانات التي تم جمعها من عينة مكونة من 176 موظفا من مديرية الضرائب بتبسة، وذلك باستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن السياسات الضريبية بمفردها لا تؤثر بشكل مباشر على التهرب الضريبي، غير أنه عند تعزيز هذه السياسات بالرقمنة، يظهر أثر إيجابي في الحد من التهرب الضريبي. تؤكد الدراسة أن الرقمنة الضريبية تؤدي دور الوسيط الكامل في هذه العلاقة، مما يعزز فعالية السياسات الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي وزيادة الامتثال الجبائي.

وأوصت الدراسة بتطوير الأنظمة الضريبية الإلكترونية وتحديث السياسات لتتماشى مع التحول الرقمي، وذلك من أجل تعزيز الامتثال الضريبي.

3- دراسة (كمال بن عيسى، 2024) واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وأساليب مكافحته: دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الموازي في الجزائر للفترة 1970-2023

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر وتحليل أسبابها وآثارها وسبل مكافحتها، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 1970 و 2023. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح المفاهيم والنظريات المرتبطة بالاقتصاد الموازي، والمنهج التاريخي لتتبع مراحله، إلى جانب التحليل الكمي القائم على البيانات الاقتصادية لقياس حجمه وتأثيره على مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل النمو، البطالة، التضخم وسعر الصرف.

توصلت النتائج إلى أن الاقتصاد الموازي في الجزائر يعرف حجما مرتفعا يفوق أحيانا نصف الناتج المحلي الإجمالي، وأنه نتيجة لعوامل متعددة أبرزها ارتفاع الضرائب، والفساد الإداري، والبيروقراطية، وندرة السلع، وضعف الأجور، وازدهار السوق الموازية للعملة. كما بينت الدراسة أن هذه الظاهرة تؤدي إلى انخفاض العائدات الجبائية وضعف فعالية السياسات الاقتصادية، رغم دورها النسبي في خلق فرص عمل وتخفيف البطالة.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني إصلاحات جبائية وجمركية شاملة، وتشجيع المؤسسات غير الرسمية على الاندماج في الاقتصاد الرسمي عبر حوافز ضريبية ومالية، وفتح مكاتب رسمية لتصريف العملة، ومحاربة الفساد الإداري، وتشجيع الاستثمار المنتج، مع التأكيد على أن احتواء الاقتصاد الموازي ودمجه في الاقتصاد الرسمي أكثر نجاعة من محاولة القضاء عليه كليا.

4- دراسة (قوري يحيى عبد الله، 2024) أثر الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر 1995-2016

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1995-2016، وذلك من خلال قياس العلاقة بين حجم الاقتصاد الموازي والناتج الرسمي باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). اعتمد الباحث على المنهج القياسي الكمي بالاستعانة ببيانات السلاسل الزمنية المأخوذة من البنك العالمي والديوان الوطني للإحصائيات، حيث تم بناء نموذج يختبر العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين الاقتصاد الموازي والناتج الداخلي الخام، إذ أن زيادة الاقتصاد الموازي بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.4% في الأجل القصير و0.8% في الأجل الطويل. ويرجع ذلك إلى أن بعض الأنشطة الموازية تساهم جزئياً في الإنتاج والتشغيل رغم كونها خارج الإطار الرسمي.

أوصت الدراسة بضرورة اتباع سياسة تدريجية لدمج أنشطة الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي عبر منح حوافز ضريبية وتشريعية، والاهتمام بالمهن الصغيرة والحرف التقليدية، ومكافحة الفساد والبيروقراطية، وإصلاح المنظومة الجبائية والبنكية لتقليل التعاملات النقدية، مع إعادة النظر في السياسات الإنمائية والعمرائية بما يساهم في تحقيق توازن جهوي يحد من توسع الأنشطة غير الرسمية.

5- دراسة (عابد عبد الكريم غريسي 2022) - حوكمة السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الأسس النظرية لحوكمة السياسات الجبائية والتنمية المستدامة والتطرق إلى مساهمة السياسات الجبائية في الجزائر في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة واقتراح سبل لزيادة فعاليتها من خلال استخدام المنهج الوصفي وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: السياسات الجبائية تساهم بشكل فعال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة لما لها من إمكانيات تدخلية بموجب ما يمكن أن تحققه بتشجيع الاستثمار ومحاربة التضخم والكساد وكذا ترشيد الاستهلاك وتخفيض الادخار بالإضافة على دعم القطاعات المنتجة المحققة للقيمة المضافة وكذا الاجتماعية بسعيها لتحقيق العدالة في توزيع المداخل والمشاركة في إيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية والبيئة وللمحد من التلوث. مقومات حوكمة السياسة الجبائية وتطبيقاتها تجعل منها أكثر منها فعالية في تحقيق التنمية المستدامة والسعي لاستدامة التنمية في أبعادها الثلاثة الأساسية للعلاقة الوثيقة بين مفهوم الحوكمة والحكم الرشيد ومفهوم التنمية المستدامة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: التشاور مع كل الفاعلين في مجال إعداد السياسة الجبائية من ممثلين وهيئات ومنظمات المجتمع المدني عن طريق إشراكهم في رسم السياسات وتقديم الاستشارات التي من شأنها أن تجسد قاعدة التشاور الخاصة بالحوكمة كونها من القواعد الأساسية والضرورية، التسريع في رقمنة الإدارة الجبائية باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال وما يمكن أن توفره من جهد وتكلفة وكذا تقرب الإدارة من المواطن وتحسين نوعية الخدمات المقدمة إعادة النظر في ما يخص الضرائب على الاستهلاك المطبقة على السلع الكمالية برفعها مما يوفر موارد مالية إضافية لدولة ويساهم في التقليل من السلوكيات السلبية بالإضافة زيادة الاهتمام بالضرائب على الممتلكات والثروات بما يرفع من مردوديتها وحوصلها المالية.

6- دراسة (كنتاش سميرة 2021) أثر السياسة الجبائية على أداء سوق العمل - دراسة حالة الجزائر.

هدف الدراسة هو تحليل مدى مساهمة السياسة الجبائية في التأثير على أداء سوق العمل في الجزائر من خلال تحديد أنواع الاقتطاعات الجبائية التي يمكن أن تساهم في خلق فرص عمل جديدة أو تحد من توسع العمالة، مع ربط ذلك بآليات الإصلاح الجبائي التي تم اعتمادها منذ بداية التسعينات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي في الجانب النظري، والمنهج القياسي الكمي في الجانب التطبيقي باستخدام بيانات سنوية للفترة 1991-2018 وتحليلها ببرنامج EViews 10 وفق

نماذج الانحدار الخطي (ARDL). تمثلت أداة البحث في تحليل بيانات ومؤشرات السياسة الجبائية (كالنفقات الجبائية والركن الجبائي) ومؤشرات سوق العمل (كالبطالة، الأجور، الإنتاجية). توصلت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين النفقات الجبائية ومعدل النشاط، كما تبين أن حجم العمالة يتأثر إيجابيا بمحصلة الجبائية العادية وتكوين رأس المال الثابت في الأجلين القصير والطويل، بينما تتأثر الكتلة الأجرية بالركن الجبائي والنفقات الجبائية، أما إنتاجية العمل فتتأثر بضرية الرواتب وتكوين رأس المال. وأكدت النتائج وجود علاقة سالبة بين معدل البطالة والتحصيل الجبائي للأجور.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الإصلاح الجبائي ليتماشى مع سياسات التشغيل، وتوجيه النفقات الجبائية نحو تحفيز الاستثمار والتكوين المهني، وتحسين العدالة الجبائية من أجل تنشيط سوق العمل وتقليص البطالة.

7- دراسة (بورعدة حورية، 2019) بعنوان: آثار الاقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آثار الاقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال إبراز كيفية تأثير توسع الأنشطة غير الرسمية على مناخ الاستثمار، وجاذبية الاقتصاد الوطني لرؤوس الأموال الأجنبية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتأطير المفاهيم النظرية المتعلقة بالاقتصاد الموازي والاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب المنهج القياسي لقياس العلاقة بين حجم الاقتصاد الموازي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بالاعتماد على بيانات زمنية ومؤشرات اقتصادية مناسبة. وتوصلت النتائج إلى أن الاقتصاد الموازي يعد من العوامل الأساسية التي تضعف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، لما يسببه من تشويه للمنافسة، ضعف الشفافية، اتساع دائرة التهرب الضريبي، وتراجع فعالية السياسات الاقتصادية، وهو ما ينعكس سلبا على ثقة المستثمرين الأجانب. كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين توسع الاقتصاد الموازي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأوصت الدراسة بضرورة تقليص حجم الاقتصاد الموازي من خلال تحسين الإطار المؤسسي، تبسيط الإجراءات الإدارية والجبائية، تعزيز الشفافية، مكافحة الفساد، وتحسين مناخ الأعمال، بما يساهم في دعم جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر.

8- دراسة (رشيدة حمودة، 2019) بعنوان: إشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل إشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر، من خلال تشخيص واقع هذه المؤسسات، وتحديد العوائق الاقتصادية والمؤسسية والقانونية التي تحول دون إدماجها، مع اقتراح آليات كفيلة بتسهيل انتقالها إلى القطاع الرسمي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي والمؤسسات غير الرسمية، إلى جانب المنهج التحليلي لدراسة واقع هذه المؤسسات في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، بالاستناد إلى المعطيات الإحصائية والدراسات السابقة. وتوصلت النتائج إلى أن ضعف الإطار المؤسسي، تعقيد الإجراءات الإدارية، العبء الجبائي، محدودية التمويل، وضعف الحوافز، تعد من أهم العوامل المعيقة لاندماج المؤسسات غير الرسمية، رغم الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في امتصاص البطالة وخلق الدخل. كما بينت الدراسة أن السياسات المعتمدة لم تحقق النتائج المرجوة في مجال الإدماج بسبب غياب مقارنة شاملة ومنسقة.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسة إدماج تدريجية وشاملة تقوم على تبسيط الإجراءات الإدارية، تحسين النظام الجبائي، توفير الحوافز والتمويل، تعزيز الحماية الاجتماعية، وتحسين مناخ الأعمال، بما يسمح بدمج المؤسسات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي ودعم التنمية الاقتصادية

9- دراسة (أحمد عبد الصبور الدجاوي 2018) دراسة بعنوان: دور السياسة الضريبية في حماية البيئة من التلوث

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور الضريبة البيئية في حماية البيئة من التلوث وكذا الوقوف على الحوافز الضريبية في حماية البيئة , حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن جهاز الثمن في اقتصاد السوق يعجز عن تسجيل التكاليف الاجتماعية المتولدة عن استخدام الموارد المشتركة كما يعجز عن إجبار الصناعات الملوثة على تحمل التكاليف المصاحبة لاستخداماتها لهذه الموارد ، إن الضريبة البيئية والحوافز الضريبية من أهم أدوات السياسة البيئية في مجال حماية البيئة من التلوث، تستمد الضريبة على البيئة من مبدأ الملوث يدفع، أن الحوافز الضريبية بمختلف صورها هي المحدد والعامل الأكبر أثرا في اتخاذ القرار الاستثماري الصديق للبيئة إذا تشكل الحوافز الضريبية دافعا لاتخاذ القرار الاستثماري في مجال حماية البيئة من التلوث .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: أن تعمل الدول التي تفرض ضرائب على التلوث على تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قبل الشروع في تطبيق هذا النوع من الضرائب وذلك لضمان نجاحها في تحقيق الأهداف المبتغاة من تطبيقها.

10- دراسة (بوطالب إبراهيم 2015) بعنوان: دور السياسات الجبائية في تشجيع المقاولات المستدامة-دراسة حالة الجزائر

يتناول هذا المقال السياسات الجبائية المرتبطة بالتنمية المستدامة في الجزائر، حيث تعتبر هذه الأخيرة إحدى الدول المشاركة في أول مؤتمر عالمي حول التدهور البيئي سنة 1972 بستوكهولم، ثم تلي ذلك عقد العديد من المؤتمرات من قبل منظمة الأمم المتحدة والتي نتج عنها وضع مبادئ لتحقيق التنمية المستدامة نصت على ضرورة التعاون بين الدول، المؤسسات والأفراد من أجل الحفاظ على سلامة البيئة التي يعيش فيها الإنسان، والحفاظ على حقوقه. ولتحقيق التنمية المستدامة يجب على الدولة المساهمة في بناء نظام اقتصادي يشجع المؤسسات الاقتصادية على تبني هذا المفهوم الحديث للتنمية، من خلال سن تشريعات جبائية تدفع المقاولات إلى ممارسة النشاط الاقتصادي دون المساس بالبيئة والإنسان، ووضع آليات للتأطير والرقابة تضمن تطبيق هذه التشريعات من طرف الجميع. وهو ما قامت به الجزائر من خلال سن تشريعات عديدة لدفع المؤسسات نحو الحفاظ على البيئة واحترام الإنسان.

11- دراسة (نجاة مسمش، 2014) بعنوان: الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-

2014

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر سياسات الاستقرار الاقتصادي في معالجة ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، وذلك من خلال تحديد العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي (كالنمو، التضخم، التشغيل وميزان المدفوعات) ومدى تأثرها بالاقتصاد غير الرسمي. اعتمد الباحث على المنهج التاريخي لتتبع تطور الظاهرة، والمنهج الوصفي والتحليلي لدراسة أسبابها وآثارها، إضافة إلى المنهج الرياضي

ومنهج دراسة الحالة لإجراء التقديرات الكمية وربط الظاهرة بمؤشرات الاقتصاد الجزائري، مستخدماً أسلوب تحليل الانحدار المتعدد كأداة قياسية لقياس تأثير المتغيرات الاقتصادية على التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي خلال الفترة 1994-2014.

توصلت النتائج إلى أن الاقتصاد الموازي في الجزائر ذو حجم مرتفع ويتأثر مباشرة بتقلبات السياسات المالية والنقدية، وأن ضعف كفاءة الإدارة الضريبية، وجمود النظام الجبائي، والقيود الحكومية كلها عوامل أساسية في تفاقمه. كما أظهرت التحاليل أن زيادة الكتلة النقدية أو ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي، بينما يساهم ارتفاع الضرائب المباشرة في خفضه نسبياً. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة بناء وتنظيم الإدارة الضريبية، واستغلال التكنولوجيا الحديثة والرقمنة في تحسين التحصيل الجبائي، والانفتاح على نظم المعلومات والإعلام لرفع الوعي الجبائي، ووضع قائمة رمادية للاستيراد، وتشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة لتقنين الأنشطة الموازية، مع تحرير سوق الصرف الرسمية بما يضمن امتصاص السيولة وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام.

12- دراسة (دحماني حكيم، 2014) بعنوان: أثر فعالية السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2000-2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر فعالية السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تقييم دور الأدوات الضريبية في تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي-التحليلي مدعماً بالمنهج القياسي، حيث تم تحليل تطور المؤشرات الضريبية والاقتصادية وبناء نموذج قياسي لقياس العلاقة بين فعالية السياسة الضريبية ومعدل النمو الاقتصادي. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي، إلا أن هذه العلاقة تبقى محدودة الفعالية بسبب ضيق الوعاء الضريبي، وضعف كفاءة التحصيل، وكثرة الإعفاءات، إضافة إلى انتشار الاقتصاد الموازي، وهو ما يقلل من قدرة السياسة الضريبية على دعم النمو المستدام.

وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح المنظومة الضريبية عبر توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين الإدارة الجبائية، وترشيد الإعفاءات، وتعزيز العدالة الضريبية، بما يساهم في رفع فعالية السياسة الضريبية ودعم النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل.

13- دراسة (رشيدة حمودة 2012) بعنوان: إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال إبراز طبيعة هذا الاقتصاد وأسبابه وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية، واقتراح آليات لإدارته وإدماجه ضمن الإطار الرسمي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة المفاهيم النظرية المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي والتنمية المستدامة، بالاستناد إلى تحليل الأدبيات الاقتصادية والتجارب ذات الصلة. وتوصلت النتائج إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل ظاهرة هيكلية ناتجة عن اختلالات اقتصادية ومؤسسية، حيث يساهم في امتصاص البطالة وتوفير الدخل، لكنه في المقابل يؤدي إلى تقليص الإيرادات العمومية، تشويه المنافسة، وإضعاف فعالية السياسات الاقتصادية، مما يعيق تحقيق التنمية المستدامة.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني إستراتيجية شاملة لإدارة الاقتصاد غير الرسمي تقوم على تبسيط الإجراءات الإدارية، تحسين الإطار القانوني والمؤسسي، تشجيع الإدماج الطوعي للأنشطة غير الرسمية، وتعزيز الحماية الاجتماعية، بما يسمح بتحويل هذا الاقتصاد إلى عنصر داعم للتنمية المستدامة.

14- دراسة (قارة ملاك، 2010) بعنوان: إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من خلال تحليل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، والكشف عن أسبابه وآثاره على الاقتصاد الوطني، مع إبراز سبل التعامل معه في إطار السياسات الاقتصادية العامة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم النظرية المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي، إلى جانب المنهج التحليلي لدراسة تطور الظاهرة في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية. وتوصلت النتائج إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل ظاهرة بنوية ناتجة عن اختلالات هيكلية ومؤسسية، مثل ضعف الإطار القانوني، تعقيد الإجراءات الإدارية، البطالة، والضغط الجبائي، حيث يساهم من جهة في امتصاص البطالة وتوفير مصادر دخل، لكنه من جهة أخرى يؤدي إلى تقليص الإيرادات العمومية، تشويه المنافسة، وإضعاف فعالية السياسات الاقتصادية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني مقاربة شاملة لمعالجة الاقتصاد غير الرسمي تقوم على تحسين الإطار المؤسسي، تبسيط الإجراءات، تعزيز العدالة الجبائية، تشجيع الإدماج التدريجي للأنشطة غير الرسمية، وتكثيف الرقابة، بما يسمح بالحد من آثاره السلبية ودعم مسار التنمية الاقتصادية.

15- دراسة (فلاح، محمد، 2006) بعنوان: السياسة الجبائية: الأهداف والأدوات (بالرجوع إلى حالة الجزائر)

هدفت هذه الدراسة إلى بناء إطار نظري وتطبيقي متكامل للسياسة الجبائية في الجزائر، يبرز دورها كأداة مالية واقتصادية واجتماعية ضمن السياسة الاقتصادية العامة، مع تحليل أسباب ضعف فعاليتها رغم تعدد الإصلاحات الجبائية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والأسس النظرية، والمنهج التحليلي في تفكيك مكونات السياسة الجبائية وآليات اندماجها الاقتصادي، مستندة إلى التجربة الجزائرية خلال فترة الإصلاحات. وتوصلت النتائج إلى أن ارتفاع الإيرادات الجبائية كان في الغالب نتيجة للظرف الاقتصادي وليس لفعالية النظام الجبائي، كما كشفت عن غياب إطار علمي مرجعي، وعدم استقرار القواعد الجبائية، واتساع الإنفاق الجبائي، وانتشار الغش والتهرب الضريبي، مما حد من تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية للسياسة الجبائية.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني إصلاح جبائي حقيقي قائم على أسس علمية، يراعي الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية، ويحقق الانسجام بين السياسة الجبائية وباقي السياسات الكلية، مع تحسين المردودية، وتعزيز العدالة الجبائية، وتفعيل آليات الرقابة ومكافحة الغش، بما يضمن استقرار النظام الجبائي واندماجه الفعال في مسار التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Zhao et al.، 2026) بعنوان:

The Retail Platform's Green Packaging Strategy: The Interplay between Government Tax Policies and Environmentally Conscious Consumers

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير السياسات الجبائية البيئية الحكومية، وخاصة الضرائب البيئية، على قرارات المنصات التجارية الإلكترونية المتعلقة باعتماد التغليف الأخضر، في ظل تزايد وعي المستهلكين بالقضايا البيئية. اعتمدت الدراسة على نموذج تحليلي نظري يربط بين مستوى التغليف الأخضر، سلوك المستهلك البيئي، والضريبة البيئية، من أجل دراسة آثارها على الطلب، الربحية، النفائات الناتجة، والرفاه الاجتماعي.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن اعتماد التغليف الأخضر يؤدي، بغض النظر عن وجود الضريبة البيئية، إلى زيادة الطلب وتحسين ربحية المنصات التجارية. ورغم أن التغليف الأخضر يقلل من النفائات لكل وحدة، إلا أنه قد يؤدي paradoxically إلى زيادة إجمالي نفائات التغليف نتيجة ارتفاع الطلب. كما بينت النتائج أن الضريبة البيئية تساهم في تقليص النفائات من خلال رفع تكاليف الشراء وزيادة الوعي البيئي وتعزيز جاذبية التغليف الأخضر، غير أنها قد تؤثر سلباً على ربحية المنصات وتحد من حوافز الاستثمار في التغليف الأكثر خضرة إذا كانت مرتفعة بشكل مفرط.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني المنصات التجارية استراتيجيات استباقية في اعتماد التغليف الأخضر باعتباره مسؤولية اجتماعية، بدل الاقتصار على الاستجابة للضرائب البيئية. كما شددت على أهمية تحقيق توازن في تصميم السياسات الجبائية البيئية من خلال الجمع بين الضرائب والحوافز مثل الإعانات والدعم، بما يضمن تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية في آن واحد.

2- دراسة (Elmaatani Younes & Atik Mohamed، 2026) بعنوان:

Facteurs influençant la conformité fiscale des contribuables locaux : une analyse empirique dans le contexte de Khouribga

هدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات الامتثال الجبائي للمكلفين المحليين في مدينة خريبكة، مع التركيز على العوامل المؤسسية والنفسية التي تحكم العلاقة بين المواطن والإدارة الجبائية، في سياق يتميز بضعف تعبئة الموارد الجبائية المحلية واعتماد الجماعات المحلية على التحويلات المركزية. اعتمدت الدراسة على منهج كمي، من خلال استبيان وجه إلى عينة مكونة من 205 مكلفين محليين، وتم تحليل البيانات باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد.

أظهرت النتائج أن الامتثال الجبائي لا يعتمد أساساً على منطق الردع والعقوبات، بل يتأثر بدرجة أكبر بعوامل الثقة في الإدارة الجبائية، والإحساس بالعدالة والإنصاف الجبائي، وشفافية تدبير الموارد العمومية، ومستوى الوعي والمعلومة الجبائية، إضافة إلى درجة الانخراط والمشاركة المواطنة. كما بينت النتائج أن متغير العقوبات الجبائية لم يكن ذا دلالة إحصائية، في حين كانت متغيرات العدالة المتصورة والشفافية من أقوى المحددات المؤثرة في الامتثال الطوعي.

وخلصت الدراسة إلى أن تحسين الامتثال الجبائي المحلي يتطلب تبني مقاربة تقوم على تعزيز الحوكمة الجبائية، وترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة، وتطوير التواصل الجبائي والتثقيف الضريبي، بدل الاعتماد الحصري على الآليات الرجزية، بما يساهم في بناء علاقة ثقة مستدامة بين الإدارة الجبائية والمواطنين.

3- دراسة (Taisu Li، 2026) بعنوان:

When Loan Sharks Become Litigious: Courts, Informal Finance, and Access to Justice in China

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التمويل غير الرسمي وإمكانية اللجوء إلى العدالة في الصين، من خلال دراسة كيفية لجوء المقرضين غير الرسميين (المعروفين بـ«مراي القروض») إلى المحاكم الرسمية لتحصيل الديون. تعتمد الدراسة على تحليل مؤسسي وقانوني مدعوم بدراسة حالات قضائية وبيانات نوعية حول النزاعات المرتبطة بالتمويل غير الرسمي، مع التركيز على تفاعل النظام القضائي مع أنشطة مالية تقع خارج الإطار القانوني التقليدي.

تظهر نتائج الدراسة أن التمويل غير الرسمي لا يعمل بمعزل عن الدولة، بل يتقاطع معها من خلال استخدام المقرضين غير الرسميين للمحاكم كأداة قانونية لفرض العقود واسترداد الديون. كما تكشف الدراسة عن مفارقة مؤسسية تتمثل في أن القضاء، رغم سعيه إلى توسيع اللجوء إلى العدالة، يساهم بشكل غير مباشر في إضفاء نوع من الشرعية على ممارسات مالية غير رسمية، ما يعمق هشاشة الفئات الضعيفة، خصوصاً المقرضين ذوي الدخل المحدود.

وتخلص الدراسة إلى أن توسيع اللجوء إلى العدالة في سياق اقتصاد غير رسمي واسع قد يؤدي إلى نتائج غير متوقعة، إذا لم يكن مصحوباً بإصلاحات تنظيمية شاملة للقطاع المالي. وتوصي بضرورة تحقيق توازن بين حماية المقرضين، وتنظيم التمويل غير الرسمي، وتعزيز العدالة الاجتماعية، من خلال سياسات قانونية ومؤسسية تأخذ بعين الاعتبار واقع الاقتصادات غير الرسمية ودورها الفعلي في تلبية الحاجات التمويلية.

4- دراسة (Bilao Gabriel Rodrigue & Asim Odile Jacqueline، 2025) بعنوان:

Facteurs influençant la conformité fiscale des contribuables locaux : une analyse empirique dans le contexte de Khouribga

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاقتصاد الموازي على إزالة الغابات في الدول النامية، مع التركيز على دور السياسة الجبائية في تعديل العلاقة بين الاقتصاد الموازي والتدهور البيئي. اعتمدت الدراسة على تحليل قياسي باستخدام بيانات بانل لعينة مكونة من 38 دولة نامية خلال الفترة 2005-2015، مع توظيف نماذج البانل الديناميكي (GMM) لقياس الأثر المباشر وغير المباشر لكل من الاقتصاد الموازي، الإنفاق العمومي، والضرائب على معدلات إزالة الغابات.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر موجب ومعنوي للاقتصاد غير الرسمي على إزالة الغابات، حيث يؤدي توسع الأنشطة غير الرسمية إلى زيادة التدهور البيئي نتيجة ضعف الامتثال للتشريعات البيئية. كما بينت النتائج أن زيادة الإنفاق العمومي تساهم في

تقليص معدلات إزالة الغابات وتخفيف الأثر السلبي للاقتصاد غير الرسمي على البيئة، في حين لم تظهر الضرائب أثرا معنويا مباشرا على إزالة الغابات، كما لم يكن لتفاعل الضرائب مع الاقتصاد الموازي تأثير دال إحصائيا.

وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الجبائية التوسعية، ولا سيما عبر تعزيز الإنفاق العمومي الموجه للسلع والخدمات العامة وحماية البيئة، تعد أداة فعالة للحد من إزالة الغابات وتقليص الآثار البيئية السلبية للاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، مع التأكيد على أهمية مراعاة الخصائص الاقتصادية والديموغرافية في تصميم السياسات البيئية والجبائية.

5- دراسة (Rachid Chayboub, Mustapha El Jarari & Brahim El Morchid، 2025) بعنوان:

L'économie informelle au Maroc : de la définition aux principales caractéristiques des Unités de Production Informelles

هدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لمفهوم الاقتصاد غير الرسمي في المغرب، من خلال توضيح الإطار المفاهيمي المعتمد رسميا، وقياس حجمه ومساهمته في التشغيل وإنتاج الثروة، مع التركيز على الخصائص الأساسية لوحدة الإنتاج غير الرسمية وسوق العمل غير الرسمي. اعتمدت الدراسة على منهج وصفي-تحليلي بالاستناد إلى معطيات الإحصاءات الوطنية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، خاصة نتائج المسوح الوطنية حول القطاع غير الرسمي.

أظهرت نتائج الدراسة أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل مكونا بنويا في الاقتصاد المغربي، إذ يستوعب أكثر من 80% من إجمالي التشغيل، في حين لا تتجاوز مساهمته في الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي حوالي 11.5%، ما يعكس ضعف الإنتاجية والقيمة المضافة للأنشطة غير الرسمية. كما بينت النتائج أن وحدات الإنتاج غير الرسمية تتسم بصغر الحجم، وهيمنة العمل الفردي أو العائلي، وغياب المحاسبة النظامية، وضعف الارتباط بالإدارات العمومية، حيث إن نحو 85% من هذه الوحدات لا تربطها أي علاقة بالمؤسسات الحكومية.

وخلصت الدراسة إلى أن سوق العمل غير الرسمي في المغرب يتسم بمشاشة ثلاثية الأبعاد: اقتصادية، واجتماعية، ومؤسسية، تتجلى في تدني الأجور، وانعدام الحماية الاجتماعية، وضعف التأطير القانوني. وأكدت الدراسة أن معالجة إشكالية الاقتصاد غير الرسمي تستدعي سياسات عمومية شمولية تقوم على تحسين شروط الإدماج التدريجي، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتبسيط المساطر الإدارية، مع مراعاة الطبيعة المركبة والمتداخلة بين الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي.

6- دراسة (Kouamé Frédéric Tano، 2025) عنوان:

Dynamiques de survie et d'entrepreneuriat dans l'économie informelle urbaine : étude des vendeurs de rue à Abidjan

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ديناميات البقاء وروح المقاولة داخل الاقتصاد غير الرسمي الحضري، من خلال دراسة حالة باعة الشوارع في مدينة أبيدجان بساحل العاج. اعتمدت الدراسة على منهج نوعي، استند إلى مقابلات شبه موجهة وملاحظات ميدانية شملت خمسين فاعلا (باعة، مسؤولين محليين، مستهلكين)، مع توظيف الإطارين النظريين للعقلانية العملية عند جيمس سكوت ونظرية الحقل والعادة (الهابيتوس) ورأس المال عند بيير بورديو.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن نشاط بيع الشوارع لا يقتصر على كونه وسيلة للبقاء فقط، بل يتضمن ممارسات مقاولاتية حقيقية تقوم على الابتكار، والمرونة، وتدبير رأس المال المحدود، وتنوع الأنشطة، وبناء شبكات تضامن اجتماعي. كما أبرزت الدراسة أن الباعة يطورون استراتيجيات تكيف مستمرة مع هشاشة الإطار القانوني والضغط الإداري، من خلال التنقل المكاني، والتفاوض غير الرسمي، واستخدام أدوات رقمية بسيطة لتوسيع قاعدة الزبائن.

وخلصت الدراسة إلى وجود مفارقة أساسية تتمثل في أن باعة الشوارع، رغم دورهم المحوري في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية الحضرية، يظلون غير معترف بهم مؤسساتيا ومهمشين في السياسات العمومية. وأوصت بضرورة إعادة التفكير في السياسات الحضرية من خلال إدماج واقع الاقتصاد غير الرسمي، والاعتراف بالمساهمات الاقتصادية والاجتماعية لباعة الشوارع، واعتماد مقاربات تشاركية تقوم على الإدماج بدل الإقصاء.

7- دراسة (Ahmed Lfarh & Rabah Kissam، 2025) بعنوان:

Intégration du secteur informel au Maroc : leviers fiscaux et stratégies d'inclusion économique

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إشكالية إدماج القطاع غير الرسمي في المغرب، مع التركيز على الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة الجبائية في تحقيق الإدماج الاقتصادي وتعزيز الامتثال الضريبي. اعتمد الباحثان على منهج تحليلي-استكشافي قائم على التحليل الوثائقي، من خلال دراسة تطور القطاع غير الرسمي، واستعراض الإطار النظري والمفاهيمي المرتبط به، وتحليل التدابير الجبائية المعتمدة من طرف الدولة المغربية لتشجيع انتقال الأنشطة غير الرسمية نحو الاقتصاد المهيكل.

توصلت الدراسة إلى أن القطاع غير الرسمي يشكل جزءا مهما من الاقتصاد المغربي، إذ يمثل نسبة معتبرة من الناتج الداخلي الخام ويستوعب شريحة واسعة من اليد العاملة، غير أن استمراره خارج الإطار الرسمي يحد من تعبئة الموارد الجبائية ويعمق اختلالات المنافسة والعدالة الضريبية. كما بينت النتائج أن تعقيد النظام الجبائي، وارتفاع الضغط الضريبي، وضعف الثقة في الإدارة الجبائية، تشكل من أبرز العوامل المفسرة لعزوف الفاعلين غير الرسميين عن الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

وخلصت الدراسة إلى أن إدماج القطاع غير الرسمي يتطلب مقاربة شمولية تقوم على تبسيط النظام الجبائي، واعتماد حوافز ضريبية ملائمة لقدرات الوحدات غير الرسمية، وتعزيز آليات المراقبة والتحفيس، إلى جانب تحسين الحوكمة الجبائية وتوظيف الرقمنة كرافعة لتشجيع الامتثال الطوعي، بما يساهم في تحقيق إدماج اقتصادي تدريجي ومستدام.

8- دراسة (Koffi, Siméon، 2022)، بعنوان:

Analyse de l'économie informelle en Côte d'Ivoire : déterminants et taille

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل حجم الاقتصاد غير الرسمي في كوت ديفوار وتحديد محدداته الأساسية خلال الفترة 2000-2020، وذلك للحد من آثاره السلبية على الاقتصاد الرسمي وتحسين فعالية السياسات العامة. واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية (MIMIC) لقياس الاقتصاد غير الرسمي باعتباره متغيرا كامنا، بالاستناد إلى بيانات السلاسل الزمنية المستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي. وتوصلت النتائج إلى أن الضغط الجبائي والتطور المالي يعدان من أهم

المحددات المؤثرة إيجابيا في حجم الاقتصاد غير الرسمي، حيث إن زيادة أحدهما بنسبة 1% قد تؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي بنحو 2% أو أكثر، في حين كان تأثير كل من النمو الاقتصادي وحجم السكان النشطين أقل نسبيا.

كما أظهرت النتائج أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في كوت ديفوار يتراوح بين 41% و47% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، مع تسجيل ارتفاع ملحوظ سنة 2020 بفعل جائحة كوفيد-19.

وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح النظام الجبائي من خلال توسيع الوعاء الضريبي، الحد من الإعفاءات، تحسين إنتاجية الإدارة الضريبية، تعزيز الشمول المالي، وتحسين مناخ الأعمال، بما يشجع على إدماج الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي ودعم الاستقرار الاقتصادي.

9- دراسة (2022. Bounoua, Chouaib) بعنوان:

Analyzing the informal economy in Algeria from an institutional

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من منظور مؤسسي، من خلال إبراز دور كل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تشكيل سلوك الفاعلين الاقتصاديين ودفعهم نحو ممارسة الأنشطة غير الرسمية، وذلك في سياق التحول نحو اقتصاد السوق.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى مقارنة الاقتصاد المؤسسي الجديد، مع تحليل مجموعة من المؤشرات المؤسسية الدولية مثل مؤشرات الحوكمة العالمية، ومؤشرات الحرية الاقتصادية، ومؤشر مدركات الفساد، قصد تقييم جودة الإطار المؤسسي في الجزائر.

وتوصلت النتائج إلى أن ضعف جودة المؤسسات، تعقيد الإجراءات الإدارية، انخفاض فعالية القواعد القانونية، وانتشار الفساد، تعد من أهم العوامل المفسرة لاتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي، حيث يؤدي ضعف الثقة في المؤسسات الرسمية إلى تعزيز السلوكيات غير الملتزمة بالقانون. كما بينت الدراسة أن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يحد من فعالية السياسات الاقتصادية ويضعف قدرة الدولة على التخطيط.

وأوصت الدراسة بضرورة تحسين جودة الإطار المؤسسي من خلال تعزيز سيادة القانون، تبسيط الإجراءات، تحسين الحوكمة، مكافحة الفساد، ورفع كفاءة السياسات العمومية، بما يشجع الفاعلين الاقتصاديين على البقاء داخل الاقتصاد الرسمي ويحد من توسع الاقتصاد غير الرسمي.

10-دراسة (Stantcheva, 2021) بعنوان:

Understanding Tax Policy: How Do People Reason?

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية فهم الأفراد للسياسة الجبائية، وكيف يبنون مواقفهم تجاه الضرائب، خاصة ضريبة الدخل وضريبة التركات، من خلال دراسة المعرفة الجبائية، والتصورات الاقتصادية، والاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية المؤثرة في المواقف الضريبية. اعتمدت الباحثة على مسح اجتماعية اقتصادية واسعة النطاق شملت عينات تمثيلية من المجتمع الأمريكي، إلى جانب تجارب ميدانية تعتمد على تقديم محتوى تعليمي مبسط حول آليات عمل الضرائب.

أظهرت نتائج الدراسة أن دعم الأفراد للسياسات الجبائية لا يرتبط أساسا بالاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بالكفاءة أو الآثار السلبية للضرائب على النشاط الاقتصادي، بل يتأثر بدرجة أكبر بالتفضيلات الاجتماعية، ومفاهيم العدالة، والمواقف من إعادة التوزيع، ومستوى الثقة في الحكومة. كما بينت النتائج

وجود فجوات سياسية واضحة بين التوجهات الحزبية، حيث تعود هذه الاختلافات أساسا إلى اختلاف المعايير القيمية والنظرة لدور الدولة، وليس إلى اختلاف جوهري في فهم الآثار الاقتصادية للضرائب.

وأوصت الدراسة بضرورة تحسين التواصل الجبائي مع المواطنين من خلال تبسيط شرح آليات الضرائب وآثارها التوزيعية، والتركيز على البعد الاجتماعي والعدل في تصميم السياسات الجبائية، باعتبار أن تعزيز الوعي الجبائي والفهم الصحيح للسياسة الضريبية يمكن أن يساهم في زيادة القبول المجتمعي للإصلاحات الجبائية.

11- دراسة (Souag, Ali، 2018) بعنوان:

Économie informelle et les politiques d'emploi en Algérie : quel impact ?

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي وسياسات التشغيل في الجزائر، من خلال إبراز دور القطاع غير الرسمي في امتصاص البطالة، خاصة في صفوف الشباب والعمالة غير المؤهلة، وتقييم مدى فعالية سياسات التشغيل العمومية في الحد من توسع هذا القطاع. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى تحليل المعطيات الإحصائية الوطنية ودراسة مختلف أجهزة وبرامج التشغيل المطبقة في الجزائر. وتوصلت النتائج إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يساهم بشكل ملحوظ في خلق فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة، غير أنه يتسم بالهشاشة وغياب الحماية الاجتماعية وضعف الإنتاجية، مما يحد من جودة فرص العمل المتاحة. كما بينت الدراسة أن سياسات التشغيل المعتمدة لم تنجح في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي بسبب طابعها الجزئي، ضعف التنسيق المؤسسي، واستمرار العوائق الاقتصادية والإدارية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني مقاربة شاملة ومتكاملة لسياسات التشغيل تقوم على تحسين مناخ الأعمال، تبسيط الإجراءات الإدارية، تعزيز التكوين المهني، وإدماج الأنشطة غير الرسمية تدريجيا في القطاع الرسمي، بما يضمن توفير فرص عمل لائقة ومستدامة.

12- دراسة (Rabah, Fatima Zahra، 2017) بعنوان:

La politique fiscale et la contrainte financière

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسة الجبائية في ظل القيود المالية التي تواجهها الدولة، مع إبراز مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، خاصة دعم النمو الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار، وتحسين سوق العمل في الجزائر. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي-التحليلي مدعما به التحليل الكمي من خلال دراسة تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية، وبناء نموذج تفسيري لقياس أثر السياسة الجبائية على مؤشرات التنمية. وتوصلت النتائج إلى أن السياسة الجبائية تعد أداة محورية في توجيه النشاط الاقتصادي، غير أن فعاليتها تبقى محدودة بفعل ارتفاع الأعباء الجبائية، وضيق القاعدة الضريبية، واستمرار الاعتماد الكبير على الإيرادات البترولية، إضافة إلى توسع النشاط غير الرسمي، مما يفرض ضغوطا مالية على الموازنة العامة. كما بينت الدراسة أن الحوافز

والإعفاءات الجبائية ساهمت جزئياً في دعم الاستثمار والتشغيل، لكنها في المقابل أدت إلى زيادة ما يسمى بالنفقات الجبائية، وهو ما عمق القيود المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح المنظومة الجبائية عبر توسيع الوعاء الضريبي، وتحسين كفاءة التحصيل، وترشيد الإعفاءات الجبائية، وتنويع مصادر الإيرادات العمومية، بما يحقق توازناً بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضمان الاستدامة المالية.

13- دراسة (Yan Wang, Vinod Thomas و Ramón E. López، 2008) بعنوان:

The Quality of Growth: Fiscal Policies for Better Results

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور السياسات الجبائية في تحسين نوعية النمو الاقتصادي وليس فقط في تسريعه، من خلال تحليل علاقتها بالفقر، عدم المساواة، وحماية البيئة. اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المقارن باستخدام تحليل بيانات مقطعية ودراسات حالة لعدة دول نامية، مدعمة بنماذج قياسية كمية ودراسات مشروعات ميدانية. استخدمت كأداة رئيسية تحليل الإنفاق العام والضرائب والإعانات لتحديد أثر تركيب السياسة الجبائية على جودة النمو.

توصلت النتائج إلى أن الإنفاق على السلع والخدمات العامة كالتعليم، الصحة، البنية التحتية والبحث العلمي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالنمو السريع والمستدام وتقليص الفقر، في حين أن الدعم الموجه للسلع الخاصة والإعانات المشوهة للسوق يؤدي إلى ضعف النمو وتفاقم اللامساواة وتدهور البيئة. كما بينت أن تركيبة النظام الجبائي تؤثر في العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وأن الضرائب غير المباشرة تثقل كاهل الفقراء أكثر من الأغنياء.

أوصت الدراسة بضرورة إعادة هيكلة الإنفاق العام لصالح السلع العامة، إصلاح الأنظمة الجبائية لسد الثغرات ومحاربة التهرب، وفرض ضرائب على عوائد الموارد الطبيعية والانبعاثات الكربونية لدعم العدالة الاجتماعية وحماية البيئة وضمان نمو اقتصادي أكثر جودة واستدامة.

14- دراسة (Norregaard & Khan، 2007) عنوان:

Tax Policy: Recent Trends and Coming Challenges

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الاتجاهات الحديثة في السياسة الجبائية على المستوى الدولي، مع التركيز على العوامل الاقتصادية التي شكلت إصلاحات النظم الضريبية في الدول المتقدمة والنامية والاقتصادات الانتقالية خلال العقدين الأخيرين. اعتمدت الدراسة على تحليل مقارن للبيانات الدولية المتعلقة بمعدلات الضرائب وهيكل الإيرادات الجبائية، إضافة إلى مراجعة تجارب الإصلاح الضريبي المعتمدة في عدة دول.

توصلت الدراسة إلى وجود اتجاه عالمي نحو تخفيض معدلات الضريبة على أرباح الشركات مقابل توسيع الوعاء الضريبي، مع تزايد الاعتماد على الضرائب غير المباشرة، خاصة الضريبة على القيمة المضافة، باعتبارها أقل تأثيراً بتنقل رؤوس الأموال. كما أبرزت النتائج أن المنافسة الجبائية والعولة الاقتصادية أسهمت في إعادة تشكيل السياسات الجبائية، من خلال تبسيط النظم الضريبية، واعتماد ضرائب الدخل المزدوجة والضرائب الموحدة (Flat Tax) في بعض الدول.

وأكدت الدراسة أن من أبرز التحديات المستقبلية للسياسة الجبائية: تنقل رأس المال والعمل، اتساع الاقتصاد الموازي، تآكل الوعاء الضريبي، وتزايد الضغوط المرتبطة بالعدالة الجبائية والبيئة وتغير المناخ.

وأوصت بضرورة تحقيق توازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وتعزيز التنسيق الجبائي الدولي، وإصلاح الإدارة الجبائية، وتوسيع الاعتماد على الضرائب البيئية والضريبة على الاستهلاك مع تحسين الامتثال الضريبي.

المبحث الثاني: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

نحاول من خلال هذا المبحث إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية السابقة، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة حسب الهدف

الشكل رقم (2-1): يوضح الدراسات السابقة حسب الهدف

الاسم	الهدف من الدراسة
فلاح، محمد (2006)	بناء إطار نظري وتطبيقي متكامل للسياسة الجبائية في الجزائر وإبراز دورها كأداة مالية/اقتصادية/اجتماعية، مع تحليل أسباب ضعف فعاليتها رغم الإصلاحات.
Norregaard & Khan (2007)	تحليل الاتجاهات الحديثة عالميا في السياسة الجبائية وإصلاحات النظم الضريبية، وتحديد التحديات القادمة (العولمة، المنافسة الجبائية، تآكل الوعاء...).
Ramón E. López & Vinod Thomas & Yan Wang (2008)	بيان دور السياسات الجبائية في تحسين نوعية النمو (الفقر، اللامساواة، البيئة) وليس فقط تسريعه، عبر تحليل تركيب الإنفاق والضرائب والإعانات.
دحماني حكيم (2014)	قياس أثر فعالية السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2020) وتقييم دور الأدوات الضريبية في التحفيز والاستقرار الكلي.
بوطالب إبراهيم (2015)	دراسة دور السياسات الجبائية في تشجيع المقاولات المستدامة في الجزائر عبر تشريعات وحوافز وآليات رقابة تحمي البيئة والإنسان.
Rabah Fatima Zahra (2017)	تحليل دور السياسة الجبائية تحت القيود المالية في الجزائر ومدى فعاليتها في دعم النمو والاستثمار والتشغيل، مع إبراز أثر الإعفاءات/الحوافز على "النفقات الجبائية".
أحمد عبد الصبور الدجاوي (2018)	إبراز دور الضريبة البيئية والحوافز الضريبية في حماية البيئة من التلوث، وبيان أسسها (مبدأ "الملوث يدفع") وشروط نجاحها.
كنتاش سميرة (2021)	تحليل أثر السياسة الجبائية على أداء سوق العمل في الجزائر (1991-2018) وتحديد القنوات الجبائية المؤثرة على التشغيل/البطالة/الأجور/الإنتاجية.

Stantcheva (2021)	فهم كيفية تفكير الأفراد في السياسة الجبائية وكيف تشكل مواقفهم تجاه الضرائب (المعرفة الجبائية، العدالة، الثقة بالحكومة، إعادة التوزيع).
عابد عبد الكريم غريسي (2022)	إبراز دور حوكمة السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر واقتراح سبل رفع الفعالية (تشاور، رقمنة، مراجعة ضرائب الاستهلاك والثروة...).
سمير شيبان & بثينة غريب (2024)	اختبار أثر السياسات الضريبية على التهرب الضريبي في تبسة مع اعتبار الرقمنة الجبائية وسيطا (SEM-PLS) لإظهار دورها في تعزيز الامتثال.
بن ماضي الرميضاء (2025)	إبراز دور السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة (تعبئة الموارد، العدالة، النمو، البيئة) وربط الإصلاحات الجبائية بأبعاد الاستدامة في الجزائر.
Biloua Gabriel Rodrigue & Asim Odile Jacqueline (2025)	تحليل أثر الاقتصاد غير الرسمي على إزالة الغابات في الدول النامية ودور السياسة الجبائية (خصوصا عبر الإنفاق العمومي) في تعديل العلاقة والحد من التدهور البيئي.
Zhao et al. (2026)	تحليل تأثير الضرائب البيئية ووعي المستهلكين على تبني منصات التجارة الإلكترونية للتغليف الأخضر وآثاره على الطلب/الربحية/النفقات/الرفاه.
Elmaatani Younes & Atik Mohamed (2026)	تحديد محددات الامتثال الجبائي المحلي بخريكة (الثقة، العدالة المتصورة، الشفافية، الوعي) وإبراز محدودية منطق الردع وحده.
قارة ملاك (2010)	تحليل إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الأسباب والآثار وسبل التعامل معه ضمن السياسات العامة (الإدماج التدريجي، تبسيط الإجراءات، عدالة جبائية...).
رشيدة حمودة (2012)	تحليل استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في إطار التخطيط للتنمية المستدامة واقتراح آليات لإدارته وإدماجه في الاقتصاد الرسمي.
نجاة مسمش (2014)	تحليل الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي في الجزائر (1980-2014) وربط الظاهرة بمؤشرات الاقتصاد الكلي وتحديد العوامل المفاقمة ودور الإدارة/الرقمنة.
Souag, Ali (2018)	دراسة علاقة الاقتصاد غير الرسمي بسياسات التشغيل في الجزائر وتقييم مدى نجاح سياسات التشغيل في الحد من توسع القطاع غير الرسمي.

بورعدة حورية (2019)	قياس أثر الاقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وإبراز انعكاساته على مناخ الاستثمار والثقة والشفافية.
رشيدة حمودة (2019)	تشخيص عوائق اندماج المؤسسات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي بالجزائر واقتراح آليات إدماج تدريجي (تبسيط، حوافز، تمويل، حماية اجتماعية...).
Taisu Li (2026)	تحليل تقاطع التمويل غير الرسمي مع القضاء في الصين وكيف يؤثر ذلك على الولوج إلى العدالة وما قد ينتجه من شرعنة غير مباشرة لممارسات غير رسمية.
Koffi, Siméon (2022)	قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في كوت ديفوار وتحديد محدداته (الضغط الجبائي، التطور المالي...) خلال 2000-2020 باستخدام نموذج MIMIC.
Bounoua, Chouaib (2022)	تحليل الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من منظور مؤسسي (الحكومة، الفساد، تعقيد الإجراءات، الثقة) وتفسير اتساعه وآثاره على فعالية السياسات.
كمال بن عيسى (2024)	تحليل واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر (1970-2023): الأسباب والآثار وسبل المكافحة، مع التركيز على الإدماج كخيار أنجع من الإلغاء الكامل.
قوري يحيى عبد الله (2024)	تقدير أثر الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر (1995-2016) باستخدام ARDL وبيان طبيعة العلاقة في الأجلين القصير والطويل.
Rachid Chayboub & Mustapha El Jarari & Brahim El Morchid (2025)	توصيف الاقتصاد غير الرسمي في المغرب: تعريفه، حجمه، خصائص وحدات الإنتاج غير الرسمية وسوق العمل غير الرسمي بالاعتماد على الإحصاءات الوطنية.
Kouamé Frédéric Tano (2025)	دراسة ديناميات البقاء والمقاولة داخل الاقتصاد غير الرسمي الحضري عبر حالة باعة الشوارع في أبيدجان وإبراز استراتيجيات التكيف والابتكار.
Ahmed Lfarh & Rabah Kissam (2025)	تحليل إدماج القطاع غير الرسمي في المغرب مع إبراز دور السياسة الجبائية والرافعات (تبسيط النظام، حوافز، مواكبة، رقمنة، حوكمة) لتعزيز الامتثال الطوعي.

من إعداد الطالب: بالاعتماد على الدراسات السابقة

المطلب الثاني: الدراسات السابقة حسب المنهج ومتغيرات الدراسة

الشكل رقم (2-2): الدراسات السابقة حسب المنهج ومتغيرات الدراسة

الاسم	نفس البلد	خارج البلد	السنة	المنهج والأداة المستخدمة	متغيرات الدراسة
فلاح، محمد	✓		2006	وصفي + تحليلي (عرض مفاهيم/تفكيك مكونات)	السياسة الجبائية، الإيرادات الجبائية، الإصلاحات، العدالة الجبائية، التهرب/الغش، الإنفاق الجبائي، التنمية الاقتصادية
Norregaard & Khan	✓		2007	تحليل مقارنة لبيانات دولية + مراجعة تجارب إصلاح	معدلات ضرائب الشركات/الدخل، توسيع الوعاء، الضرائب غير المباشرة (VAT)، المنافسة الجبائية، الامتثال، البيئة/المناخ
Ramón E. López; Vinod Thomas; Yan Wang	✓		2008	تحليل مقارنة + بيانات مقطعية ودراسات حالة + نماذج كمية/قياسية	تركيب الإنفاق العام (تعليم/صحة/بنية/بحث)، الضرائب والإعانات، النمو، الفقر، اللامساواة، البيئة
دحماني حكيم	✓		2014	وصفي-تحليلي + قياسي (نموذج لقياس العلاقة)	فعالية السياسة الضريبية، الوعاء الضريبي، التحصيل، الإعفاءات، الاقتصاد غير الرسمي، النمو الاقتصادي
بوطالب إبراهيم	✓		2015	وصفي-تحليلي (تحليل تشريعات وحوافز)	السياسات الجبائية، التنمية المستدامة، التشريعات/الحوافز، الرقابة، سلوك المقاولات، البيئة/الإنسان
Rabah, Fatima Zahra	✓		2017	وصفي-تحليلي + تحليل كمي (نموذج تفسيري)	الأعباء الجبائية، القاعدة الضريبية، الإيرادات البتروولية، النشاط غير الرسمي، الحوافز/الإعفاءات، النفقات الجبائية، الاستدامة المالية

أحمد عبد الصبور الدجاوي	✓	2018	وصفي-تحليلي	الضريبة البيئية، الحوافز الضريبية، التلوث، الاستثمار الصديق للبيئة، مبدأ الملوث يدفع
كنتاش سميرة	✓	2021	وصفي-تحليلي/استقراي + قياسي (ARDL) عبر (EViews) + تحليل بيانات	النفقات الجبائية، الركن الجبائي، حصيلة الجبائية العادية، تكوين رأس المال الثابت، البطالة، العمالة، الأجور، الإنتاجية، ضريبة الرواتب
Stantcheva	✓	2021	مسوح اجتماعية اقتصادية + تجارب ميدانية (محتوى تعليمي)	المعرفة الجبائية، تصورات العدالة/إعادة التوزيع، الثقة في الحكومة، المواقف تجاه ضريبة الدخل/التركات، الانقسام السياسي
عابد عبد الكريم غريسي	✓	2022	وصفي (إطار نظري + تحليل مساهمة)	حوكمة السياسة الجبائية، التنمية المستدامة (اقتصادي/اجتماعي/بيئي)، الرقمنة، التشاور، ضرائب الاستهلاك/الثروة
سمير شيبان & بثينة غريب	✓	2024	SEM-PLS + استبيان (عينة 176)	السياسات الضريبية، الرقمنة الجبائية (متغير وسيط)، التهرب الضريبي، الامتثال الجبائي
بن ماضي الرميصاء	✓	2025	وصفي-تحليلي	الإصلاحات الجبائية، تعبئة الموارد، العدالة الاجتماعية، النمو، الرسوم البيئية، التحفيزات الجبائية، تمويل التنمية، مكافحة الغش/التهرب
Biloa Gabriel Rodrigue & Asim Odile Jacqueline	✓	2025	بانل ديناميكي (GMM)	الاقتصاد غير الرسمي، إزالة الغابات، الإنفاق العمومي، الضرائب، متغيرات اقتصادية/ديموغرافية
Zhao et al.	✓	2026	نموذج تحليلي نظري	الضريبة البيئية، التغليف الأخضر، وعي المستهلك البيئي، الطلب، الربحية، نفايات التغليف، الرفاه الاجتماعي

Elmaatani Younes & Atik Mohamed	✓	2026	استبيان (205) + انحدار خطي متعدد	الامتثال الجبائي، الثقة في الإدارة، العدالة المتصورة، الشفافية، الوعي/المعلومة الجبائية، المشاركة المواطنة، العقوبات
قارة ملاك	✓	2010	وصفي-تحليلي	الاقتصاد غير الرسمي، الإطار القانوني، الإجراءات الإدارية، البطالة، الضغط الجبائي، الإيرادات العمومية، المنافسة، فعالية السياسات
رشيدة حمودة	✓	2012	وصفي-تحليلي (تحليل أدبيات وتجارب)	الاقتصاد غير الرسمي، التنمية المستدامة، الإدماج، الإجراءات الإدارية، الإطار القانوني/المؤسسي، الحماية الاجتماعية
نجة مسمش	✓	2014	تاريخي + وصفي/تحليلي + رياضي/دراسة حالة + انحدار متعدد	الاقتصاد الموازي، التهرب الضريبي، الكتلة النقدية، سعر الصرف، الضرائب المباشرة، كفاءة الإدارة الضريبية، الاستقرار الاقتصادي
Souag, Ali	✓	2018	وصفي-تحليلي + تحليل معطيات وبرامج تشغيل	الاقتصاد غير الرسمي، البطالة، فرص العمل، الشباب، الحماية الاجتماعية، الإنتاجية، سياسات التشغيل
بورعدة حورية	✓	2019	وصفي-تحليلي + قياسي (سلاسل زمنية/مؤشرات)	حجم الاقتصاد الموازي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الشفافية، التهرب الضريبي، مناخ الأعمال
رشيدة حمودة	✓	2019	وصفي-تحليلي	اندماج المؤسسات غير الرسمية، الإجراءات الإدارية، العبء الجبائي، التمويل، الحوافز، الحماية الاجتماعية، مناخ الأعمال
Taisu Li	✓	2026	تحليل مؤسسي وقانوني + دراسة حالات وبيانات نوعية	التمويل غير الرسمي، المحاكم، العقود/الديون، الولوع إلى العدالة، حماية المقترضين، التنظيم

Koffi, Siméon	✓	2022	نموذج MIMIC (معادلات هيكلية) + بيانات البنك الدولي	حجم الاقتصاد غير الرسمي (% من GDP)، الضغط الجبائي، التطور/الشمول المالي، النمو الاقتصادي، السكان النشطون، أثر كوفيد-19
Bounoua, Chouaib	✓	2022	وصفي-تحليلي (الاقتصاد المؤسسي الجديد) + مؤشرات دولية	جودة المؤسسات، تعقيد الإجراءات، الفساد، الثقة، سيادة القانون، حجم الاقتصاد غير الرسمي، فعالية السياسات
كمال بن عيسى	✓	2024	وصفي-تحليلي + تاريخي + تحليل كمي للبيانات	الاقتصاد الموازي، الضرائب، الفساد/البيروقراطية، ندرة السلع، الأجور، سوق الصرف الموازي، العائدات الجبائية، البطالة/التضخم
قوري يحيى عبد الله	✓	2024	ARDL (سلاسل زمنية)	حجم الاقتصاد الموازي، الناتج الداخلي الخام، الأجل القصير/الطويل
Rachid Chayboub; Mustapha El Jarari; Brahim El Morchid	✓	2025	وصفي-تحليلي اعتمادا على إحصاءات وطنية ومسوح القطاع غير الرسمي	التشغيل غير الرسمي، مساهمة الناتج غير الفلاحي، خصائص وحدات الإنتاج غير الرسمية، الحماية الاجتماعية، الإنتاجية
Kouamé Frédéric Tano	✓	2025	مقابلات شبه موجهة + ملاحظات ميدانية (50 فاعلا)	باعة الشوارع، ريادة/مقاولة غير رسمية، الابتكار والمرونة، رأس المال والشبكات، الضغوط الإدارية، الأدوات الرقمية البسيطة
Ahmed Lfarh & Rabah Kissam	✓	2025	تحليل وثائقي/استكشافي	إدماج القطاع غير الرسمي، تبسيط النظام الجبائي، الحوافز الضريبية، المواكبة/التحسيس، الرقمنة، الحوكمة، الامتثال الطوعي

من إعداد الطالب: بالاعتماد على الدراسات السابقة

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل لاستعراض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسات الجبائية والاقتصاد الموازي، سواء تلك التي عاجلت كل موضوع على حدة أو التي حاولت الربط بينهما، وذلك بمهدف الوقوف على أهم الإسهامات العلمية في هذا المجال، وتحليل مناهجها ونتائجها، وتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن هذا الرصيد المعرفي.

أظهرت الدراسات المتعلقة بالسياسات الجبائية أن هذه الأخيرة تعد أداة محورية في تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية، لما لها من دور في تعبئة الموارد العمومية، توجيه النشاط الاقتصادي، دعم النمو، تحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة. غير أن أغلب هذه الدراسات أكدت محدودية فعالية السياسة الجبائية في الجزائر نتيجة مجموعة من الاختلالات، من أبرزها ضيق الوعاء الضريبي، ضعف كفاءة التحصيل، كثرة الإعفاءات، عدم استقرار التشريعات الجبائية، وانتشار الغش والتهرب الضريبي، إضافة إلى استمرار الاعتماد على الإيرادات الريعية، وهو ما حد من قدرتها على دعم التنمية المستدامة.

وفيما يخص الدراسات التي تناولت الاقتصاد الموازي، فقد بينت أن هذه الظاهرة تعد من الظواهر البنيوية في الاقتصاد الجزائري، ناتجة عن اختلالات اقتصادية ومؤسسية متعددة، مثل تعقيد الإجراءات الإدارية، العبء الجبائي، ضعف الإطار القانوني والمؤسسي، البطالة، وانتشار الفساد. كما أكدت أغلب الدراسات أن الاقتصاد الموازي، رغم مساهمته النسبية في امتصاص البطالة وتوفير مصادر الدخل، إلا أنه يخلف آثارا سلبية على الاقتصاد الرسمي، من خلال تقليص الإيرادات الجبائية، تشويه المنافسة، إضعاف فعالية السياسات الاقتصادية، والتأثير سلبا على مناخ الاستثمار.

كما أبرزت بعض الدراسات الحديثة أهمية الإصلاح الجبائي والرقمنة الجبائية وحوكمة السياسات العمومية كآليات فعالة للحد من توسع الاقتصاد الموازي وتعزيز الامتثال الجبائي، حيث أكدت أن الجمع بين السياسات الجبائية الفعالة والتحول الرقمي يمكن أن يسهم في تقليص التهرب الضريبي وتحسين كفاءة الإدارة الجبائية.

ومن خلال المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، يتضح أن معظم البحوث ركزت إما على تحليل السياسة الجبائية أو دراسة الاقتصاد الموازي كل على حدة، في حين لم تحظ العلاقة التفاعلية بينهما بالاهتمام الكافي، خاصة في إطار مقارنة شاملة تربط بين الإصلاح الجبائي، الرقمنة، وحوكمة السياسات الاقتصادية. وهو ما يبرز الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها، من خلال تحليل دور السياسات الجبائية في الحد من الاقتصاد الموازي، مع التركيز على الآليات الحديثة التي من شأنها تعزيز فعالية هذه السياسات ودعم مسار التنمية المستدامة.

وبناء على ما سبق، يشكل هذا الفصل أرضية معرفية ومنهجية أساسية للانتقال إلى الفصل الموالي، الذي سيتم فيه تناول الجانب التطبيقي للدراسة، واختبار الفرضيات المطروحة باستخدام الأدوات والمنهجيات المناسبة.

الفصل الثالث : دراسة
قياسية لدور السياسات
الجبائية في تقليص حجم
الاقتصاد الموازي في
الجزائر

تمهيد

بعد التحليل النظري للاقتصاد الموازي والسياسات الجبائية في الفصول السابقة، نحاول في هذا الفصل القيام بدراسة السياسات الجبائية ودورها في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر للفترة (1991-2023) باستعمال طرق قياسية وإحصائية تتمثل أساسا في نموذج الانحدار الذاتي بفجوات زمنية موزعة **ARDL**.

وعليه نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم حول استقرارية السلاسل الزمنية ومنهجية **ARDL**.

المبحث الثاني: دراسة وصفية وبيانية لمتغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: تقدير دور السياسات الجبائية في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم استقرارية السلاسل الزمنية، التكامل المشترك ومنهجية ARDL

ركزت المساهمات الحديثة لعملية النمذجة القياسية على أدبيات الاقتصاد القياسي وهذا بصورة أكثر دقة، من خلال العديد من القواعد والإجراءات لاختبار النموذج، وتمثلت هذه الإجراءات في مراحل البحث القياسي للوصول إلى نموذج قياسي جيد يفسر الظاهرة المدروسة، وعلى هذا الأساس نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى مفاهيم عامة حول استقرارية السلاسل الزمنية، بالإضافة إلى أهم اختبارات التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، وكذا خطوات تطبيق منهجية ARDL.

المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية

لدراسة أي نموذج قياسي يجب دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) التي تستعمل في التقدير والتنبؤ، فأغلب الدراسات تستعمل اختبار ديكي فولر الموسع Dickey Fuller Augmentes واختبار فيليبس بيرون Philip Perron لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية حيث تبين هذه الاختبارات هل السلاسل الزمنية المستقرة أو لا؟ وذلك من خلال التأكد من وجود جذر الوحدة واتجاه عام زمني فتكون العلاقة بين المتغيرات غير مستقرة ليست حقيقية إنما مضللة وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف¹.

الفرع الأول: تعريف السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية تعني سلسلة من الأرقام والقيم المسجلة حسب الزمن كالسنين أو الفصول أو الأشهر أو الأيام أو أي وحدة زمنية، فهي بذلك عبارة عن سجل تاريخي متتالي يتم إعداده لبناء التوقعات المستقبلية.² كما تعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة مشاهدات حول ظاهرة ما أخذت بترتيب زمني معين عادة ما يكون فيه تساوي الفترات الزمنية مثل الساعات، الأيام، الأشهر أو السنوات.³

الفرع الثاني: خصائص السلاسل الزمنية

يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية: سلاسل زمنية غير مستقرة وسلاسل زمنية مستقرة، فتكون مستقرة إذا كانت لا تحتوي على المركبة الفصلية وأيضاً لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام، أي أن مستوياتها تتغير مع الزمن دون تغير متوسطها.⁴ أي أنها متذبذبة حول متوسط حسابي مستقل عن الزمن، أما في حالة ارتفاع وهبوط البيانات مع اعتمادها على اتجاه زمني فتكون السلسلة غير مستقرة.

¹ علي عبد الزهرة وعبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبار جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء، مجلة الإدارة والاقتصاد ببغداد، المجلد التاسع، العدد الرابع و الثلاثون، 2013، ص176.

² عبد المجيد عبد الحميد البلداوي، الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، 1997، ص561.

³ عوض منصور عزام صبري، مبادئ الإحصاء، دار الصفاء للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص239.

⁴ صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي: الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص173.

ونقول عن سلسلة زمنية ما أنها مستقرة إذا تحققت الشروط الآتية:¹

$$\sum(y_t)/n = \mu \quad \text{ثبات متوسط القيم عبر الزمن}$$

$$\text{Var}(y_t) = \sum(y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \quad \text{ثبات التباين عبر الزمن}$$

- أن يكون التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية K بين القيمتين y_t و y_{t-k} وليس

$$\text{Cov}(y_t - y_{t-k}) = \sum(y_t - \mu)(y_{t-k} - \mu) = \sigma_k \quad \text{القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين}$$

الفرع الثالث: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

تستخدم عدة اختبارات للكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية وهي:

1- التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي Correlogram والذي يعطي فكرة أولية حول استقرارية السلسلة الزمنية من خلال معاملات دالة الارتباط الذاتي (ACF) فنقول إن السلسلة مستقرة إذا كانت معاملات دالة الارتباط تختلف عن الصفر بمعنوية من أجل $k > 0$ ، وعمليا نقول إن السلسلة مستقرة إذا كانت معاملات دالة الارتباط الذاتي في المنحنى البياني تنعدم بسرعة، غير ذلك يمكن الحكم على أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.²

2- اختبارات الجذور الأحادية Unit root tests: نجري أولا على السلاسل الزمنية، قبل القيام بالتقدير، تحليلا من خلال التأكد من استقرار أو عدم استقرار السلاسل الزمنية، حيث نقوم بتحليل درجة تكاملها. حيث نستعمل دالة الارتباط الذاتي المقطرة ودالة الارتباط الذاتي الجزئية المقطرة، وأيضا نستخدم اختبارات الجذور الأحادية قبل القيام بعملية التقدير³، وتعتبر نتائج هذه الأخيرة أكثر دقة للحكم على استقرارية السلاسل الزمنية لأنها تبين لنا سبب عدم الاستقرارية.

وللتعرف على استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة يتطلب استخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فولر (DF) (Dickey and fuller 1979)⁴ أو ديكي فولر المطور (ADF) (Augmented Dickey–fuller 1981) واختبار فيليبس بيرون (Philips and Perron 1988)، فتؤكد لنا أحد هذه الاختبارات خصائص وطبيعة السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

كما أن التحقق من التكامل المشترك يرتبط باختبارات الجذر الأحادي، وأيضا تسمح لنا هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين مسارات السلاسل الزمنية.

¹ خليل كامل عيدان، أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق للمدة (1990-2012)، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 17، 2015، ص 21-22.

² بن البار أحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014): دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2017، ص 294.

³ George Bresson, Alain Pirote, Economies des séries temporelles, 1ère édition, Paris, PUF, 1995, p419.

⁴ Régis Borbonais, M, Terraza, L'analyse des séries temporelles en économies 1ère édition, Paris, PUF 2004, p150-152.

2-1- اختبار ديكي فولر: تستعمل اختبارات جذر الوحدة ل ديكي فولر في دراسة استقرارية السلسلة الزمنية فهي تعمل على الكشف عن مركبة الاتجاه العام وأيضا تحديد الطرق المناسبة لجعل السلسلة مستقرة¹.

ليكن لدينا نموذج من الشكل $AR(1)$ لسلسلة أحادية، تكون لدينا ثلاث حالات حسب قيم ϕ :

$$y_t = \phi y_{t-1} + \varepsilon_t$$

- $\phi < 1$ السلسلة y_t مستقرة والملاحظات الحالية لها وزن أكبر من الملاحظات الماضية.

- $\phi = 1$ السلسلة y_t غير مستقرة والملاحظات الحالية لها نفس وزن الملاحظات الماضية، وبالتالي في الحالة

الثالثة $\phi > 1$ السلسلة y_t غير مستقرة، وتباينها يتزايد بشكل أسي مع t والملاحظات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالملاحظات الحالية.

تم التعرف على اختبار جذر الوحدة (DF) من قبل Dickey and Fuller سنة 1979، يقوم هذا الاختبار بتبيان استقرار السلسلة الزمنية من عدمها، من خلال تحديد مركبة الاتجاه العام والمركبة العشوائية، حيث يقترح ديكي فولر اختبار فرضية العدم التالية²:

$$H_0: \phi = 1$$

$$H_1: \phi < 1$$

ولاختبار هذه الفرضية نعمل على تقدير النماذج الثلاثية الآتية باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الأول: نموذج } AR(1)$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثاني: نموذج } AR(1) \text{ مع ثابت}$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثالث: نموذج } AR(1) \text{ مع مركبة الاتجاه العام}$$

ففي هذه الحالة فإن فرضية العدم تعني أن كثير الحدود يحتوي على جذر أحادي والمتغير X_t مسار عشوائي وبالتالي X_t ليس نموذج $AR(1)$ مستقر والفرضية البديلة تعني أنه مستقر.

2-2- اختبار ديكي فولر المطور: ليكن النموذج من الشكل $AR(P)$:

$$A(B)X_t = \varepsilon_t$$

¹ بن البار أحمد، مرجع سابق، ص264.

² Régis Borbonais, M, Terraza, L'analyse des séries temporelles en économies 1ère édition, Paris, PUF 1998, p150-152.

حيث: $\varepsilon_t \rightarrow N(0, \delta \varepsilon^2)$

وإذا كان $\emptyset$ يمثل أكبر جذر لكثير الحدود $A(B)$ فإنه يكتب على الشكل التالي:

$$A(B) = (1 - \emptyset B)(1 - \alpha_1 B - \alpha_2 B^2 - \dots - \alpha_{q-1} B^{q-1})$$

وعند إدخال مركبة الاتجاه العام والثابت في العلاقة السابقة يتم الحصول على النماذج الثلاثة بعد تقديرها بواسطة المربعات الصغرى (OLS)¹:

$$\Delta X_t = PX_{t-1} + \sum_{j=2}^{\emptyset} \emptyset_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (4)}$$

$$\Delta X_t = c + PX_{T-1} + \sum_{j=2}^{\emptyset} \emptyset_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (5)}$$

$$\Delta X_t = C + bt + PX_{T-1} + \sum_{j=2}^{\emptyset} \emptyset_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (6)}$$

الفرضيات هي نفسها فرضيات اختبار ديكي فولر البسيط، ويمكن الرجوع إلى الجدول للحصول على القيم النظرية لإحصائية τ المقابلة للإحصائية المحسوبة.

2-3- اختبار فيليبس وبيرون²: هذا الاختبار مبني على تصحيح غير معلمي لإحصاءات اختبار ADF الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، كما أن له نفس التوزيعات المعدلة لاختباري (ADF) و (DF) وفق أربع مراحل³:

- التقدير بطريقة المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة لاختبار ديكي فولر، ثم يتم حساب الإحصاءات المشتركة وليكن e_t الخطأ المقدّر.

$$\hat{\delta}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^n e_t^2 \quad \text{- تقدير التباين المشترك للأخطاء في المدى القصير}$$

- تقدير عامل التصحيح S_t^2 حيث يحسب من التباين المشترك للأخطاء:

$$S_t^2 = \frac{1}{t} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^1 \left(1 - \frac{i}{i+1}\right) \frac{1}{t} \sum_{t=i+1}^n e_t \cdot e_{t-1}$$

للقيام بتقدير التباين على المدى الطويل نحدد درجة التأخير (1) بتوجيه Newey-west المقدرة بدلالة عدد المشاهدات T :

¹ George Bresson, Alain Pirotte, op.cit. p242.

² Régis Borbonais, M, Terraza, L'analyse des séries temporelles en économies dound Paris, 2004, pp 158-159.

³ احمد سلامي، محمد شبيخي اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2011، مجلة الباحث، العدد الثالث عشر، 2013، ص ص: 125-124.

$$1 \approx 4\left(\frac{T}{100}\right)^{\frac{2}{9}}$$

$$t_{\phi_1}^* = \sqrt{k} \frac{(\widehat{\phi}_1 - 1)}{\widehat{\delta}_{\phi_1}} + \frac{n(k-1)}{\sqrt{k}} \widehat{\delta}_{\phi_1}$$

$$k = \frac{\widehat{\delta}_t^2}{\delta_t^2} \quad \text{- حساب الاختبار الاحصائي ل فيليبس-بيرون}$$

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من أجل تحديد درجة تكاملها، نقوم باختبارات التكامل المشترك وتقدير نماذج تصحيح الخطأ وهذا من أجل تفادي الوقوع في الانحدار الزائف، حيث يعتبر Granger أن اختبار التكامل المشترك يمكن اعتباره حلاً أولياً لتجنب الوقوع في حالات الانحدار الزائف¹، في هذا المطلب نقوم بالتطرق إلى مفهوم كل من نماذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك.

الفرع الأول: مفهوم التكامل المشترك Cointegration

قام كل من Newbold and Granger سنة 1974 بوضع أسس التكامل المشترك من خلال اعتمادها على مقاربة (Box - Jenkins) ولكن وقعا في مشكلة احتمال فقدان معلومات السلاسل الزمنية في الأجل الطويل، ليجد الحل بعدها كل من أنجل و غرانجر Engle and Granger سنة 1983 لهذه المشكلة وذلك باقتراح ما يسمى بتحليل التكامل المتزامن²، حيث يعتبر هذا العمل أحد أهم المفاهيم الجديدة في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية في نظر العديد من الباحثين، ويعبر من الناحية الإحصائية عن وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، حيث عرفه كل من غرانجر وأنجل بأنه يدرس استقرار العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات غير المستقرة في نموذج معين³.

الفكرة الأساسية التي تقوم عليها تقنية التكامل المشترك هي أن السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة في الأجل القصير، ولكنها تتكامل في الأجل الطويل لتصبح هناك علاقة ثابتة بين السلاسل⁴، وبالتالي التكامل المشترك يركز على السلاسل الزمنية غير المستقرة، حيث تكون التوليفة بين هذه السلاسل مستقرة.

إذن فالتكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الأحادي، أي نقول إنه يوجد تكامل مشترك بين سلسلتين أو أكثر عندما يتحقق الشرطان التاليان⁵:

¹ CW Granger, developments in the study of cointegrated economic variables, oxford bulletin of economics and, statistics, vol 48,03,1986, p226.

² الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد الخامس، العدد السادس، 2009، ص131.

³ نورالدين بوالكور، دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1995-2014) باستخراج نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد السادس، العدد العاشر، 2016، ص22.

⁴ الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مرجع سابق، ص131.

⁵ Régis Bourbonnais, économétrie cours et exercices corrigés, op- cit, p301.

- السلاسل الزمنية تتضمن اتجاهها عاما عشوائيا بنفس درجة التكامل d.

- التوليفة الخطية تسمح بالحصول على سلسلة ذات تكامل أقل بين هذه السلاسل.

ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا بأنه إذا كانت لدينا k متغيرة يعني:

$$X_{1t} \rightarrow I(d)$$

$$X_{2t} \rightarrow I(d)$$

...

$$X_{kt} \rightarrow I(d)$$

$$X_t = [x_{1t}, x_{2t}, \dots, x_{kt}] \text{ بوضع}$$

عند إيجاد شعاع تكامل مشترك $B = [B_1, B_2, \dots, B_k]$ ذو البعد (k,1) حيث يكون:

$$BX_t \rightarrow I(d-b)$$

نقول في هذه الحالة عن المتغيرات التي عددها k أنها متكاملة وشعاع التكامل المشترك هو B مع العلم أن: $X_t \rightarrow CI$ (d,b) مع (b>0).

الفرع الثاني: اختبارات التكامل المشترك

للكشف عن التكامل المشترك بين المتغيرات يوجد العديد من الاختبارات من بينها: اختبار أنجل وجرانجر Engle and Granger واختبار جوهانسن Johansen واختبار ديرين واتسون CRDW واختبار جوهانسن-جيسلس Johansen-Juselius وغيرها، نتطرق إلى بعض هذه الاختبارات كما يلي:

1- اختبار أنجل وجرانجر للتكامل المشترك: اقترح جرانجر وأنجل Engle and Granger في سنة 1987 طريقة مكونة من خطوتين لاختبار تكامل مشترك بين متغيرين¹ كما يلي:

الخطوة الأولى: تحديد درجة تكامل المتغيرين، حيث لتطبيق هذا الاختبار يجب أن يكون المتغيرين متكاملين من نفس الدرجة وهذا باستعمال أحد اختبارات جذر الوحدة من أجل دراسة نوع الاتجاه العام لكل متغير، ثم تحديد درجة التكامل لكل متغير من المتغيرين أي أننا نقوم بتقدير أحد النموذجين التاليين²:

¹ Hachem pesaran, time series and Panel Data Econometrice ox ford university, united king dom, 2015, p525.

² Régis Bourbonnais, économétrie cours et exercices corrigés, p303.

$$y_t = \alpha + \beta x_t + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$y_t = \alpha + \beta_1 x_t + \beta_2 T + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثالث:}$$

ثم نقوم بالحصول على البواقي ε_t ، من خلال الصيغتين التاليتين:

$$\varepsilon_t = y_t - \alpha - \beta x_t$$

$$\varepsilon_t = y_t - \alpha - \beta_1 x_t - \beta_2 T$$

الخطوة الثانية: دراسة استقرارية البواقي ε_t ، حيث في هذه الخطوة نقوم بدراسة استقرارية ε_t ، وذلك من خلال استعمال أحد

الصيغ التالية للتقدير:

$$\Delta \varepsilon_t = \gamma_{\varepsilon_{t-1}} + ut$$

$$\Delta \varepsilon_t = \gamma_{\varepsilon_{t-1}} + \sum \delta_{t-1} \Delta \varepsilon_{t-1} + ut$$

حيث إن الفرضية الصفرية لهذا الاختبار تنص على أن سلسلة البواقي مستقرة، بعد ذلك نقوم بحساب الإحصائية المحسوبة بـ $\hat{t}$ ونقارنها بقيم جدولية معدة خصيصا من طرف Engle and Granger وإذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من الإحصائية الجدولة فإننا نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن سلسلة البواقي مستقرة وبالتالي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين ونستطيع تقدير النموذج بواسطة نموذج تصحيح الخطأ ECM.

2- اختبار ديرين واتسون CRDW للتكامل المشترك¹: الفرضية الصفرية لهذا الاختبار تنص على أن

$$H_0: d = 0$$

ومن أجل تطبيق هذا الاختبار نقوم باتباع الخطوات الآتية:

أولا: حساب إحصائية ديرين- واتسون الخاصة بالانحدار الأصلي للمتغيرين وتسمى $\hat{d}$ المحسوبة.

ثانيا: نقوم بمقارنة الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار $\hat{d}$ مع قيم جدولية أعدها Sargan and Bhargara، فإذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من الإحصائية الجدولة فإننا نرفض فرضية العدم ومنه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين والعكس صحيح.

3- اختبار جوهانسن للتكامل المشترك: قام جوهانسن 1988-1991 وجوهانسن جيسلس Johansen- juselius

1990 باقتراح هذا الاختبار الذي يعد أحسن وأدق من اختبار غرانجر وأنجل، لأنه يتناسب مع العينات الصغيرة الحجم وأيضا يستخدم في حالة وجود أكثر من متغيرين في النموذج، وأيضا يكشف عن التكامل المشترك إن كان فريدا، أي أن علاقة التكامل

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص: 672-673.

المشترك تتحقق فقط في حالة الانحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة¹، حيث يعتمد هذا الاختبار على القيم الذاتية للمصفوفة في تحديد علاقات التكامل المشترك يتم حسابها وفق الخطوات التالية²:

الخطوة الأولى: حساب U_t, V_t وذلك انطلاقاً من تقدير النموذجين التاليين:

$$\Delta \gamma_t = \hat{p}_0 + p_1 \Delta \gamma_{t-1} + \hat{p}_2 \Delta \gamma_{t-2} + \dots + \hat{p}_p \Delta \gamma_{t-p} + u_t$$

$$\Delta \gamma_{t-1} = \hat{\delta}_0 + \hat{\delta}_1 \Delta \gamma_{t-1} + \hat{\delta}_2 \Delta \gamma_{t-2} + \dots + \hat{\delta}_p \Delta \gamma_{t-p} + v_t$$

$$y_t = \begin{bmatrix} y_{1 \cdot t} \\ y_{2 \cdot t} \\ \vdots \\ y_{k \cdot t} \end{bmatrix} \text{ مع وضع } U_t, V_t \text{ عبارة عن مصفوفتين ذات البعد (k.n)}$$

حيث k : عبارة عن عدد المتغيرات n : تمثل عدد المشاهدات

الخطوة الثانية: نقوم في هذه الخطوة بحساب أربعة مصفوفات للتباين والتباين المشترك ذات البعد $(k.k)$ التي تسمح لنا بحساب القيم الذاتية:

$$\widehat{\Sigma}_{u_u} = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n u_t u'_t \quad \widehat{\Sigma}_{v_v} = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n v_t v'_t$$

$$\widehat{\Sigma}_{u_v} = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n u_t v'_t \quad \widehat{\Sigma}_{v_u} = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n v_t u'_t$$

بالاستعانة بالمعادلة التالية نتحصل على المصفوفة M ذات البعد $(k.k)$ قيمة ذاتية:

$$-1 \widehat{\Sigma}_{v_u} \widehat{\Sigma}_{u_u}^{-1} \widehat{\Sigma}_{u_v} M = \widehat{\Sigma}_{v_v}$$

نقوم بإجراء اختبارين إحصائيين لتحديد علاقات التكامل المشترك انطلاقاً من هذه القيم الذاتية حسب جوهانسن كما يلي:

اختبار الأثر: تكون إحصائية هذا الاختبار انطلاقاً من القيم الذاتية للمعادلة M كما يلي³:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i)$$

فتمثل λ القيم الذاتية للمصفوفة M ، و r : يمثل رتبة المصفوفة M ، و k : يمثل عدد المتغيرات. والفرضيات لهذا الاختبار هي:

¹ عابد بن العابد العبداني، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي مجلد الحادي عشر، العدد الثاني و الثلاثون، مصر، 2007، ص78.

² محمد شبيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2011، ص301-302.

³ Régis Bourbonnais économétrie cours et exercices corrigés, op- cit, p311.

$$H_0 : r = 0$$

$$H_1 : r > 0$$

بمقارنة الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار مع قيم الجدولية لجوهانسن فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرضية الصفرية أي أن $(r > 0)$ ، و r يعبر عن عدد أشعة التكامل. وعند رفض الفرضية الصفرية عدة مرات ووصولنا إلى قبول الفرضية $r=k$ هنا نكون أمام عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات لأن هذه الأخيرة متكاملة من الدرجة 0.

اختبار القيمة الذاتية العظمى: يتم حساب إحصائية هذا الاختبار كما يلي¹:

$$\lambda_{max} = -n \ln(1 - \lambda_{r+1})$$

وذلك بنفس الفرضيات والخطوات المتبعة في اختبار الأثر. مع ذلك يفضل اتباع نتائج اختبار الأثر في حالة وجود اختلاف بين نتائج الاختبارين لأنه يتمتع بجودة ودقة أعلى من اختبار القيمة الذاتية العظمى².

ولإتمام اختبار التكامل المشترك هذا اقترح جوهانسن خمس صيغ تتعلق بمعادلات أشعة التكامل المتزامن كالاتي³:

- غياب الحد الثابت في علاقات التكامل المشترك وغياب الاتجاه العام الخطي في السلاسل الزمنية.

- وجود الحد الثابت في علاقات التكامل المشترك وغياب الاتجاه الخطي في السلاسل الزمنية.

- وجود الحد الثابت في علاقات التكامل المشترك ووجود الاتجاه العام الخطي في السلاسل الزمنية.

- وجود الاتجاه العام في علاقات التكامل المشترك وفي السلاسل الزمنية.

- وجود اتجاه عام كثير حدود من الدرجة الثانية في السلاسل الزمنية واتجاه خطي في علاقات التكامل المشترك.

الشكل الرياضي للاتجاه العام هو الذي يكون على أساسه الاختيار بين هذه الصيغ والجدول التالي يلخص كيفية الاختيار:

¹ عبد الرزاق عبد اللطيف كنعان، أنسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير التكامل المشترك مع تطبيق عملي المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2012، ص155.

2 Régis Bourbonnais, op- cit p313.

³ محمد شبيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، مرجع سابق ص303.

الجدول (1-3): أسس اختيار صيغ معادلات علاقات التكامل المشترك

الحالات					صيغ معادلات علاقات التكامل المتزامن
5	4	3	2	1	
			x	x	كل المتغيرات من نوع DS بدون مشتقة
		x			يوجد على الأقل متغير من بين المتغيرات من نوع DS مع مشتقة
	x				يوجد على الأقل متغير من بين المتغيرات من نوع TS
x					يوجد على الأقل متغير يحتوي على اتجاه عام تربيعي

المصدر: Régis Bourbonnais, économétrie cours et exercices corrigés, Ed2015, Paris, p313

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات من خلال اختبارات التكامل المشترك فإن النموذج الملائم لتقدير العلاقة بين المتغيرات يعرف بنموذج تصحيح الخطأ ECM.

الفرع الثالث: نموذج تصحيح الخطأ (ECM) Error Correction Model

في حالة وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات يعني ذلك وصول هذه المتغيرات إلى الاستقرار في الأجل الطويل أو الوصول إلى ما يسمى بوضع التوازن، لكن تنحرف هذه المتغيرات في أغلب الأحيان عن وضعها الأصلي لوجود أسباب مؤقتة، من هنا لا نستطيع القول في هذه الحالة إن المتغيرات مستقرة في الأجل الطويل إلا في حالة إثبات أنها تتجه لوضع التوازن، ولهذا يتم استخدام نماذج تصحيح الخطأ Model Error Correction فهو بمثابة مسار تصحيحي يقوم بتوظيف التغيرات الحاصلة في الأجل القصير في علاقات ضمن الأجل الطويل، أي أن نماذج ECM تعمل على التوفيق بين المتغيرات الاقتصادية في الأجل الطويل وفي الأجل القصير، ويفترض نموذج تصحيح الخطأ بأنه يوجد نوعين من العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تتمثل فيما يلي¹:

- علاقات توازنية طويلة الأجل يتم قياسها بمقياس مستوى متغيرات النموذج.
- علاقات مباشرة أو آنية قصيرة الأجل تقاس من خلال التغيرات التي تظهر على المتغيرات في كل فترة زمنية (في الفرق الأول).

¹ عادل مختاري، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، دراسة تحليلية قياسية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة 2023/2022، ص178.

1- صيغة نموذج تصحيح الخطأ ECM: تأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ في الحساب العلاقات قصيرة الأجل والعلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات، فنجدتها تحتوي على متغيرات ذات فجوة زمنية والتي تعبر عن العلاقة طويلة الأجل -Lagged Variables وأيضا نجدتها تحتوي على فروق السلاسل الزمنية للتعبير عن العلاقة قصيرة الأجل، ومنه تكون صيغة نموذج تصحيح الخطأ لمتغيرين على الشكل التالي¹:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta y_{t-i} + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta x_{t-j} + \varepsilon_t$$

حيث تمثل e_{t-1} حد تصحيح الخطأ المقدّر والذي يقصد به سرعة التعديل في الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ: يتم التعبير عن عدد أشعة التكامل المشترك بدرجة التكامل فإنه من الممكن وجود شعاع تكامل مشترك وحيد فقط إذا كانت كل المتغيرات المدروسة في النموذج من نفس درجة التكامل، وأيضا لا يوجد شعاع تكامل مشترك وحيد إذا كانت من درجة تكامل مختلفة وهنا نميز بين حالتين عند إجراء اختبار التكامل المشترك²:

- وجود شعاع تكامل مشترك وحيد.

- وجود عدة أشعة تكامل مشترك.

في الحالة الأولى: يقدر نموذج تصحيح الخطأ باستعمال طريقة Granger-Engel سنة 1987 حيث تتم على مرحلتين أساسيتين، ففي المرحلة الأولى تقدر العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب البواقي كالتالي:

$$e_t = y_t - \widehat{\beta}_0 - \widehat{\beta}_1 x_{1t} - \dots - \widehat{\beta}_k x_{kt}$$

أما في المرحلة الثانية تقدر العلاقة قصيرة الأجل أو ما يعرف بالنموذج الديناميكي:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_{1t} + \alpha_2 \Delta x_{2t} + \dots + \alpha_k \Delta x_{kt} + \delta_1 e_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: $\delta_1 > 0$ ، أي يجب أن تكون قيمة δ_1 سالبة ومعنوية لأنها تعبر عن سرعة العودة إلى وضع التوازن.

في الحالة الثانية: تصبح طريقة Granger-Engle غير مجدية ولذلك نلجأ إلى نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM الذي اقترحه جوهانسن، فيمكن كتابة الصيغة العامة للنموذج على الشكل المصفوفي كالتالي:

$$\Delta y_t = \prod_1 \Delta y_{t-1} + \dots + \prod_{p-1} \Delta y_{t-p+1} + \delta B y'_{t-p} + \varepsilon_t$$

¹ حمة عمير، النفقات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر - دراسة قياسية - أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة باجي مختار عنابة الجزائر، 2018/2019، ص 153.

² محمد شبيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، مرجع سابق، ص 298-299.

تعبّر π عن المصفوفة المتعلقة ببيانات الأجل القصير، و $\delta\beta'$ تعبّر عن معلومات الأجل الطويل، و δ : تعبّر عن معامل التعديل أو العودة نحو التوازن في الأجل الطويل، أما β' فتعبّر عن مصفوفة المعاملات طويلة الأجل ويتوقف تقدير التكامل المشترك على رتبة $\delta\beta'$:

- لما تكون $r=0$ أي رتبها تكون معدومة معناه في هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات والنموذج يمكن تقديره بواسطة الانحدار الذاتي VAR باستعمال الفروق الأولى للمتغيرات.

- أما إذا كانت رتبة المصفوفة $r=k$ نقول في هذه الحالة بأن متغيرات النموذج مستقرة ولا توجد علاقة تكامل مشترك بينهم، ويمكن تقدير النموذج بواسطة نموذج الانحدار الذاتي VAR باستخدام المتغيرات في المستوى (المتغيرات الأصلية).

- إذا كانت رتبة المصفوفة محصورة بين 0 و k أي $(0 < r < k)$ نقول في هذه الحالة بأنه توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، ويمكننا تقدير النموذج بواسطة VECM.

المطلب الثالث: منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بفجوات زمنية موزعة ARDL

تعتبر منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بفجوات زمنية موزعة (Autoregressive Distributed Lag) مقارنة حديثة طورها كل من Shin and sun سنة 1998 و Pesaran سنة 1997 وأيضا Pesaran سنة 2001، حيث تتميز هذه المنهجية بأنها لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن الخصائص التي تتميز بها السلاسل الزمنية إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط بين الاثنين، فهذا الاختبار يشترط فقط لتطبيقه ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ كما أن طريقة Pesaran تتميز بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة (Engel-Granger 1997) ذات الخطوتين أو التكامل المشترك لجوهانسن Johansen cointegration في إطار نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR^1 .

الفرع الأول: مميزات منهجية ARDL

يتميز نموذج ARDL بالخصائص الآتية²:

- يمكن استخدامه بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات سواء من الرتبة $I(0)$ أو $I(1)$ ، بشرط ألا تكون متكاملة من الرتبة $I(2)$.

¹ فتيحة مزارشي، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2017-2018، ص 372.

² عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012) مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، موسم الجامعي 2014-2015، ص 250.

- يمكن تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل في آن واحد كما يمكن أن يقدم تقديرا متحيزا وذو كفاءة.
- يمكن أن يطبق ARDL على العينات صغيرة الحجم (عدد المشاهدات قليل).
- يتم تطبيق إطار النمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات، أي يقدر عدد $(p+1)^2$ من الانحدارات بهدف الحصول على فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث p هي أقصى فترة بقاء يمكن أن تستخدم، و k هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة ويتم اختيار النموذج الأفضل من خلال معايير إحصائية مختلفة مثل (AIC) و (BIC).

الفرع الثاني: خطوات منهجية ARDL

- لتطبيق منهجية ARDL ينبغي اتباع الخطوات التالية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹
- الخطوة الأولى:** التأكد من أن كل السلاسل الزمنية مستقرة عند الدرجة 0 أو الدرجة الأولى ما عدا الدرجة الثانية (2).I.
- الخطوة الثانية:** القيام بصياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص بـ ARDL.
- الخطوة الثالثة:** العمل على تحديد فترة الإبطاء المناسبة في الخطوة (2) ويستحسن أن تكون درجة الإبطاء قليلة نسبيا.
- الخطوة الرابعة:** التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي في النموذج، أي أن الارتباط الذاتي لا يؤثر على ديناميكية النموذج.
- الخطوة الخامسة:** يجب التأكد من استقرارية ديناميكية النموذج.

الفرع الثالث: تفصيل منهجية ARDL

- لتطبيق منهجية الانحدار الذاتي بفجوات زمنية موزعة ينبغي تضمين متغيرات داخلية متباطئة مع متغيرات خارجية كمتغيرات مفسرة من أجل ضمان عملية تعديل سلوك المتغير التابع، فيتم إدماج نماذج الإبطاء لنموذج الانحدار الذاتي، مما يعطي نماذج الاستجابة الديناميكية متضمنا كلا من المتغيرات الخارجية والداخلية المتباطئة.²
- ويمكن توضيح نماذج الإبطاء للمتغير الخارجي المستقل وفق النموذج البسيط الآتي:³

$$y_t = \alpha_0 X_t + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 X_{t-2} + \dots + \alpha_p X_{t-q} + u_t$$

¹ Perasan M.H.Y chin and Rj smith, bounds testing approaches to the analysis of level relationships journal of applied econometrics, vol 16, n 03, p289-326.

² عائشة سليمة كحيل، التقييم الاقتصادي للآثار البيئية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014، مذكرة دكتوراه غير منشورة قاصدي مباح ورقلة 2016-2017، ص126.

³ علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، مرجع سابق ص، 183.

ويكون نموذج الانحدار الذاتي للمتغير التابع بالاعتماد على قيمته السابقة ضمن نموذج الانحدار الذاتي AR(P):

$$y_t = \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 y_{t-2} + \dots + \beta_p y_{t-p} + \varepsilon_t$$

وعند دمجها يعطى الشكل الأساسي لمعادلة الانحدار الذاتي بفجوات زمنية موزعة ARDL ذات عدد من k للمتغيرات المستقلة في النموذج:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 y_{t-2} + \dots + \beta_p y_{t-p} + \alpha_0 x_t + \alpha_1 x_{t-1} + \alpha_2 x_{t-2} + \dots + \alpha_p x_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث: y_t : مفسر جزئيا بالقيم المبطة للمتغير ذاته، كما يتضمن مكونات إبطاء موزعة وذلك في شكل إبطاءات متتالية للمتغير المستقل X.

β_0 : يمثل الحد الثابت.

p: عدد فترات الإبطاء للمتغير y_t .

q: عدد فترات الإبطاء للمتغير X_t .

ε_t : حد الخطأ العشوائي (التشويش الأبيض).

t: الاتجاه الزمني.

وتكتب المعادلة السابقة باختصار كما يلي ARDL(p,q)، وبصورة أشمل تكون الصيغة العامة لنموذج ARDL (p,q₁,q₂ ... q_k) والذي يتكون من متغير تابع y وعدد k من المتغيرات المستقلة $x_1, x_2, x_3 \dots x_k$ على الشكل التالي¹:

$$\Delta y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta x_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta x_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta x_{kt-i} + \alpha_1 y_{t-1} + \alpha_2 x_{1t-1} + \alpha_3 x_{2t-1} + \dots + \alpha_k x_{kt-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

C: الحد الثابت.

Δ : الفروق من الدرجة الأولى.

k: عدد المتغيرات المستقلة.

¹ عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد الثاني و الثلاثون، 2007، ص29.

p: فترة إبطاء المتغير التابع y.

$q_1, q_2, \dots, q_k$: فترة إبطاء المتغيرات المستقلة $x_1, x_2, \dots, x_k$ على الترتيب.

$b_1, b_2, \dots, b_k$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

$\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_k$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

نجد في نموذج ARDL في المرحلة الأولى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وعند التأكد من ذلك نتقل إلى تقدير معاملات الأجل الطويل وأيضا معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، وذلك من خلال حساب إحصائية F أو ما يسمى Wald test، ومن أجل ذلك يتم اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) أي¹:

$$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_k = 0$$

والفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل):

$$H_1: \exists \alpha_i \neq 0$$

عند القيام باختبار القيود Wald نقارن بعد ذلك بين الإحصائية F-statistic مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Pesaran et al (2001) عند الحدود العليا والدنيا ودرجات معنوية مختلفة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فيمكن تسجيل الحالات التالية:

- عندما تكون قيمة F-statistic أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (وجود تكامل مشترك).
- أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة في هذه الحالة نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
- أما إذا كانت قيمة F-statistic بين الحدين الأدنى والأعلى، تكون النتائج غير محددة وفي هذه الحالة لا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك من عدمه بين المتغيرات.

¹ مولاي علي هارون وآخرون، دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباينة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، 2016، ص 382.

- أما إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) فإن القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه، يتم من خلال المقارنة بين القيم الإحصائية F -statistic المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى، وبالمثل إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر فإن القرار يكون من خلال مقارنة F -statistic المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.

المبحث الثاني: دراسة وصفية وبيانية لمتغيرات الدراسة

تعتبر دراسة السياسات الجبائية ودورها في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر أحد أهم المسائل في التحليل الاقتصادي الكلي والتي ما يزال الجدل قائما حولها، فبعد التحليل النظري لهذا الموضوع وبعد التطرق لأهم النظريات المفسرة للاقتصاد الموازي، وأيضا بعد عرض الجانب النظري للدراسة القياسية، نحاول في هذا المبحث القيام بالتحليل الوصفي والبياني للاقتصاد الموازي في الجزائر والسياسات الجبائية خلال الفترة 1991-2023 وذلك بالاعتماد على منهجية الاقتصاد القياسي، من خلال التعريف بمتغيرات الدراسة ثم دراسة استقرارية هذه المتغيرات.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات النموذج وبيانات الدراسة

في هذه الدراسة يتم استخدام نموذج يتكون من خمس متغيرات، حيث يتمثل المتغير التابع في الاقتصاد الموازي، في حين يتم حصر عدد المتغيرات المستقلة التي نعتقد أنها تمثل السياسات الجبائية وتؤثر على المتغير التابع استنادا إلى النظريات المقدمة في الفصول السابقة في ثلاث متغيرات، بالإضافة إلى متغير ضابط واحد.

الفرع الأول: متغيرات النموذج

يمكن تحديد متغيرات النموذج كما يلي:

المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في الاقتصاد الموازي، وبحسب كنسبة من حجم الاقتصاد الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويرمز له بالرمز Y ووحدته نسبة مئوية.

المتغيرات المفسرة: وتعتبر على السياسات الجبائية للحكومة وتتمثل في:

- التحفيزات الجبائية، وتحسب كنسبة من إجمالي الإعفاءات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويرمز لها بالرمز $X1$ ووحدتها نسبة مئوية، وتعتبر عن الأداة الأساسية للسياسة الجبائية التي تشجع على الاندماج في الاقتصاد الرسمي عن طريق التخفيف من العبء الضريبي، ويفترض أن تؤثر سلبا على الاقتصاد الموازي.

- الضرائب غير المباشرة، وتحسب كنسبة من إجمالي الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويرمز لها بالرمز $X2$ ووحدتها نسبة مئوية، وتعتبر عن السياسة الجبائية كونها أداة تحصيل سهلة وتمس الجميع بما فيها القطاع غير الرسمي لأنها تحصل عبر الاستهلاك، لذا يفترض أن تكون علاقتها ضعيفة مع الاقتصاد الموازي سواء سلبية أو إيجابية لأنها لا تحفز التعامل الاقتصادي على النشاط في الظل.

- الضرائب المباشرة، وتحسب كنسبة من إجمالي الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويرمز له بالرمز $X3$ ووحدتها نسبة مئوية، وتعتبر عن السياسة الجبائية كونها أداة تحصيل أيضا تمس الدخل والأرباح وتؤثر بشدة على التصريح الضريبي، لذلك يفترض أن تؤثر إيجابيا على الاقتصاد الموازي.

المتغيرات الضابطة: وتتمثل في المتغير الوحيد:

- التهرب الضريبي، وبحسب كنسبة من إجمالي التهرب الضريبي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويرمز له بالرمز X_4 ووحدته نسبة مئوية، ويفترض أن يعكس العلاقة الموجبة بينه وبين الاقتصاد الموازي، لذلك هو متغير ضابط أكثر منه أداة من أدوات السياسة الجبائية بالرغم من كونه مرآة عاكسة لكفاءة وفعالية الإدارة الضريبية.

بناء على ما سبق، يتم تحديد الصيغة الرياضية للنموذج كما يلي:

$$Y = f(X_1, X_2, X_3, X_4)$$

الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات

بعد التعرف على المتغير التابع الذي يعبر عن الظاهرة محل الدراسة وتحديد المتغيرات المفسرة التي تتحكم في الظاهرة المدروسة والتي يتضمنها النموذج، وجمع بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بكل المتغيرات لفترات مختلفة والتي تم الحصول عليها من مصادرها الثانوية مثل قاعدة بيانات البنك الدولي.

تم الحصول على بيانات هذه الدراسة من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي¹ بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وقاعدة بيانات البنك الدولي² وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي³ وقاعدة بيانات الاقتصاد الدولي⁴ بالنسبة للاقتصاد الموازي محسوب بطريقة DGE من الفترة 1991 إلى 2023، ومنشورات المديرية العامة للتقديرات والسياسات DGPP بالنسبة لمتغيرات التحفيزات الجبائية للفترة 1995-2023 والضرائب المباشرة وغير المباشرة كقيم فعلية للفترة 1991-2023⁵، ومقال شباح ودحماني (2022) بالنسبة للتهرب الضريبي للفترة من 1991 إلى 2020⁶.

¹ <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?end=2024&locations=DZ&start=1993>

² <https://www.worldbank.org/en/research/brief/informal-economy-database>

³ <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2018/01/25/Shadow-Economies-Around-the-World-What-Did-We-Learn-Over-the-Last-20-Years-45583>

⁴ <https://www.worldeconomics.com/Informal-Economy/>

⁵ <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-ar>

⁶ <https://asjp.cerist.dz/en/article/191383>

البيانات بالتفصيل موضحة في الجدول التالي:

الجدول (2-3): معطيات الدراسة القياسية

السنوات	Y	X4	X1	X2	X3
1991	34,96%	5,42%	-	3,65%	6,15%
1992	36,14%	6,30%	-	3,81%	6,57%
1993	34,85%	5,67%	-	3,89%	6,53%
1994	35,00%	7,24%	-	4,14%	7,33%
1995	34,94%	8,20%	0,03%	4,05%	8,11%
1996	34,86%	8,21%	0,16%	4,87%	6,44%
1997	34,79%	8,78%	0,13%	5,27%	6,02%
1998	34,64%	9,06%	0,31%	5,42%	6,23%
1999	34,43%	8,80%	0,95%	4,58%	5,14%
2000	35,63%	10,60%	0,79%	3,96%	4,51%
2001	31,30%	9,52%	0,98%	3,90%	4,78%
2002	26,96%	10,60%	0,69%	4,54%	5,31%
2003	27,50%	11,10%	1,22%	4,10%	5,13%
2004	25,92%	8,26%	0,66%	4,13%	4,63%
2005	22,76%	9,00%	0,63%	3,98%	4,19%
2006	17,45%	8,25%	0,49%	3,75%	4,31%
2007	14,50%	6,63%	0,40%	3,52%	4,24%
2008	12,80%	4,50%	0,72%	3,66%	4,62%
2009	13,40%	6,88%	0,62%	4,31%	6,19%
2010	15,40%	4,91%	0,71%	3,74%	6,08%
2011	17,71%	4,08%	0,56%	3,28%	5,82%
2012	15,87%	3,57%	0,80%	3,71%	7,13%
2013	15,24%	4,70%	0,51%	4,03%	7,11%
2014	14,60%	4,87%	0,55%	3,97%	6,89%
2015	12,70%	6,37%	0,57%	4,39%	8,08%
2016	15,41%	6,16%	0,37%	4,51%	7,99%
2017	30,11%	6,57%	0,46%	4,70%	7,78%
2018	31,85%	5,98%	0,27%	4,82%	7,14%
2019	34,72%	7,31%	0,46%	4,89%	7,43%
2020	34,18%	5,42%	0,53%	4,97%	7,59%
2021	32,57%	-	0,28%	4,59%	6,39%
2022	30,93%	-	0,49%	3,92%	5,41%
2023	30,11%	-	0,39%	4,16%	6,23%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير دولية وإحصائيات وطنية ومنشورات علمية

تجدر الإشارة إلى أن البيانات المفقودة للسنوات بعد سنة 2020 إلى غاية 2023 لمتغير التهرب الضريبي أو التي قبل 1995 لمتغير التحفيزات الجبائية تم تقديرها باستخدام التنبؤ بالاتجاه العام وفق معادلة انحدارية خطية أو متعددة الحدود بواسطة برنامج EViews الإصدار 13.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

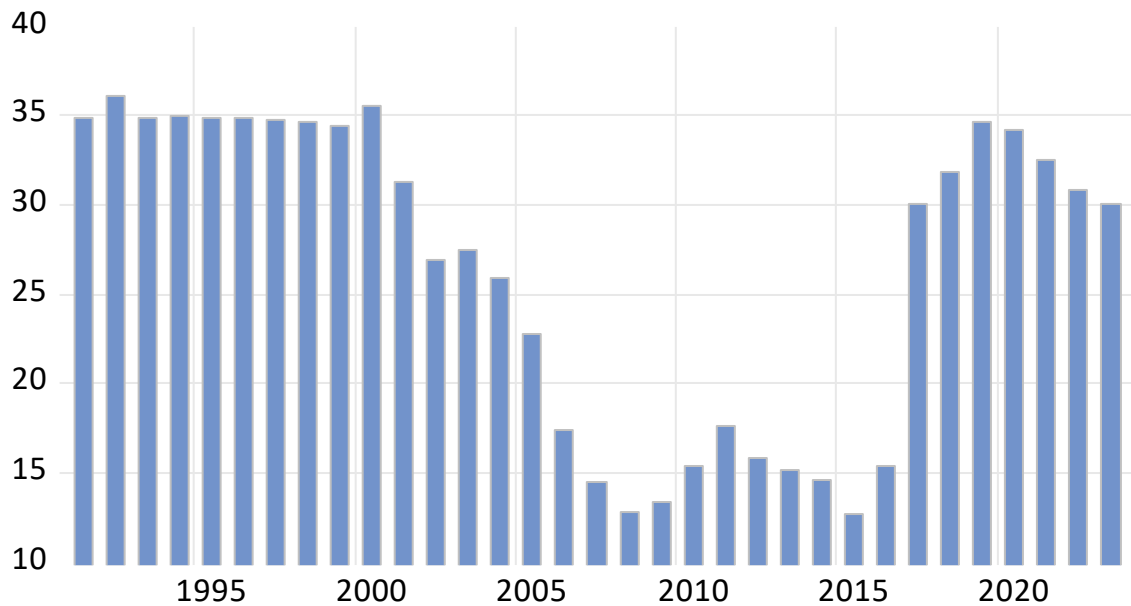
السلاسل الزمنية عادة تعاني من مشكلة جذر الوحدة، لذلك نحاول في هذا المطلب دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام الرسم البياني وكذا الاستعانة بمجموعة من الاختبارات الإحصائية لأجل تأكيد النتائج المتحصل عليها.

الفرع الأول: التحليل البياني لمتغيرات الدراسة

قبل تقدير النموذج المناسب، نقوم بتحليل ودراسة كل متغير على حده من خلال تتبع تطوراتها عبر الزمن.

1- الاقتصاد الموازي: يبين الشكل أدناه تطورات المتغير التابع نسبة الاقتصاد الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة من 1991 إلى غاية 2023.

الشكل (3-1): تطورات نسبة الاقتصاد الموازي للفترة 1991-2023



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews V13

يظهر الشكل رقم (3-1) أن تطورات الاقتصاد الموازي في الجزائر في فترة ثلاثة عقود ارتبط بتحولات كلية في هيكلية الاقتصاد وتقلبات الربع النفطي، وسياسات الضبط المالي كسياسة التقشف المسطرة ابتداء من سنة 2017.

خلال الفترة الممتدة من بداية التسعينيات إلى بداية الألفية، نلاحظ استقرارا نسبيا للاقتصاد الموازي حول مستوى مرتفع في حدود 35%، وهذا يعكس الطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائري في تلك المرحلة أين كان القطاع غير الرسمي يمثل ملاذا واسعا لفئة كبيرة من الفاعلين الاقتصاديين في ظل هشاشة الوضع الأمني وما ارتبط به من ضعف القطاع الإنتاجي الرسمي، خصوصية بعض مؤسسات القطاع العام وإفلاس بعضها الآخر، ارتفاع البطالة، وتعقيد المنظومة الجبائية والإدارية، هذا كله نتيجة تلقائية لبرامج التكيف الهيكلي التي شهدتها الجزائر في فترة التسعينيات التي أدت إلى انكماش القطاع الرسمي وتسريح العمال ما عزز انتقال النشاط إلى القنوات غير الرسمية.

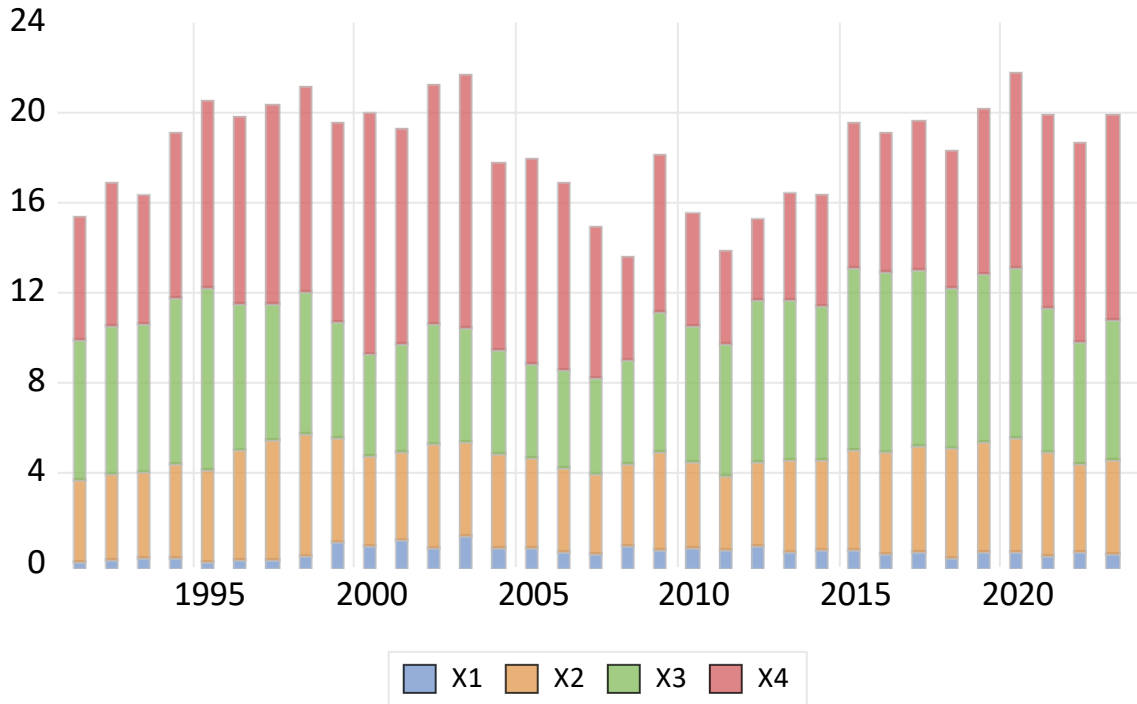
ابتداء من سنة 2001 إلى غاية 2008 يظهر اتجاه تنازلي واضح بلغ أدناه عند حدود 12% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تزامنت هذه المرحلة مع الطفرة النفطية وارتفاع الإنفاق العمومي بشكل كبير نتيجة سياسة الإنعاش الاقتصادي، ما يؤدي ضمينا إلى توسع السيولة خارج وداخل النظام المصرفي بسبب ضعف الأدوات المالية، لكن هذا لم يؤدي عكس التوقعات إلى انتشار التجارة الموازية رغم الاعتماد الواسع على النقد، يمكن تفسير ذلك بامتصاص الربح النفطي عبر قنوات إنتاجية رسمية بقدر أكبر مما تسرب إلى نشاطات موازية ذات طابع تجاري واستهلاكي.

من سنة 2009 إلى غاية 2016 نلاحظ وجود تقلبات بدأت بالارتفاع التدريجي في نسبة الاقتصاد الموازي ليعود إلى حدود 18% سنة 2011، ثم التراجع بشكل مستمر ليصل إلى أدنى مستوى بنسبة 12.7% سنة 2015، هذا التحول مرتبط أساسا بانخفاض أسعار النفط بعد 2014 وما ترتب عنه من انكماش في الإنفاق العمومي وتراجع السيولة التي كانت تغذي النشاط غير الرسمي، بالإضافة إلى الشروع في رقمنة قطاع الضرائب والمالية عموما، مع إدخال بعض الإصلاحات المصرفية ومحاولات الدولة لإعادة امتصاص الكتلة النقدية عبر النظام البنكي، كما ساهمت إجراءات تنظيم التجارة الخارجية ومحاربة الاستيراد الموازي في الحد من توسع الاقتصاد الموازي وإن ظل عند مستويات مرتفعة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

أكثر المراحل ارتفاعا امتدت من سنة 2017 إلى نهاية فترة الدراسة، وهذا قد يكون بسبب ضعف تعزيز آليات الرقابة الجبائية التي بقيت الجزائر فيها متخلفة بالرغم من اعتماد السلطات سياسات تضيق على السوق الموازية للعملة، تشديد الفوترة والرقابة على التجارة وإجراءات لدمج بعض الأنشطة ضمن الإطار الرسمي، لكن تسارع النمو الاقتصادي فتح المجال لإعادة تحرك القطاع الموازي. مما سبق، يتبين أن تطورات الاقتصاد الموازي في الجزائر له صبغة هيكلية مزمنة مرتبطة بقوة بثلاثة محددات أساسية: الربح النفطي والسيولة المتداولة خارج القطاع الرسمي، ضعف كفاءة النظام المالي في امتصاص هذه السيولة، وثالثا نقص صرامة الإدارة والمؤسسات الجبائية.

2- متغيرات السياسة الجبائية: يبين الشكل أدناه تطورات متغيرات السياسة الجبائية المتمثلة في التحفيزات الجبائية، الضرائب غير المباشرة، الضرائب المباشرة والتهرب الضريبي كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، الأعمدة المكسدة تعبر عن التركيب الجبائي الكلي للفترة من 1991 إلى غاية 2023.

الشكل (2-3): تطورات متغيرات السياسة الجبائية في الجزائر للفترة 1991-2023



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews V13

بصفة عامة، يتضح أن السياسة الجبائية في الجزائر لم تكن محايدة تجاه سلوك المتعاملين الاقتصاديين، بل ساهم تركيبها نفسه في إعادة إنتاج الاقتصاد الموازي بدل احتوائه، وهو ما يظهر من التفاوت بين وزن التحفيزات الجبائية من جهة، ومستوى التهرب الضريبي والضرائب المباشرة من جهة أخرى.

التحفيزات الجبائية تمثل أضعف مكون في التركيبة الجبائية للجزائر على طول فترة الدراسة، إذ بقيت نسبتها منخفضة ومستقرة نسبيا مع زيادات طفيفة في بعض السنوات، خاصة بداية الألفية، دون أن ترقى إلى تحفيز واسع أو منهجي، هذا الضعف يعكس المحدودية النسبية لاعتماد الدولة على أدوات الإدماج الطوعي للنشاط غير الرسمي، ويشير إلى أن السياسة الجبائية ركزت أكثر على التحصيل بدل تشجيع التحول نحو الاقتصاد الرسمي، ومقارنة مع بقية متغيرات السياسة الجبائية يظهر أن وزن التحفيزات الجبائية غير كاف لتعويض الأثر السلبي لارتفاع العبء الضريبي سواء الضرائب المباشرة أو غير المباشرة، ما يقلل من قدرتها على تقليص حجم الاقتصاد الموازي.

أما الضرائب غير المباشرة فتتسم بمستوى متوسط واستقرار نسبي عبر فترة الدراسة، مع اتجاه تصاعدي طفيف في بعض السنوات، هذا السلوك يعكس اعتماد الدولة على هذا النوع من الضرائب باعتباره سهل التحصيل وأقل عرضة للتهرب مقارنة بالضرائب المباشرة، غير أن استقرار هذا المتغير قد يعني عدم فعاليته في محاربة الاقتصاد الموازي، إذ إنه لا يؤثر مباشرة على قرار المتعاملين الاقتصاديين بالتصريح أو عدمه، بل يعمل أساسا كأداة لتعويض ضعف التحصيل الجبائي المباشر، وعليه فإن دوره في تقليص الاقتصاد الموازي يبدو محدودا نسبيا.

في المقابل، تشكل الضرائب المباشرة أحد الأعمدة الأساسية للإيرادات الجبائية، ويتضح من الشكل أنها تعرف تقلبات كبيرة نسبيا ووزنا مرتفعا في التركيبة الجبائية للجزائر، هذه الخصائص تعكس حساسية هذا النوع من الضرائب للظروف الاقتصادية والخيارات السياسية الجبائية، كما توحي بأن أي تشديد في الضرائب المباشرة قد يولد رد فعل سلبي لدى الأفراد والمؤسسات يتمثل في التهرب وعدم التصريح أو التحول نحو النشاط غير الرسمي مباشرة، ويلاحظ من خلال المقارنة عبر فترات الدراسة أن ارتفاع الضرائب المباشرة غالبا ما يتزامن مع مستويات مرتفعة من التهرب الضريبي ما يشير إلى علاقة طردية محتملة بين المتغيرين.

التهرب الضريبي يظهر كأكثر المكونات تقلبا داخل التركيبة الجبائية لدراستنا، وهو ما يعكس اتساع نسبة الاقتصاد الموازي وضعف الامتثال الجبائي، حيث ارتفاع هذا المتغير مقارنة بالتحفيزات الجبائية يدل على أن خيار العقوبات الجبائية يفوق خيار التحفيزات، وأن السياسة الجبائية لم تنجح في بناء حوافز كافية للاندماج في الاقتصاد الرسمي، كما أن تحرك التهرب الضريبي بشكل متزامن مع الضرائب المباشرة يؤكد أن التهرب ليس ظاهرة معزولة بل نتيجة مباشرة لتركيبة جبائية غير متوازنة وخلل اقتصادي واجتماعي هيكلي.

الفرع الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

1- التحليل الإحصائي للمتغيرات: تحتم الدراسة الإحصائية للمتغيرات المعنية بوصف المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغير على حده والمقارنة فيما بينها، النتائج مبينة في الجدول رقم (3-3):

الجدول (3-3): بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج

المتغيرات المؤشرات	X4	X3	X2	X1	Y
المتوسط	7.347803	6.166606	4.218634	0.494046	26.49266
أعلى قيمة	11.10361	8.108862	5.424448	1.217585	36.14000
أدنى قيمة	3.572092	4.186509	3.281738	0.026324	12.70496
الانحراف المعياري	1.985212	1.199886	0.516594	0.279190	8.813102

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews V13

من الإحصائيات المبينة في الجدول رقم (3-3) وبالتفصيل في الملحق رقم (2) يمكن أن نلاحظ أولا أن الاقتصاد الموازي في الجزائر يتميز بمتوسط مرتفع نسبيا في فترة الدراسة بلغ حوالي 26.49% من الناتج المحلي الإجمالي، مع بلوغه قيمة قصوى فاقت 36% وقيمة دنيا قاربت 12.7%، هذا الاتساع بين الحدين الأعلى والأدنى إلى جانب انحراف معياري كبير بلغ 8.81 يدل

على أن الاقتصاد الموازي في الجزائر ظاهرة متقلبة وغير مستقرة وتتأثر بأي تغير في السياسة الجبائية والظروف الاقتصادية للجزائر ومحيطها الدولي عموما، حيث إن ارتفاع درجة التباين يعكس حساسيته تجاه العوامل المؤثرة فيه.

بالنسبة للتحفيزات الجبائية يظهر أنها أضعف متغيرات السياسة الجبائية من حيث المتوسط، إذ لم تتجاوز نسبة 0.49% من الناتج المحلي الإجمالي، مع قيمة قصوى محدودة بلغت 1.22% وقيمة دنيا شبه منعدمة بلغت 0.026%، هذا الضعف هو في الواقع هيكلي وليس وليد الظروف يؤكد قيمة الانحراف المعياري المنخفض نسبيا الذي بلغ 0.28، ما يشير إلى أن التحفيزات الجبائية لم تعرف توسعا كبيرا أو تغيرات جوهرية طيلة الفترة من 1991-2023، وبالمقارنة مع باقي المتغيرات يتضح أنها لم تستعمل كأداة فعالة ودائمة لدمج النشاط غير الرسمي.

في المقابل، تتمتع الضرائب غير المباشرة بمتوسط أعلى نسبيا بلغ حوالي 4.22% من الناتج المحلي الإجمالي، مع نطاق تقلب ضيق نسبيا بين أدنى قيمة 3.28% وأعلى قيمة 5.42%، كما أن الانحراف المعياري الضعيف جدا الذي بلغ 0.52 يعكس استقرار هذا النوع من الضرائب في الجزائر في فترة الدراسة، هذه الخصائص تشير إلى أن الضرائب غير المباشرة تمثل موردا جبائيا ثابتا وأقل عرضة للتقلب أو التهرب مقارنة بالضرائب المباشرة، غير أن هذا الاستقرار عند مقارنته بمستوى الاقتصاد الموازي المرتفع يوحي بأن فعاليتها في تقليصه محدودة، لأنها تركز أساسا ضمن التركيبة الجبائية للجزائر كأداة تحصيل أكثر منها أداة للسياسة الجبائية تعمل على تغيير سلوك المتعاملين الاقتصاديين.

أما الضرائب المباشرة فسجلت متوسطا أعلى من الضرائب غير المباشرة بلغ حوالي 6.17% من الناتج المحلي الإجمالي، مع قيمة قصوى فاقت 8.1% وقيمة دنيا قاربت 4.19%، كما يلاحظ أن انحرافها المعياري صغير نوعا ما بقيمة 1.20 لكنه أعلى من نظيره لدى الضرائب غير المباشرة، ما يدل على تقلبات أكبر وحساسية أعلى تجاه الظروف الاقتصادية والسياسة الجبائية المسطرة من طرف الدولة، وعند مقارنتها بإحصاءات الاقتصاد الموازي يمكن الاستنتاج أن هذا التذبذب قد يولد حوافز للتهرب من النشاط الرسمي، وهو ما يجعل الضرائب المباشرة عاملا لتوسع الاقتصاد الموازي بدل تقليصه.

أخيرا، يظهر التهرب الضريبي متوسطا مرتفعا نسبيا بلغ 7.35% وهو الأعلى بين المتغيرات الجبائية، إضافة إلى قيمة قصوى كبيرة فاقت 11.10% لكن بانحراف معياري مرتفع نسبيا بلغ 1.99، كل هذا يعكس اتساع ظاهرة التهرب وفي الوقت نفسه عدم استقرارها، كما يؤكد أن التهرب الضريبي يمثل عنصرا هيكليا في النشاط الاقتصادي الجزائري خاصة بعد سنة 1990، وعند مقارنته مع التحفيزات الجبائية نلاحظ التفاوت الضخم بين سلوك التهرب ومنطق التحفيز، حيث يفوق الأول الثاني بأضعاف ما يعزز فرضية العلاقة الطردية بين التهرب الضريبي وحجم الاقتصاد الموازي.

2- مصفوفة الارتباط بين المتغيرات: في سبيل دراسة العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وجب أولا التحقق من وجود علاقة بين المتغيرات بواسطة تحليل معاملات الارتباط بيرسون.

الجدول (3-4): الارتباطات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

المتغيرات	Y
X1	-0.353446*
X2	0.444551***
X3	0.091180
X4	0.527346***

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews V13

حيث: *** دال إحصائيا عند درجة المعنوية 1%، ** دال إحصائيا عند درجة المعنوية 5%، * دال إحصائيا عند درجة المعنوية 10%.

يتضح من الجدول رقم (3-4) والملحق رقم (3) أن للمتغيرات المستقلة علاقات ارتباط بعضها موجبة مع المتغير التابع ماعدا متغير التحفيزات الجبائية، حيث نسجل وجود علاقة عكسية متوسطة وذات دلالة إحصائية عند درجة المعنوية 5% بين المتغير المستقل نسبة التحفيزات الجبائية والمتغير التابع نسبة الاقتصاد الموازي بدرجة ارتباط فاقت 35%.

في حين أن العلاقة كانت طردية متوسطة وذات دلالة إحصائية عند درجة المعنوية 1% بين المتغير المستقل الثاني نسبة الضرائب غير المباشرة والمتغير التابع نسبة الاقتصاد الموازي بدرجة ارتباط بلغت 44.4%، في نفس الاتجاه العلاقة طردية وأقوى بين المتغير الضابط نسبة التهرب الضريبي ونسبة الاقتصاد الموازي بنسبة 52.7% ودالة إحصائية عند درجة المعنوية 1%.

أما المتغير المستقل الثالث نسبة الضرائب المباشرة فعلاقته ضعيفة جدا وغير ذات دلالة إحصائية مع المتغير التابع بدرجة ارتباط لم تتعد 9.11%، هذا ما يوحي بأن العلاقة بينهما ليست خطية، بل تتضمن فجوات زمنية مثلما سننفذه مع نموذج ARDL الذي سنعتمده في دراستنا.

الفرع الثالث: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

تعتبر مرحلة تحليل ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة مرحلة أولية وأساسية من أجل معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيمها في الفترات الزمنية المختلفة، بالإضافة إلى ذلك تمكننا من تحديد طريقة التعامل مع مكونات المتغيرات بهدف تحديد النموذج المناسب لقياس علاقات التأثير بينها، توجد ثلاث اختبارات شهيرة وهي: اختبار ADF (ديكي فولر المطور)، PP (فيليبس بيرون) و KPSS (Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, and Shin)، لكنها تفقد فعاليتها في العينات الصغيرة مثل عينة دراستنا (32 مشاهدة) إلا اختبار PP لأنه اختبار لامعلمي فعال في العينات المحدودة، لذلك سنعتمد في دراستنا على

اختبار PP بالإضافة إلى مصور الارتباط أو ما يسمى اختبار (1978) Ljung-Box المبني على إحصائية Q، باعتباره من أحسن الاختبارات في العينات الصغيرة، وهذا لمتغيرات الدراسة الثلاثة، وجاءت النتائج كما يلي:

1- اختبارات مصور الارتباط: بملاحظة بيان دالة الارتباط الذاتي والجزئي للسلاسل الزمنية المبينة في الملاحق من (4-12)، ومن خلال القراءة الإحصائية للدالتين AC & PAC، حيث إذا كانت معاملات دالة الارتباط معنويا لا تختلف عن الصفر من أجل كل قيمة ($K > 0$) نقول على السلسلة أنها مستقرة، وإذا كان العكس فتكون السلسلة غير مستقرة، حيث يتم اختبار درجة التأخير المناسبة بقسمة عدد المشاهدات على ثلاثة ($11 \simeq 30 / 3$).

الجدول (3-5): اختبارات الاستقرار لمتغيرات الدراسة باستخدام مصور الارتباط

القرار	القيمة الاحتمالية لإحصائية Q		المتغيرات
	بعد الفرق الأول	في المستوى	
I(1)	0.393	0.0001	Y
?	0.0001	0.0001	X1
I(1)	0.185	0.0001	X2
I(1)	0.199	0.0001	X3
I(1)	0.525	0.0001	X4

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews V13

لأجل دقة النتائج نعتمد على اختبار Ljung-Box والذي يستعمل لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات الارتباط الذاتي ذات الفجوات $K = 11$ ، حيث توافقت إحصائية الاختبار المحسوبة LB بأخر قيمة في العمود Q-Stat في مصور الارتباط المستخرجة من الملاحق والمبينة في الجدول رقم (5)، حيث تعطى العلاقة الإحصائية لهذا الاختبار بالصيغة التالية:

$$\chi^2 \longrightarrow LB = n(n+2) \sum_{k=1}^n \left(\frac{\hat{P}_k^2}{n-k} \right)$$

ويقوم الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

$$LB_{cal} < \chi^2 \quad P_i = 0 \quad H_0:$$

$$LB_{cal} > \chi^2 \quad P_i \neq 0 \quad H_1:$$

أي، إذا كانت LB المحسوبة أقل من LB المجدولة، فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي لا تختلف عن الصفر وبذلك تكون السلسلة مستقرة، وإذا كانت LB المحسوبة أكبر من LB المجدولة، فإننا نرفض فرضية العدم ونتجه لقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي تختلف عن الصفر وبذلك تكون السلسلة غير مستقرة. لتيسير قراءة النتائج نعتمد على القيمة الاحتمالية لإحصائية Q، مثلما يظهر الجدول رقم (5) أن كل المتغيرات لم تستقر في مستواها الأصلي، حيث القيم الاحتمالية تقل عن درجة المعنوية 5% المعتمدة في دراستنا، كما يظهر من الجدول أنها استقرت بعد الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ماعدا المتغير X1 أين لم يبين الاختبار درجة استقراره حتى بعد الفرق الأول، لذا ستكون اختبارات جذر الوحدة أكثر كفاءة لتحديد درجة تكامله.

2- اختبارات جذر الوحدة: من شروط استقرارية السلاسل الزمنية أن تكون السلسلة تتذبذب حول وسط حسابي ثابت وتباين ليس له علاقة بالزمن¹، مع العلم أن من أسباب عدم الاستقرارية وجود مركبة الاتجاه العام أو المركبة الفصلية في السلسلة وهو ما لا يمكن الكشف عنه بواسطة اختبار مصور الارتباط، لذا نحاول في هذا العنوان التأكد من النتائج المتوصل إليها سابقا بالاستعانة باختبارات جذر الوحدة لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة، ومن بين الاختبارات نركز على اختبار فيليبس بيرون باعتباره الأنجع في العينات الصغيرة بالإضافة لأخذه في الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي واختلاف تباين الأخطاء.

بعد التعرف على أن السلاسل الزمنية غير مستقرة بواسطة اختبار مصور الارتباط، نستعين أيضا باختبار فيليبس بيرون للتأكد من ذلك، وبما أنه يعتمد على منهجية تركز على تقدير ثلاثة (03) نماذج إحصائية مختلفة وهي: Intercept، Trend، and intercept، None، كل نموذج عبارة عن انحدار ذاتي بدرجات تأخير تحدد وفق معايير المعلومات (AIC, BIC, HQ)، ولإجراء هذا الاختبار نقوم بتقدير معاملات النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) واختبار الدلالة الإحصائية للمتغير الديناميكي بإحصائية τ وفق فرضيتي الاختبار:

$$H_0: \lambda = 0 \Rightarrow \phi=1 \quad \text{وجود جذر وحدوي}$$

$$H_1: \lambda \neq 0 \Rightarrow \phi \neq 1 \quad \text{عدم وجود جذر وحدوي}$$

نتطرق مباشرة لعملية التقدير، ونتائج الاختبار ملخصة في الجدول الموالي والملاحق رقم (13-18). من خلال قراءة الجدول أدناه يتبين أن القيمة الاحتمالية لإحصائية τ في نموذج القاطع والاتجاه العام لكل المتغيرات الخمسة أكبر من درجة المعنوية 5%، وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على أن المتغيرات تحتوي جذر وحدوي، أي أنها غير مستقرة في مستواها الأصلي، وحتى في باقي النماذج الإحصائية: بقاطع، ودون قاطع ولا اتجاه عام.

لكن نسجل أن المتغيرات استقرت كلها بعد الفرق الأول في النماذج الإحصائية الثلاثة وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1) عند درجة المعنوية 5%، وهي النتيجة التي توصلنا لها سابقا بواسطة اختبار مصور الارتباط.

¹ Melard GUY , Méthodes de prévision à court terme, Bruxelles : Edition Ellipses, 1990, p282.

الجدول (3-6): دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار فيليبس بيرون

المتغيرات	النماذج	القيمة الاحتمالية لإحصائية T	
		في المستوى	بعد الفرق الأول
Y	باتجاه وقاطع	0.9217	0.0259
	بقاطع	0.5397	0.0078
	دون اتجاه ولا قاطع	0.4250	0.0004
X1	باتجاه وقاطع	0.2872	0.0001
	بقاطع	0.0569	0.0001
	دون اتجاه ولا قاطع	0.3677	0.0001
X2	باتجاه وقاطع	0.3754	0.0008
	بقاطع	0.1284	0.0001
	دون اتجاه ولا قاطع	0.7158	0.0001
X3	باتجاه وقاطع	0.6688	0.0014
	بقاطع	0.3814	0.0002
	دون اتجاه ولا قاطع	0.5827	0.0001
X4	باتجاه وقاطع	0.6496	0.0005
	بقاطع	0.3605	0.0001
	دون اتجاه ولا قاطع	0.7213	0.0001

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews V13

وعليه، وحسب منهجية الاقتصاد القياسي، أنه في حالة وجود متغيرات الدراسة في نفس درجة التكامل لا بد من المرور إلى اختبارات التكامل المشترك وفق منهجية إنجل غرانجر أو جوهانسن، وبالنظر لصغر حجم العينة فإننا سنعتمد هذه الأخيرة في المطلب التالي.

المطلب الثالث: التكامل المشترك جوهانسن

لتحديد عدد أشعة التكامل المشترك، اقترح Johansen and Juselius إجراء اختبارين، الأول اختبار الأثر λ_{Trace} لاختبار فرضية أن هناك على الأكثر q من أشعة التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد $r = q$ ، وتحسب إحصائية هذا الاختبار من العلاقة التالية¹:

$$\lambda_{Trace} = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث هي $\lambda_p, \lambda_{p-1}, \dots, \lambda_{r+1}$ أصغر قيم الأشعة الذاتية $p - r$ ، ومثلما رأينا في المبحث الأول في هذا الفصل فإن فرضية العدم تنص على وجود عدد من أشعة التكامل المشترك يساوي على الأكثر r ، أي عدد الأشعة يقل أو يساوي r .

أما الاختبار الثاني فهو اختبار القيمة الذاتية العظمى والتي تحسب λ_{max} إحصائيته بالعلاقة التالية:

$$\lambda_{max}(r; r+1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

يجرى اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من أشعة التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود $r + 1$ من أشعة التكامل المشترك.

الفرع الأول: تحديد درجة التأخير المثلى

بعد التأكد من أن جميع السلاسل متكاملة من نفس الدرجة أي $I(1)$ ، لابد من إجراء اختبار التكامل المشترك جوهانسن، لذا في هذه المرحلة نقوم بتحديد درجة التأخير المناسبة لتقدير النموذج باستخدام ستة معايير للمفاضلة، وتكون الدرجة الأفضل هي تلك التي تجمع لنا أكبر عدد من المؤشرات ذات القيم الدنيا مع التركيز على معيار شوارتز (SC) لأنه الأحسن في العينات الصغيرة نسبياً.

¹ Alkhatib Alkswani, M., & Al-Towaijari, H. A. (1999). Cointegration, error correction and the demand for money in Saudi Arabia. *Economia Internazionale/International Economics*, 52(3), 299-308.

الجدول (3-7): اختيار درجة التأخير المناسب لاختبار التكامل المشترك جوهانسن

المؤشرات التأخيرات	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	340.3213	NA	1.35e-16	-22.35475	-22.12122	-22.28004
1	421.6135	130.0675*	3.24e-18	-26.10756	-24.70637*	-25.65931*
2	450.2228	36.23850	2.97e-18*	-26.34819	-23.77932	-25.52639
3	477.7746	25.71502	3.87e-18	-26.51831*	-22.78178	-25.32296

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews V13

بالنظر إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (3-7) وبالتفصيل في الملحق رقم (19) يتبين أن الدرجة المثلى للتقدير هي الدرجة الأولى $Lag = 1$ التي توافقت أقل قيمة لمعيار (SC) وأغلب المؤشرات الأخرى (HQ, LR).

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك جوهانسن

قبل تقدير نموذج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك نحدد النموذج الإحصائي المناسب من بين ثمانية نماذج يوفرها برنامج Eviews، حيث حسبنا بيناه في الجدول رقم (3-1) فإن النموذج المناسب هو النموذج الثالث بوجود حد ثابت في علاقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ دون اتجاه عام، وعليه نقدر نموذج اختبار جوهانسن والتي تظهر نتائجها في الجدول رقم (3-8) والملحق رقم (20) إلى أنه حسب اختبار الأثر λ trace يوجد أربعة أشعة للتكامل المشترك، أي أنه لا يمكن رفض فرضية عدم القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، حيث بتحقيق الحالة الاستثنائية التي تتساوى فيها عدد القيود بعدد المتغيرات ($r = q$) أين تتنافى مع وجود أي علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى.

الجدول (3-8): اختبار التكامل المشترك جوهانسن

عدد أشعة التكامل المشترك	إحصائية الأثر	القيمة الاحتمالية لإحصائية الأثر
0	108.0639	0.0000
1	70.33448	0.0001
2	37.02364	0.0062
3	17.26591	0.0268
4	7.443586	0.0064

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews V13

لذلك لا يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية جوهانسن لقياس العلاقة الديناميكية في الأجل القصير والعلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، وعليه نتوجه لمنهجية أخرى لقياس علاقة التكامل المشترك تكون أكثر فعالية من طريقة جوهانسن في العينات الصغيرة نسبياً، وهي منهجية اختبار الحدود Bounds test ونموذج الانحدار الذاتي بفجوات زمنية موزعة .ARDL

المبحث الثالث: التقدير القياسي لنموذج ARDL ومناقشة النتائج واختبار الفرضيات

في هذه الخطوة نسعى إلى تقدير نموذج الدراسة القياسية بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS وفق منهجية اختبار الحدود ونموذج ARDL، حيث المعادلة الناتجة عن هذه المنهجية تبين العلاقة الدالية التي تربط المتغير التابع نسبة الاقتصاد الموازي من الناتج المحلي الإجمالي (Y)، مع المتغيرات المفسرة نسبة التحفيز الجبائية من الناتج المحلي الإجمالي (X1)، ونسبة الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي (X2)، ونسبة الضرائب المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي (X3)، والمتغير الضابط نسبة التهرب الضريبي من الناتج المحلي الإجمالي (X4).

العلاقة الدالية تتضمن معاملات الأجل الطويل ومعاملات الأجل القصير، بالإضافة إلى معامل تصحيح الخطأ في الجزائر خلال فترة الدراسة 1991-2023.

المطلب الأول: تقدير نموذج ARDL

الفرع الأول: تحديد النموذج الإحصائي المناسب

لأجل اختيار النموذج الإحصائي المناسب لتقدير نموذج ARDL الذي يعطينا أفضل النتائج التي تقيس العلاقات بين متغيرات دراستنا، نقوم بالاختيار بين خمسة (5) نماذج إحصائية وفق معايير المعلومات (AIC, BIC, HQ) لاختيار درجات التأخير المثلى، بالإضافة إلى معامل التحديد المصحح والدلالة الإحصائية وفق إحصائية ستودنت لاختبار المتغيرات المضافة الاتجاه العام أو الحد الثابت.

الجدول رقم (3-9): اختيار النموذج الإحصائي المناسب

النماذج الإحصائية	معايير المعلومات			معامل التحديد المصحح	الدلالة الإحصائية للاتجاه العام/الثابت	التأخيرات المثلى
	AIC	BIC	HQ			
نموذج الاتجاه العام	2.95653	3.80519	3.22232	0.931277	0.0001	ARDL(2,3,4,3,4)
نموذج الاتجاه العام المقيد	2.88756	3.68908	3.13859	0.937004	0.0001	ARDL(2,3,4,3,4)
نموذج الحد الثابت	3.88146	4.68298	4.13249	0.829799	0.0001	ARDL(2,4,4,2,4)
نموذج الحد الثابت المقيد	3.81250	4.56687	4.04876	0.842891	-	ARDL(2,4,4,2,4)
نموذج دون ثابت والاتجاه عام	4.86266	5.05126	4.92173	0.465805	-	ARDL(2,1,0,1,0)

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews V13

النتائج مبينة في الملاحق (21-25) والجدول أعلاه يلخص أهم المخرجات، نلاحظ أن أفضل نموذج إحصائي هو النموذج المقيد باتجاه عام نظرا للمؤشرات التالية:

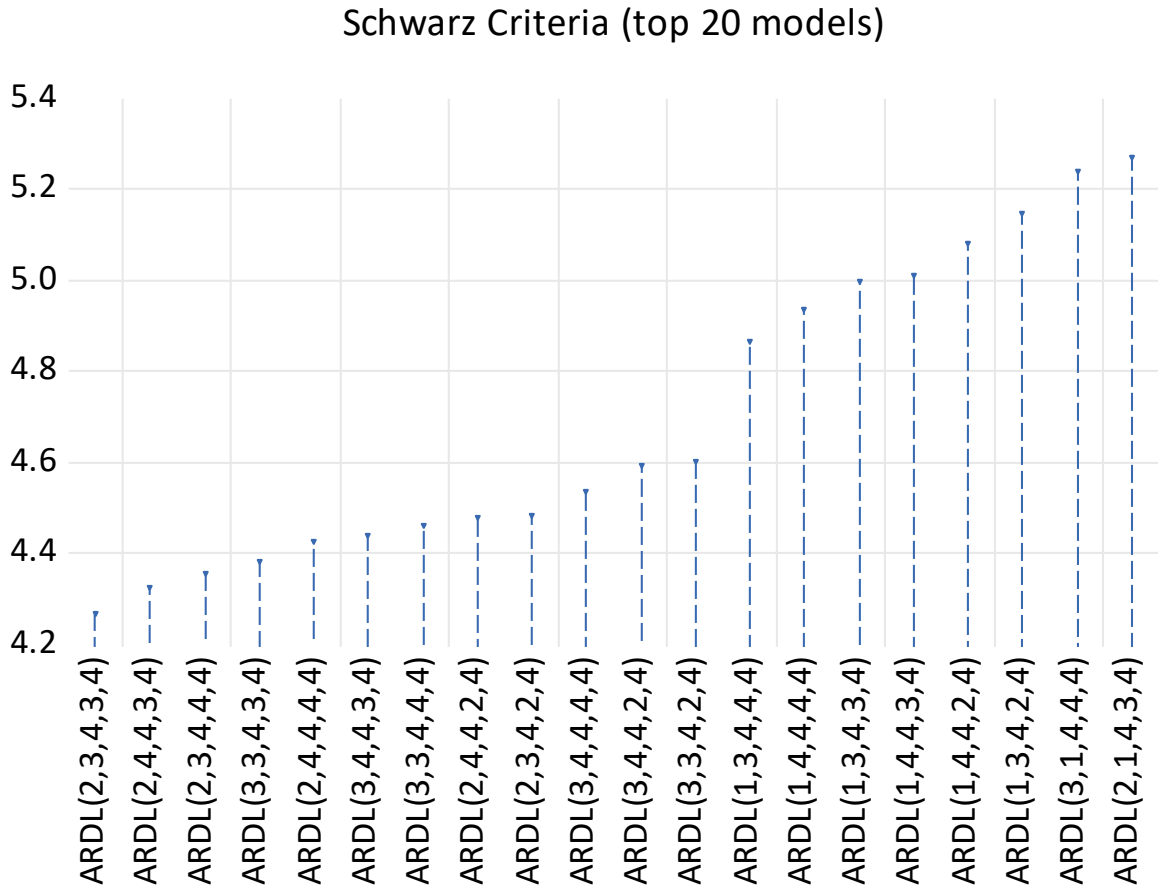
أولاً- الدلالة الإحصائية عند درجة المعنوية 5% للمتغيرات المضافة وهي الاتجاه العام بقيمة احتمالية لإحصائية ستودنت تساوي 0.0001، والحد الثابت بقيمة احتمالية تساوي 0.0001.

ثانياً- معامل التحديد المصحح، أين نجد أن 93.70% من تغيرات المتغير التابع مفسرة بالمتغيرات المستقلة، وهي أعلى قدرة تفسيرية مقارنة بباقي النماذج الإحصائية.

ثالثاً- معايير المعلومات تشير إلى أن أدنى قيمة لمعايير AIC و BIC و HQ تم تسجيلها في النموذج المقيد باتجاه عام بقيمة 2.887 و 3.689 و 3.138 على الترتيب.

وعليه، فالنموذج المناسب لمعطيات ومتغيرات دراستنا هو الذي يتضمن حد ثابت واتجاه عام مقيد، وبالتركيز على معيار شواترز فإن النموذج المختار يأخذ الفجوات الموزعة التالية $ARDL(2,3,4,3,4)$ حسبما هو مبين في الشكل الموالي والملحق رقم (26).

الشكل (3-3): اختيار درجة التأخير المناسب لنموذج ARDL



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews V13

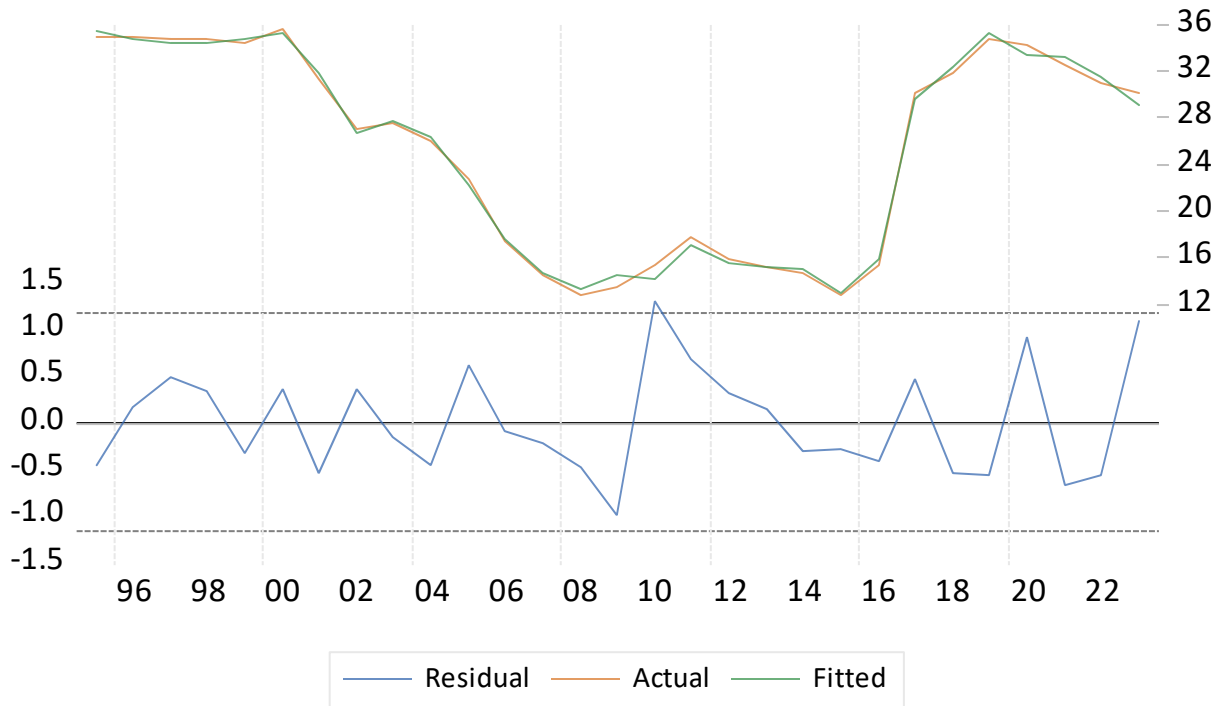
نتائج تقدير النموذج مبينة في الملحق رقم (27)، معاملها تتشكل من الحد الثابت، والاتجاه العام ومعاملات المتغيرات التالية:

- تأخيرين اثنين للمتغير الديناميكي Y .
- ثلاث تأخيرات للمتغير المستقل الأول X_1 .
- أربع تأخيرات للمتغير المستقل الثاني X_2 .
- ثلاث تأخيرات للمتغير المستقل الثالث X_3 .
- أربع تأخيرات للمتغير الضابط X_4 .

الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية

قبل تحليل نتائج التقدير، لابد من التأكد من الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج وذلك من خلال فحص البواقي التي ينبغي أن تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى العادية.

الشكل (3-4): بواقي تقدير نموذج $ARDL(2,3,2,0,1)$

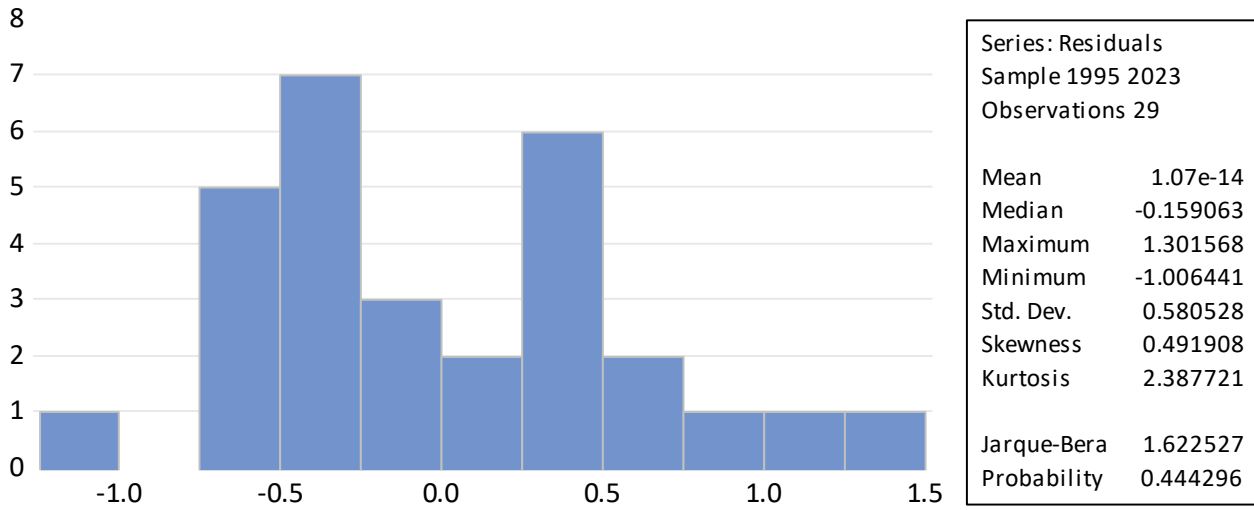


المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews V13

يظهر من الشكل أعلاه أن الفرق بين القيم الفعلية والتقديرية التي تمثل بواقي التقدير تتحرك بعشوائية وبتباين ثابت، مما يشير إلى تحقق الشروط الأساسية لطريقة OLS، لأجل التأكد من ذلك نقدم الاختبارات التالية:

أولاً- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: يقرر اختبار جاك بيرا ما إذا كانت بواقي التقدير تتوزع طبيعياً أم لا؟ حيث قبول فرضية العدم يعني أن البواقي تتوزع طبيعياً وهو شرط ضروري في العينات الصغيرة مثل عينة هذه الدراسة التي لا تتعدى 33 مشاهدة.

الشكل (3-5): اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج $ARDL(2,3,4,3,4)$



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews V13

نلاحظ في الشكل رقم (3-5) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار تساوي 0.444 والتي تتجاوز درجة المعنوية 5%، وبالتالي قبول فرضية عدم التنص على أن البواقي تتوزع طبيعياً كما يؤكد الشكل الجرسى لتوزيع الأخطاء في الشكل أعلاه.

ثانياً- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء: لأجل اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء نحري اختبار LM الذي تنص فرضية عدم لإحصائية الاختبار عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير.

الجدول (3-10): اختبار الارتباط الذاتي لبواقي نموذج $ARDL(2,3,2,0,1)$

الاختبار	الإحصائية	القيمة الاحتمالية
LM	فيشر	0.5468
	كاي تربيع	0.0115

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews V13

من خلال الجدول رقم (3-10) والملحق رقم (28) نرى أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر تساوي 0.546، وهي أكبر من 5% درجة المعنوية، وبالتالي لا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، بالرغم من أن القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي تربيع تساوي 0.011 وبالتالي شبهة وجود المشكلة.

يمكن حل إشكال هذا التناقض الظاهري باختبار مصور الارتباط الذي يظهر في الشكل الموالي، أين تساوي القيمة الاحتمالية لإحصائية Q في التأخير 11 نسبة 0.397 وهي أكبر من 5% درجة المعنوية وبالتالي استقلالية بواقي التقدير.

الشكل (3-6): اختبار مصور الارتباط لبواقي نموذج ARDL (2,3,4,3,4)

Date: 02/09/26 Time: 03:22

Sample: 1995 2023

Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 -0.180	-0.180	1.0393	0.308
		2 -0.241	-0.283	2.9739	0.226
		3 0.135	0.032	3.6058	0.307
		4 -0.283	-0.353	6.4923	0.165
		5 0.042	-0.054	6.5572	0.256
		6 0.034	-0.195	6.6024	0.359
		7 0.005	0.013	6.6034	0.471
		8 -0.019	-0.207	6.6184	0.578
		9 -0.116	-0.184	7.2256	0.614
		10 0.149	-0.037	8.2802	0.601
		11 -0.257	-0.445	11.571	0.397
		12 0.063	-0.170	11.781	0.463

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews V13

ثالثاً- اختبارات ثبات تباين الأخطاء: يتحقق اختبار وايت من ثبات أو اختلاف تباين الأخطاء، حيث تنص فرضية العدم تحقق فرضية ثبات تباين الأخطاء.

الجدول (3-11): اختبار وايت لثبات تباين بواقي نموذج ARDL (2,3,4,3,4)

الاختبار	الإحصائية	القيمة الاحتمالية
فيشر	1.012279	0.5337
كاي تربيع	21.81616	0.4102

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews V13

يظهر من الجدول رقم (3-11) والملحق رقم (29) أن تباين الأخطاء متجانس حسب القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي تربيع وكذا إحصائية فيشر التي تساوي 0.410 و 0.533 على التوالي، وهي أكبر من 5% درجة المعنوية، وبالتالي لا وجود لمشكلة اختلاف التباين بين بواقي التقدير.

الفرع الثالث: اختبارات الحساسية

بعد فحص بواقي التقدير والتحقق من توفر شروط صلاحية نموذج ARDL، نقوم باختبارات الحساسية التي تثبت حصانة النموذج أمام أي تغيرات هيكلية محتملة، وتثبت جودة توصيف النموذج الإحصائي.

أولاً- اختبار جودة التوصيف: يقرر اختبار RESET ما إذا كان النموذج المقدر محدد بصفة جيدة، دون إضافة أو حذف متغيرات مهمة ضمن المتغيرات المستقلة، حيث قبول فرضية عدم تفيد أن النموذج جيد التوصيف مما يزيد من صدقية الاعتماد على نتائج التقدير.

الجدول (12-3): اختبار رامسي لجودة توصيف نموذج $ARDL(2,3,4,3,4)$

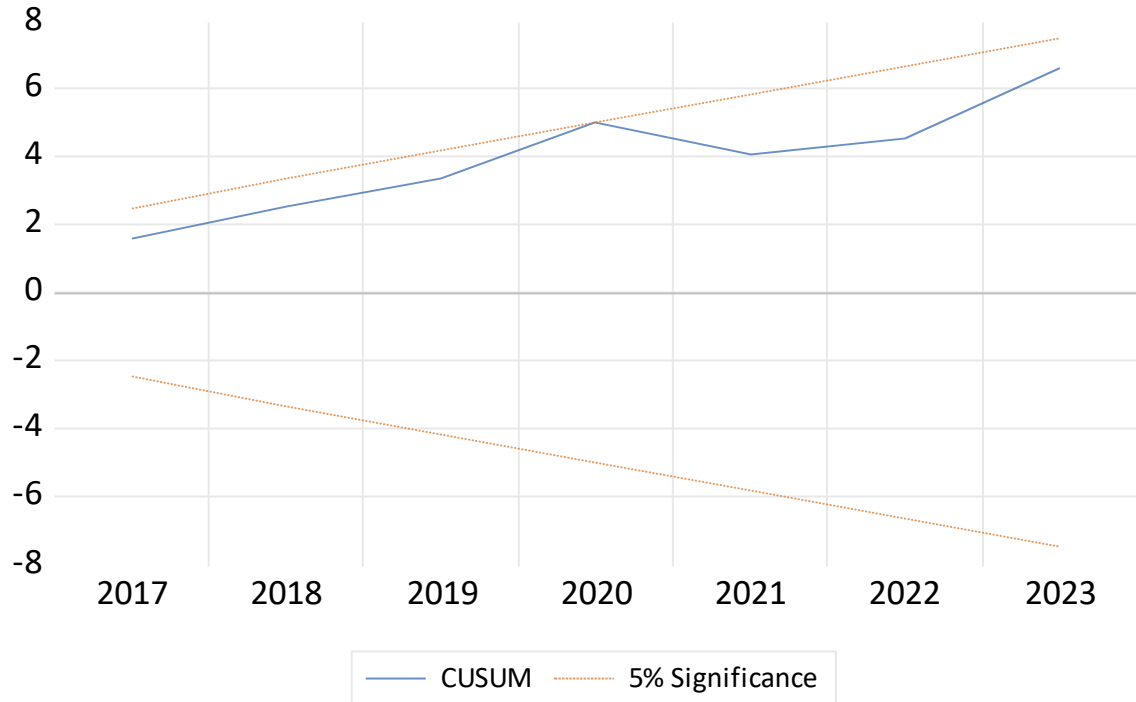
الاختبار	الإحصائية	القيمة الاحتمالية
ستودنت	1.387074	0.2147
فيشر	1.923973	0.2147

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews V13

نلاحظ في الجدول رقم (12-3) والملحق رقم (30) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.214 أكبر من درجة المعنوية 5% وبالتالي النموذج موصف بدقة عالية.

ثانياً- اختبار استقرارية المعالم: لأجل اختبار مدى استقرار معالم النموذج على طول فترة الدراسة تجري اختباري CUSUM و CUSUM of Squares.

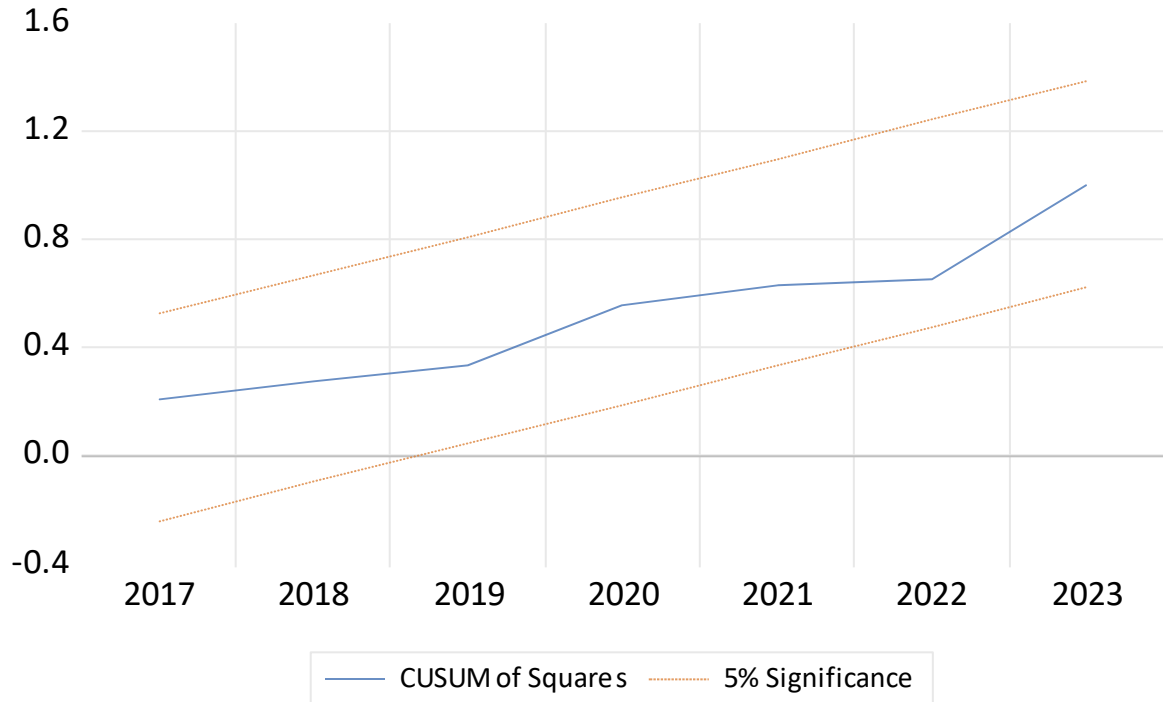
الشكل (3-7): اختبار استقرارية نموذج $ARDL(2,3,4,3,4)$ باستخدام CUSUM



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews V13

يظهر من الشكل رقم (3-7) أن الرسم البياني الممثل بالخط الأزرق والذي يعبر عن البواقي المعادة ومربع البواقي المعادة على التوالي يقع داخل فترات الثقة (الخطوط الحمراء)، وبالتالي النموذج مستقر والمعالم ثابتة على طول فترة الدراسة.

الشكل (3-8): اختبار استقرارية نموذج $ARDL(2,3,4,3,4)$ باستخدام CUSUMQ



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews V13

المطلب الثاني: عرض ومناقشة النتائج

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك ومعادلة الأجل الطويل

من خلال المعادلة المبينة في الملحق رقم (31-32) والتي ملخصها في الجدول الموالي، نجد أن إحصائية فيشر الخاصة باختبار الحدود تساوي 20.662 وهي أكبر من 5.090 التي تمثل الحد الأعلى لعينة في حدود 30 مشاهدة عند درجة معنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونتجه لقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع Y ومتغيرات الدراسة X1, X2, X3, X4 بالإضافة إلى حد الاتجاه العام.

الجدول (3-13): يبين معاملات الأجل الطويل لنموذج ARDL (2,3,4,3,4) واختبار الحدود

المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية ستودنت	قيمة P
X1(-1)	-9.948334	2.399791	-4.145501	0.0004
X2(-1)	5.103868	3.269433	1.561087	0.1316
X3(-1)	12.28635	1.630759	7.534135	0.0001
X4(-1)	6.017773	0.695094	8.657495	0.0001
الاتجاه العام	-0.303576	0.068389	-4.438948	0.0002
القيم الحرجة عند درجة المعنوية 5%				
اختبار الحدود	إحصائية فيشر	20.662623	I(0)	I(1)
			4.048	5.090

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews V13

أولاً- التحليل الإحصائي: بالنسبة للمعنوية الجزئية للمتغيرات المفسرة، فإن كل المتغيرات لها دلالة إحصائية عند درجة المعنوية 5% ماعدا متغير الضرائب غير المباشرة، بشيء من التفصيل، فإن زيادة نسبة التحفيز الجبائية بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض نسبة الاقتصاد الموازي في الجزائر في الأجل الطويل بنسبة 9.9483% بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0004.

باقي المتغيرات تأثيرها إيجابي، حيث زيادة نسبة الضرائب غير المباشرة بـ 1% تؤدي إلى ارتفاع نسبة الاقتصاد الموازي في الجزائر في الأجل الطويل بنسبة 5.1038% بافتراض ثبات العوامل الأخرى، لكن هذا الأثر غير معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.1316.

أما نسبة الضرائب المباشرة فزيادتها بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة نسبة الاقتصاد الموازي في الجزائر في الأجل الطويل بنسبة 12.2863% بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0001.

كما أن ارتفاع نسبة التهرب الضريبي بـ 1% يزيد من ارتفاع نسبة الاقتصاد الموازي في الجزائر في الأجل الطويل بنسبة 6.0177% بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0001.

في حين أن الاتجاه العام الذي تمثله عوامل خارجية أخرى وتعبّر على الانخفاض التدريجي في الاقتصاد الموازي في الجزائر بمعدل سنوي قدره 0.3035%، وهذا الأثر معنوي بمستوى دلالة إحصائية أقل من 0.0002.

ثانيا- التحليل الاقتصادي للنتائج

إجمالاً، تشير نتائج الدراسة القياسية أن السياسة الجبائية في الجزائر تؤثر على الاقتصاد الموازي بشكل غير متماثل، فالتحفيزات الجبائية تمثل أداة فعالة لتقليصه، في حين تسهم الضرائب المباشرة والتهرب الضريبي في توسيعه بشكل قوي، بينما يظل دور الضرائب غير المباشرة ثانوياً وغير فعال، كما تؤكد هذه النتائج أن تقليص الاقتصاد الموازي لا يمكن أن يتحقق عبر تشديد العبء الجبائي، بل يتطلب إعادة توجيه السياسة الجبائية نحو منطق التحفيز، تعزيز الثقة بين الدولة والمتعاملين الاقتصاديين، الإصلاح الضريبي عبر الرقمنة، الوعي الضريبي ونشر ثقافة الامتثال الطوعي.

1- التأثير السلبي للتحفيز الجبائية على الاقتصاد الموازي: تشير النتائج المتعلقة بالتحفيز الجبائية إلى أثر سلبي قوي ومعنوي على الاقتصاد الموازي في الأجل الطويل، حيث إن زيادة نسبة التحفيز الجبائية بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض حجم الاقتصاد الموازي بنحو 9.95%، حيث يعد هذا الأثر كبيراً من منظور كمي اقتصادي ويعكس فاعلية توسيع نطاق الحوافز الجبائية سواء عبر تخفيض العبء الضريبي أو الإعفاءات والامتيازات المماثلة، كل هذا يشجع الانتقال من النشاط غير الرسمي إلى الرسمي ويحد من دوافع النشاط في الظل، وهو ما يدعم بقوة الفرضية القائلة بأن السياسات التحفيزية تعد أداة فعالة لتقليص الاقتصاد الموازي.

2- عدم تأثير الضرائب غير المباشرة على الاقتصاد الموازي: في المقابل، تظهر الضرائب غير المباشرة تأثيراً إيجابياً على الاقتصاد الموازي في الأجل الطويل لكنه غير معنوي إحصائياً، مما يدل على أن الضرائب غير المباشرة لا تمثل عاملاً رئيسياً في تفسير تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر، ويمكن تفسير ذلك بكون هذا النوع من الضرائب أقل ارتباطاً بقرار التصريح بالنشاط الاقتصادي لدى الإدارة الوصية أو عدمه، لأنها تفرض على المستهلك ولا تمس الدخل مباشرة وبالتالي يكون تأثيرها السلوكي على المتعاملين الاقتصاديين ضعيفاً نسبياً.

3- التأثير الإيجابي للضرائب المباشرة على الاقتصاد الموازي: أما الضرائب المباشرة فتظهر النتائج أنها من أكثر المتغيرات تأثيرا على الاقتصاد الموازي، سواء من حيث الكم أو المعنوية الإحصائية، فزيادته بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع الاقتصاد الموازي بنسبة 12.29% في الأجل الطويل، وهو أثر موجب وقوي ومعنوي عند مستوى دلالة مرتفع جدا، مما يوحي بأن ثقل العبء الضريبي المباشر على الدخل والأرباح يولد حوافز قوية للتهرب والتحول نحو النشاط غير الرسمي خاصة في بيئة اقتصادية وتجارية تتسم بضعف الثقة في النظام الجبائي وضعف فعالية آليات الرقابة، كما أن حجم المعامل المقدّر (12%) يوحي بأن الضرائب المباشرة تمثل أحد أهم القنوات التي يتوسع عبرها وبسببها الاقتصاد الموازي في الجزائر.

4- العلاقة الإيجابية بين التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي: وبالنسبة للتهرب الضريبي فتؤكد النتائج العلاقة الطردية المتوقعة بينه وبين الاقتصاد الموازي، حيث إن ارتفاعه بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الموازي بنسبة 6.02% في الأجل الطويل بمعنوية إحصائية عالية، ما يعكس ماهية التهرب الضريبي في بنية الاقتصاد الجزائري كونه ليس مجرد نتيجة للاقتصاد الموازي بل هو في الوقت نفسه عامل مفسر ومغذ له، وتبرز هذه النتيجة الطبيعية الدائرية للعلاقة بين الظاهرتين حيث يؤدي التهرب إلى توسيع الاقتصاد الموازي ويؤدي اتساع هذا الأخير بدوره إلى تعميق التهرب، كما أن كلاهما يزيد طبيعيا تبعا لتوسع النشاط الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي.

5- الاتجاه العام للاقتصاد الموازي: أما الاتجاه العام الذي يعكس تأثير عوامل خارجية أخرى غير مدرجة في النموذج فيظهر أثرا سلبيا ومعنويا على الاقتصاد الموازي، إذ يشير إلى انخفاض تدريجي في حجم الاقتصاد الموازي بمعدل سنوي يقارب 0.30%، وهذا مؤشر على وجود ديناميكية طويلة الأجل تدفع نحو تقليص الاقتصاد الموازي في الجزائر قد تكون ناتجة عن إصلاحات مؤسسية مثل الرقمنة وتحسين وسائل التصريح، أو تحسن نسبي في آليات الرقابة، أو تغيرات هيكلية في الاقتصاد الجزائري نفسه في فترة الدراسة، غير أن قيمة هذا المعدل مقارنة بقيم معاملات الضرائب المباشرة والتهرب الضريبي توحي بأن هذه العوامل الخارجية رغم أهميتها غير كافية لوحدها لمواجهة توسع الاقتصاد الموازي دون سياسة جبائية كفؤة وفعالة.

الفرع الثاني: نموذج تصحيح الخطأ ومعاملات الأجل القصير

من خلال المعادلة المبينة في الملحق رقم (33) والتي ملخصها في الجدول الموالي، نجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية بمستوى دلالة إحصائية أقل من 0.0001، مع الإشارة السالبة المتوقعة للمعلمة بقيمة 0.7491، وتعتبر هذه النتيجة داعمة على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث تمثل سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل في حالة حدوث خلل أو صدمة غير متوقعة، وتبلغ مدة العودة إلى التوازن حوالي سنة وثلاثة أشهر، أي أنه عندما ينحرف حجم الاقتصاد الموازي خلال الفترة السابقة $t-1$ عن قيمته التوازنية المسجلة في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 74% من هذا الاختلال في الفترة الحالية t ، إلى أن يصل إلى التوازن في الثلاثة أشهر الموالية.

الجدول (3-14): معاملات الأجل القصير لنموذج $ARDL(2,3,4,3,4)$ وحد تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعاملات	قيمة P	معامل VIF
الحد الثابت	-78.13176	0.0001	-
$D(Y(-1))$	0.342286	0.0001	21.71715
$D(X1)$	3.191966	0.0036	4.247773
$D(X1(-1))$	8.045410	0.0001	3.588236
$D(X1(-2))$	6.533828	0.0001	3.758959
$D(X2)$	-3.002355	0.0003	7.726423
$D(X2(-1))$	-5.790540	0.0001	7.693654
$D(X2(-2))$	-4.443483	0.0001	10.82488
$D(X2(-3))$	-5.452898	0.0001	10.50332
$D(X3)$	4.732299	0.0001	17.99727
$D(X3(-1))$	-3.258443	0.0001	14.34407
$D(X3(-2))$	1.231434	0.0010	19.36707
$D(X4)$	-0.249534	0.1739	11.93136
$D(X4(-1))$	-4.690712	0.0001	7.383413
$D(X4(-2))$	-2.826598	0.0001	12.62589
$D(X4(-3))$	-1.726424	0.0001	11.54154
حد تصحيح الخطأ	-0.749174	0.0001	-

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **Eviews V13**

كما تشير النتائج المبينة في الملحق رقم (33) إلى أن القدرة التفسيرية لنموذج تصحيح الخطأ، نجد أن معامل تحديد المصحح (Adjusted R-squared) هو 0.892006 أي بنسبة 89.2%.

أولاً- التحليل الإحصائي: بالنسبة للمعنوية الجزئية للمتغيرات المفسرة في الأجل القصير، فإن كل المتغيرات لها دلالة إحصائية عند درجة المعنوية 5% ماعدا المتغير $X4$ في مستوى تأثيره الآني.

لكن الملاحظ من خلال معامل تضخم التباين VIF المبين في الجدول أعلاه والملحق رقم (34) فإن المتغيرات التي تتجاوز فيها قيمة المعامل 10 فإنها تشكل تعددا خطيا، مما يعني أن إشاراتها تكون مضللة، وهو ما يحيلنا بالضرورة إلى عدم أخذها في الاعتبار من حيث تفسيرها، وبالتالي في هذه الحالة لا يمكن تفسير المتغير الديناميكي المؤخر بفترة $Y(-1)$ ، والمتغير المفسر الثاني $X2$ في تأخير الثاني والثالث، والمتغير $X3$ في كل تأخيرات، والمتغير الضابط $X4$ في مستواه الآني وتأخير الثاني والثالث بالرغم من معنويتهم إحصائيا بمستوى دلالة يساوي 0.0001 لكل هذه المتغيرات.

المتغيرات الأخرى يمكن تفسيرها وخاصة أنها معنوية إحصائيا في الأجل القصير بمستوى دلالة أقل من 1% لكل من نسبة التحفيزات الجبائية في فترة التأثير الآني وفي التأخير الأول والثاني، ولنسبة الضرائب غير المباشرة في فترة التأثير الآني وفي التأخير الأول، والمثير أن تأثيرات التحفيزات الجبائية على نسبة الاقتصاد الموازي إيجابية وتأثيرات الضرائب غير المباشرة سلبية في نتائج مخالفة لما تم صده في الأجل الطويل.

حيث زيادة نسبة التحفيزات الجبائية بـ 1% في كل سنة تؤدي في الأجل القصير إلى توسع نسبة الاقتصاد الموازي في الجزائر في نفس السنة بنسبة 3.1919%، وفي السنة الموالية بنسبة 8.0454%، وفي السنة التي تليها بنسبة 6.5338%، أي بمجموع زيادة في حجم الاقتصاد الموازي في ثلاث سنوات بنسبة تقترب من 18% عقب كل زيادة حدية في نسبة التحفيزات الجبائية بـ 1% وهي نسبة كبيرة جدا.

أما زيادة نسبة الضرائب غير المباشرة بـ 1% في كل سنة تؤدي في الأجل القصير إلى تقليص نسبة الاقتصاد الموازي في الجزائر في نفس السنة بنسبة 3.0023%، وفي السنة الموالية بنسبة 5.7905%، أي بمجموع تقليص في حجم الاقتصاد الموازي في سنتين بنسبة تتجاوز 8% عقب كل زيادة حدية في نسبة الضرائب غير المباشرة بـ 1%.

أيضا زيادة نسبة التهرب الضريبي بـ 1% تؤدي في الأجل القصير إلى تقليص الاقتصاد الموازي في السنة الموالية بنسبة 4.6907% في نتيجة مناقضة لتأثيره في الأجل الطويل وهو ما سنقوم بتفسيره في العنوان الموالي.

ثانيا- التحليل الاقتصادي للنتائج

تظهر نتائج الأجل القصير ديناميكية مختلفة قليلا عن نتائج الأجل الطويل لكنها لا تتناقض معه بل تكمله وتفسره من زاوية تعديل سلوك الأعوان الاقتصاديين في الجزائر عبر الزمن في المدى القريب، إذ إن نموذج الأجل القصير لا يرصد فقط اتجاه العلاقة وإنما يوضح سرعة استجابة الاقتصاد الموازي وحدة ردود الفعل الآنية وكيفية انتقال أثر السياسة الجبائية قبل أن تستقر في صورتها طويلة الأجل.

1- الحد الثابت في الأجل القصير: يظهر الحد الثابت في الأجل القصير بقيمة سالبة كبيرة ومعنوية إحصائيا بقيمة 78، وهو ما يعكس وجود عوامل آنية وسريعة التأثير تدفع نحو تقليص الاقتصاد الموازي على المدى القصير بمعزل عن متغيرات السياسة الجبائية المفسرة، ويمكن تفسير ذلك بوجود تدخلات مؤقتة أو إجراءات غير مستقرة تنظيمية وإدارية ورقابية تؤدي إلى تراجع مؤقت في حجم الاقتصاد الموازي لكنها لا تعبر بالضرورة عن مسار تنازلي دائم.

2- ديناميكية التعديل للاقتصاد الموازي: يعد حد تصحيح الخطأ من أهم نتائج النموذج حيث جاء سالبا ومعنويا بدرجة عالية وبقيمة مرتفعة نسبيا بلغت نحو -0.75، هذه النتيجة تعني أن حوالي 75% من الاختلال الحاصل بين الاقتصاد الموازي ومحدداته من السياسة الجبائية يصحح خلال سنة واحدة، ما يدل على سرعة عالية في العودة إلى التوازن طويل الأجل، وتؤكد هذه

النتيجة وجود علاقة توازنية مستقرة بين المتغيرات، كما تبرز أن الصدمات قصيرة الأجل مهما كان اتجاهها لا تدوم طويلا، إذ يتم امتصاصها بسرعة لصالح المسار الذي حدده الأجل الطويل ويميز الطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائري.

3- التحفيزات الجبائية وأثرها في الأجل القصير: بالنسبة للتحفيزات الجبائية فتؤثر إيجابيا وبمعنوية في جميع الفترات الزمنية المدروسة في الأجل القصير سواء في الفترة الحالية أو مع التأخير لفترتين، إذ تؤدي زيادة التحفيزات الجبائية في الأجل القصير إلى ارتفاع الاقتصاد الموازي وهو ما يبدو للوهلة الأولى متناقضا مع نتائج الأجل الطويل التي أظهرت أثرا سلبيا قويا للتحفيزات، غير أن هذا الاختلاف يمكن تفسيره اقتصاديا على أساس الفجوة الزمنية في الاستجابة، فالتحفيزات الجبائية قد تستغل في الأجل القصير بشكل انتهاز من قبل بعض المتعاملين في الظل دون انتقال فوري إلى النشاط الرسمي مما يسمح - مؤقتا - بتوسع نشاطها داخل الاقتصاد الموازي.

لكن في الأجل الطويل وبعد تراكم أثر التحفيزات وتحسن بيئة الأعمال وتيسير شروط التصريح يظهر الأثر الحقيقي لها في تقليص الاقتصاد الموازي، وهو ما يؤكد الطبيعة الديناميكية وغير الفورية لفعالية التحفيز الجبائي.

4- الضرائب غير المباشرة والاقتصاد الموازي في المدى القصير: فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة فتظهر النتائج أثرها السلبى والمعنوي على الاقتصاد الموازي سواء في الفترة الحالية أو مع تأخير لفترة واحدة، وهذا يعني أن تشديد الضرائب غير المباشرة قد يؤدي في الأجل القصير إلى انكماش النشاط غير الرسمي ربما بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات وانخفاض القدرة على تمرير النشاط الموازي بشكل سريع، غير أن هذا الأثر القصير الأجل لا يستمر على المدى الطويل حيث أظهرت النتائج السابقة أن الضرائب غير المباشرة غير معنوية إحصائيا، ما يدل على أن تأثيرها الآني يتلاشى بمرور الزمن ويتكيف معه الأعوان الاقتصاديون دون تغيير جذري في حجم الاقتصاد الموازي.

5- العلاقة العكسية بين التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي: أما التهرب الضريبي فيسجل في الأجل القصير أثرا سلبيا ومعنويا عند التأخير بفترة واحدة، وهو ما يشير إلى أن تشديد الرقابة أو ارتفاع التهرب في فترة سابقة قد يؤدي مؤقتا إلى انكماش الاقتصاد الموازي في الفترة اللاحقة ربما نتيجة الحملات الردع أو الخوف المؤقت من العقوبة، غير أن هذا السلوك لا يدوم إذ أظهرت نتائج الأجل الطويل علاقة موجبة ومعنوية بين التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي، ما يعني أن الأثر الردعي قصير الأجل سرعان ما يختفي ليظهر الأثر الهيكلي للتهرب كعامل مغذ وداعم لتوسع الاقتصاد الموازي على المدى الطويل.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومقارنة النتائج بالدراسات السابقة

الفرضية الأولى: تعمل التحفيزات الجبائية على تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام معادلة الأجل الطويل المبينة في الجدول رقم (3-13) أين كان تأثير التحفيزات الجبائية سلبيا وذا دلالة إحصائية على الاقتصاد الموازي في الجزائر، وبالتالي يمكن إثبات صحة هذه الفرضية.

هذه النتيجة متوافقة مع ما توصل إليه كل من:

وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصل إليه كل من Yan Wang و Vinod Thomas و Ramón E. López، الذين أكدوا أن حسن تصميم السياسة الجبائية وتوجيه أدائها بكفاءة يسهم في تعزيز النمو المنظم، وتحسين جودة الأداء الاقتصادي، والحد من الاختلالات الهيكلية التي تعيق التنمية، كما تنسجم مع دراسة Rabah Fatima Zahra التي أبرزت أن الحوافز الجبائية تعد أداة فعالة لدعم الاستثمار الرسمي والتخفيف من القيود المالية التي تواجه المتعاملين الاقتصاديين، الأمر الذي يسهم في تقليص دوافع اللجوء إلى النشاط غير الرسمي وتعزيز الاندماج التدريجي في الاقتصاد المنظم.

الفرضية الثانية: تؤثر الضرائب غير المباشرة في حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام معادلة الأجل الطويل المبينة في الجدول رقم (3-13) أين كان تأثير الضرائب غير المباشرة دون دلالة إحصائية على الاقتصاد الموازي في الجزائر، وبالتالي يمكن رفض هذه الفرضية وتعتبر خاطئة.

هذه النتيجة متوافقة مع دراسة:

Norregaard & Khan التي أشارت إلى أن الضرائب غير المباشرة، رغم أهميتها في تعبئة الموارد، لا يكون لها تأثير مباشر وقوي على حجم الاقتصاد الموازي مقارنة بالضرائب المباشرة أو بعوامل مؤسسية أخرى.

الفرضية الثالثة: تؤثر الضرائب المباشرة في حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام معادلة الأجل الطويل المبينة في الجدول رقم (3-13) أين كان تأثير الضرائب المباشرة إيجابيا وذا دلالة إحصائية على الاقتصاد الموازي في الجزائر، وبالتالي يمكن قبول هذه الفرضية وبالتالي تعتبر صحيحة.

هذه النتيجة متوافقة مع دراسة: كل من: وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصل إليه دحماني حكيم، الذي أشار إلى أن ارتفاع العبء الضريبي المباشر وضيق الوعاء الضريبي من شأنهما أن يدفع المتعاملين الاقتصاديين إلى التوجه نحو القطاع غير الرسمي تفاديا للأعباء الجبائية، كما تنسجم مع دراسة Rabah التي بينت أن ارتفاع الأعباء الجبائية المباشرة يفاقم القيود المالية التي تواجه المؤسسات، ويزيد من الضغوط عليها، مما يعزز توسع النشاط غير الرسمي ويحد من الاندماج في الاقتصاد المنظم.

الفرضية الرابعة: يساهم تفاقم التهرب الضريبي كمتغير ضابط في تغذية وتوسيع حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر.

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على مخرجات تقدير نموذج (ARDL) في الأجلين الطويل والقصير، وبناء على النتائج الإحصائية والاقتصادية، يتم قبول هذه الفرضية وتعتبر صحيحة.

- أثبتت النتائج وجود علاقة طردية (إيجابية) قوية وذات دلالة إحصائية عالية بين التهرب الضريبي وحجم الاقتصاد الموازي في الأجل الطويل، كما أظهرت النتائج أثرا سلبيا مؤقتا ومعنويا (عند التأخير بفترة واحدة)، مما يعني أن تشديد الرقابة أو حملات الردع قد تؤدي إلى انكماش مؤقت للنشاط الموازي.

هذه النتيجة متوافقة مع دراسة:

دراسة (Bounoua, Chouaib, 2022): تنسجم نتيجتك مع المنظور المؤسسي لهذه الدراسة، التي أكدت أن ضعف جودة المؤسسات، وانتشار الفساد، وضعف الثقة في الإدارة (وهي البيئة الحاضنة للتهرب الضريبي)، تدفع الفاعلين الاقتصاديين إلى ممارسة السلوكيات غير الملتزمة بالقانون وتوسيع حجم الاقتصاد الموازي

دراسة (Ahmed Lfarh & Rabah Kissam, 2025): تتقاطع مخرجاتك مع نتائج هذه الدراسة المطبقة على المغرب، والتي خلصت إلى أن ضعف الثقة في الإدارة الجبائية وتعقيد النظام الجبائي (اللدان يغذيان التهرب) يشكّلان أبرز العوامل المفسرة لعزوف المتعاملين عن الاندماج وبقائهم في القطاع غير الرسمي.

خلاصة الفصل الثالث

في هذا الفصل الذي خصصناه للدراسة القياسية لأجل دراسة دور السياسة الجبائية في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر للفترة 1991-2023، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL. تناولنا فيه الإطار النظري للمنهجية القياسية المستخدمة، ثم قمنا بدراسة استقرارية متغيرات الدراسة من خلال اختبار فيليبس بيرون PP لأجل تجنب مشكلة الانحدار الزائف، حيث وجدنا أن كافة متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى. وبعد التأكد من صلاحية نموذج ARDL من الناحيتين الإحصائية والقياسية بالاعتماد على أهم الاختبارات التشخيصية، تم التوصل إلى جملة من النتائج تمثلت في:

- وجود علاقة طويلة الأجل بين الاقتصاد الموازي في الجزائر وبين كل من التحفيزات الجبائية، الضرائب غير المباشرة، الضرائب المباشرة والتهرب الضريبي.
- وجود علاقة عكسية في الأجل الطويل بين الاقتصاد الموازي وبين التحفيزات الجبائية، بمعنى أنه كلما زادت التحفيزات الجبائية فإنها تؤدي إلى تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر في الأجل الطويل.
- كما توصلنا إلى وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين الاقتصاد الموازي وبين الضرائب المباشرة، لكن في الأجل القصير لم يكن هناك تأثير ذي دلالة إحصائية بين الضرائب المباشرة وحجم الاقتصاد الموازي في الجزائر.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل بين الاقتصاد الموازي وبين الضرائب غير المباشرة.
- حد تصحيح الخطأ سالب وقيمه كبيرة بمعنى إحصائية، أي أن حوالي 75% من اختلالات الأجل القصير تصحح خلال سنة واحدة تقريبا، بمعنى أن الاقتصاد الموازي في الجزائر يتمتع بآلية تصحيح قوية نحو التوازن طويل الأجل، إذن الآثار التوسعية قصيرة الأجل للسياسة الجبائية ليست دائمة ويتم احتواؤها سريعا بفعل العوامل الهيكلية التي تمثلها القيمة السالبة لمعامل الاتجاه العام بنسبة تقليص سنوي يساوي 0.30- %.
- وبالرابط بين الأجلين، يمكن القول إن الأجل القصير يعكس سلوكا انتقاليا يتسم بردود فعل عكسية مناقضة لنتائج الأجل الطويل خاصة فيما يتعلق بالتحفيزات الجبائية والتهرب الضريبي، في حين يكشف الأجل الطويل عن الأثر الحقيقي والدائم للسياسة الجبائية، فنتائج الأجل القصير لا تنفي نتائج الأجل الطويل بل تبرز أن فعالية السياسة الجبائية في الجزائر تتطلب فجوة زمنية طويلة.
- مما سبق، يمكن تفسير الاقتصاد الموازي في الجزائر بأنه شديد الحساسية للصدمات والسياسات قصيرة الأجل، لكنه لا يستجيب لها بشكل دائم في الأجل الطويل، مما يعني أن التحكم في الاقتصاد الموازي على المدى القريب ممكن عبر أدوات السياسة الجبائية والمالية، لكن تأثيره يكون سريع الزوال ما لم يدعم بإصلاحات تنظيمية وإدارية وحتى ثقافية، فالاقتصاد الموازي يتقلص فوراً عند التحفيز أو التشديد عليه، لكنه يعاود التكيف عبر قنوات أخرى كالتهرب الضريبي، ما يؤكد أن الإشكال ليس في فعالية السياسة الجبائية بقدر ما هو في استدامتها.

الخاتمة

خاتمة:

تعد ظاهرة الاقتصاد الموازي من أعقد التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الجزائري، لما لها من انعكاسات سلبية عميقة على التوازنات الكلية، وتآكل الوعاء الضريبي، وإضعاف فعالية السياسات الاقتصادية والمالية. وفي ظل مساعي الدولة لاحتواء هذه الظاهرة ودمج الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، برزت السياسة الجبائية كأداة محورية يعول عليها لتحقيق هذا الهدف.

انطلاقاً من هذا الواقع، سعت هذه الدراسة لتناول موضوع دور السياسات الجبائية في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى سنة 2023، وذلك في ظل التحولات الاقتصادية والإصلاحات الجبائية التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة. ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكالياتها الرئيسية المتمثلة في: "ما مدى مساهمة السياسات الجبائية في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر"، من خلال تحليل الإطار النظري للسياسة الجبائية والاقتصاد الموازي، ثم استعراض الأدبيات التطبيقية ذات الصلة، وأخيراً إجراء دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1991 إلى غاية 2023 لقياس أثر مختلف مكونات السياسة الجبائية على حجم الاقتصاد الموازي. وذلك باستخدام النمذجة القياسية بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لاختبار أثر التحفيزات الجبائية، الضرائب غير المباشرة، الضرائب المباشرة والتهرب الضريبي كمتغير ضابط على حجم الاقتصاد الموازي.

أظهر التحليل النظري أن السياسة الجبائية لا تقتصر على وظيفتها المالية المتمثلة في تعبئة الموارد، بل تتعداها إلى أدوار اقتصادية واجتماعية وتنموية، غير أن فعاليتها تبقى رهينة بمدى اتساع القاعدة الضريبية واندماج الأنشطة الاقتصادية ضمن الإطار الرسمي. كما بين الإطار النظري أن الاقتصاد الموازي يمثل ظاهرة مركبة تتداخل فيها عوامل اقتصادية وإدارية ومؤسسية، وأن توسعه يؤدي إلى تقلص الوعاء الضريبي، وتشويه المنافسة، وإضعاف العدالة الجبائية.

أما من خلال استعراض الدراسات السابقة، فقد تبين أن أغلب البحوث ركزت إما على فعالية السياسة الجبائية في دعم النمو الاقتصادي، أو على محددات الاقتصاد الموازي وأسبابه، في حين ظل الربط القياسي المباشر بين أدوات السياسة الجبائية وحجم الاقتصاد الموازي في السياق الجزائري محدوداً نسبياً، وهو ما شكل فجوة علمية سعت هذه الدراسة إلى معالجتها.

وفي الجانب التطبيقي، أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة الجبائية وحجم الاقتصاد الموازي، حيث تبين وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية قوية للتحفيزات الجبائية على حجم الاقتصاد الموازي في الأجل الطويل. فزيادة التحفيزات بنسبة 1% تؤدي إلى تقليص الظاهرة بنحو (-9.94%). تعكس هذه النتيجة أن سياسة التحفيزات الجبائية والامتيازات الجبائية تعد الأداة الأنجع لدفع المتعاملين غير الرسميين نحو الامتثال الطوعي. ورغم أن الأجل القصير سجل استغلالا انتهازيا لهذه التحفيزات، إلا أن المسار التوازني طويل الأجل يثبت فعاليتها الهيكلية في محاصرة الظاهرة.

كما أن للضرائب غير المباشرة أثر غير معنوي في تقليص الاقتصاد الموازي، فقد أظهرت النتائج أن هذا النوع من الضرائب (التي تفرض على الاستهلاك) يمتلك أثرا غير دال إحصائيا في الأجل الطويل. ويفسر ذلك اقتصاديا بأن الضرائب غير المباشرة تمس جميع المستهلكين (في القطاعين الرسمي والموازي) بنفس الدرجة، وبالتالي لا تشكل دافعا مباشرا للمتعامل الاقتصادي لتغيير صفته القانونية من عدمها.

ولضرائب المباشرة أثر طردي (إيجابي) قوي يؤثر على حجم الاقتصاد الموازي، حيث إن زيادة هذا العبء الضريبي بـ 1% يؤدي إلى توسع الاقتصاد الموازي بنسبة كبيرة بلغت (+12.28%) في الأجل الطويل، تشكل هذه النتيجة دليلا رياضيا قاطعا على أن الإفراط في الضرائب المباشرة (على الدخل والأرباح) يعتبر المحرك الأساسي الذي ينقّر الفاعلين الاقتصاديين ويجبرهم على الهروب نحو القطاع غير الرسمي لتفادي التآكل المستمر لأرباحهم.

أما التهرب الضريبي كمتغير ضابط يعمل كمغذٍّ هيكلي للاقتصاد الموازي في الأجل الطويل؛ لكل 1% في التهرب الضريبي يوسع على الاقتصاد الموازي بزيادة قدرها (+6.01%)، وتُظهر ديناميكية الأجل القصير أن سياسات الردع والمراقبة قد تحدث انكماشاً مؤقتاً للظاهرة (-4.69%)، لكن هذا الانكماش يزول سريعا ليعاود الاقتصاد الموازي توسعه متأقلا مع أساليب التهرب.

أظهر معامل تصحيح الخطأ (ECM) قيمة سالبة ومعنوية إحصائيا بلغت (-0.749)، وتدلل هذه النتيجة المحورية على أن أي صدمات أو قرارات جبائية مفاجئة في الأجل القصير يتم تصحيح 75% من اختلالاتها خلال سنة واحدة فقط، بعبارة أخرى الاقتصاد الموازي في الجزائر يتمتع بمرونة عالية للعودة إلى وضعه الهيكلي طويل الأجل، مما يؤكد أن الإجراءات الجبائية الترفيعية أو الظرفية لا تجدي نفعاً ما لم تكن ضمن رؤية استراتيجية مستدامة.

تخلص هذه الأطروحة إلى حقيقة علمية واقتصادية بالغة الأهمية: إن مقارنة "الردع وزيادة العبء الضريبي المباشر" في الجزائر أصبح اليوم عاملا رئيسيا في توسيع حجم الاقتصاد الموازي بدلا من القضاء عليه. في المقابل، تثبت لغة الأرقام أن الحل يكمن في "التحفيزات الجبائية"، لأن تقليص الاقتصاد الموازي لا يتحقق بفرض مزيد من الضرائب على الفاعلين الرسميين بل يتحقق عبر هندسة سياسة جبائية ذكية تعتمد الإعفاءات وتخفيف الأعباء كقطع استراتيجي لدمج الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي وإدماجها طوعيا في الدورة الاقتصادية.

التوصيات: بناء على التزاوج بين المخرجات النظرية والنتائج القياسية المحققة، وفي مسعى لتقديم بدائل عملية لصناع القرار في الجزائر، تتقدم هذه الدراسة بحزمة التوصيات الآتية:

- تبسيط التشريعات والإجراءات الجبائية وتعزيز الشفافية لرفع مستوى الامتثال الطوعي.
- يجب تخفيف الضغط الجبائي المباشر على الدخل والأرباح، وتوزيع العبء الضريبي بشكل أفقي (توسيع الوعاء) بدلا من توزيعه عموديا (إرهاق نفس الفئة الملتزمة).
- توسيع الوعاء الضريبي من خلال إدماج تدريجي للأنشطة غير الرسمية عبر آليات تحفيزية مدروسة.
- يجب معالجة أسباب التهرب من جذورها عبر تحسين الحوكمة وبناء الثقة المتبادلة بين الإدارة الجبائية والمتعاملين الاقتصاديين يجب معالجة أسباب التهرب من جذورها عبر تحسين الحوكمة وبناء الثقة المتبادلة بين الإدارة الجبائية والمواطن، بدلا من التعويل الحصري على التحقيقات المحاسبية والرقابة الجبائية. يجب معالجة أسباب التهرب من جذورها عبر تحسين الحوكمة وبناء الثقة المتبادلة بين الإدارة الجبائية والمواطن، بدلا من التعويل الحصري على التحقيقات المحاسبية وعمليات الحجز
- لا يمكن للسياسة الجبائية أن تنجح بمعزل عن إصلاح النظام المالي. نوصي بتسريع رقمنة الإدارة الجبائية، تعميم الفوترة الإلكترونية، وفرض آليات الدفع الإلكتروني بقوة القانون لتقليص التداول النقدي السائل الذي يعد الملاذ الآمن للاقتصاد الموازي.
- توسيع الإعفاءات الجبائية وتوجيهها نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مع ضرورة إضفاء الاستقرار القانوني على هذه التحفيزات لضمان عدم تراجع المستثمرين.

- دعم الهيئات الرقابية الحديثة بمنظومات معلوماتية متطورة (مثل التفعيل الصارم للبطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش)، لضمان بيئة أعمال تنافسية شريفة تمنع المؤسسات غير الرسمية من مزاحمة القطاع المنظم بطرق غير مشروعة

آفاق الدراسة: إن أي بحث علمي جاد، مهما بلغ من الشمولية، يظل نقطة انطلاق لبحوث أخرى. ونظرا لتشعب ظاهرة الاقتصاد الموازي وارتباطها بمتغيرات مستجدة، نقترح على الباحثين مستقبلا المواضيع الآتية:

- دراسة قياسية لمدى مساهمة الرقمنة الجبائية والشمول المالي في تعزيز فعالية التحفيزات الجبائية لدمج الاقتصاد الموازي، بالاعتماد على نماذج المعادلات الهيكلية أو نماذج البانل.
- إنجاز دراسات ميدانية كمية (عبر الاستبيانات) لقياس أثر الثقة في المؤسسات الحكومية، والشفافية في الإنفاق العام، والعدالة الضريبية المدركة، على قرار المتعامل الجزائري بالانخراط في الاقتصاد الرسمي.
- دراسة العلاقة التفاعلية بين حجم الاقتصاد الموازي واستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي (التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات) في ظل الصدمات المتكررة لأسعار المحروقات في الجزائر.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: الكتب

1. عبد الله الحرتسي حميد، (2012)، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، الطبعة الأولى، دار المنهل، عمان، الأردن.
2. الصعدي عبد الله، (2006)، دور الضرائب في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
3. عثمان سعيد عبد العزيز والعشماوي شكري رجب، (2007)، اقتصاديات الضرائب الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.
4. حامد نور الدين، (2016)، أثر إصلاح النظام الضريبي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
5. مناصر مراد، (2002)، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي، دار هومة، الجزائر.
6. دردوري حسن ولقليطي الأخضر، (2018)، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والتوزيع، مصر.
7. قدي عبد المجيد، (2012) دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. السقا محمد، (1995)، الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.
9. أندراوس وليم عاطف، (2005)، الاقتصاد الظلي: المفاهيم-المكونات-الأسباب-الأثر على الموازنة العامة. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
10. الفيروز بادي، (1933)، القاموس المحيط، الطبعة الثالثة، المطبعة الأميرية.
11. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2005)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، القاهرة.
12. شيخي محمد، (2011)، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
13. تومي صالح، (1999)، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي: الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
14. عبد المجيد عبد الحميد البلداوي، (1997)، الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان.
15. عوض منصور عزام صبري، (2000)، مبادئ الإحصاء، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن.
16. هدى حامد قشقوش، (1998)، جريمة غسيل الأموال في نطاق التعاون الدولي، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر.
17. الريدي محمد علي والحاج محمد سعيد، (2022)، المحاسبة الضريبية وفقاً لأحكام القانون رقم (17) لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل. مركز الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية عشر، صنعاء، اليمن.

18. Pesaran Hachem,(2015), **Time Series and Panel Data Econometrics**, Oxford University Press.

ثانيا: المقالات العلمية (مجلات/دوريات/أوراق بحثية/مداخلات)

20. قويدري كمال وبوكرش محمد أمين، (2022)، تقييم أداء النظام الضريبي ومدى تطبيق مبدأ العدالة الضريبية، مجلة دراسات جبائية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول،

21. زواق الحواس، (2016)، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد الخامس عشر.

22. خيرى عثمان فريز عبد العال، (2023)، السياسة الضريبية وأثرها على التصدير، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الثاني.

23. عبد الهادي مختار وبن الحاج جلول ياسين، (2022)، النظام الضريبي الجزائري بين أفاق الإصلاح وعراقيل التحصيل للفترة 1992-2018، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، المجلد السادس.

24. الوالي فاطمة وبن شلاط مصطفى، (2022)، دراسة قياسية لفعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الميزانية العامة خارج المحروقات في الجزائر للفترة 1990-2019، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، العدد السادس.

25. الوالي فاطمة وبن شلاط مصطفى، (2017)، طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال.

26. أوشن ليلي، (2017)، الجباية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: بين الردع والتحفيز، عدد السادس، مجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية.

27. بورنيسة عبد النور وحيمران محمد، (2021)، تعقيدات النظام الضريبي وأثرها على التهرب الضريبي: دراسة حالة الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد السادس، العدد الأول.

28. شقوف محمد فرج وآخرون، (2022)، أثر إدارة التغيير في تعزيز فعالية النظام الضريبي، مجلة الجامعي، العدد الخامس والثلاثون.

29. سليمان هديل، (2024)، أثر الفعالية الضريبية في الامتثال الضريبي: دراسة ميدانية، مجلة جامعة البعث، المجلد السادس والأربعون، العدد الخامس عشر.

30. دربال سفيان وسي محمد لخضر، (2023)، فعالية النظام الضريبي الجزائري: تحديات الواقع ورهانات الغد، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثالث.

31. خروبي هني وجيلالي عياد غلام الله، (2021)، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد الثاني.
32. شاوش صبيحة ونواري كريمة، (2017)، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية، مجلة الباحث، العدد التاسع عشر.
33. منصور شريفة وآخرون، (2020)، النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد الثامن، العدد الثاني.
34. عليمات خالد عيادة، (2013)، التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد التاسع.
35. مهداوي عبد القادر، (2015)، الآليات القانونية الاتفاقية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد خاص.
36. تغريت رزيقة، (2023)، جريمة التهرب الضريبي في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثالث.
37. قاري حورية، (2024)، البطاقة الوطنية لمرتكي المخالفات التدليسية، مجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد الثاني.
38. العربي بلال ودهيني زين الدين، (2023)، الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي، مجلة الباحث، العدد الثاني والعشرون.
39. قارة ملاك، (2006)، القطاع غير الرسمي في الجزائر، مجلة أكاديمية في الاقتصاد، المجلد الرابع، العدد الرابع.
40. لعوارم وهيبة، (2010)، الحماية الجزائية للعلامة من خطر التقليد، نشرة الحامي، المجلد السادس، عدد الثالث عشر.
41. بريشي عبد الكريم، (2007)، الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري والواقع العملي، مداخلة في ملتقى: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار وسبل الترويض، جامعة دكتور مولاي الطاهر سعيدة، 20-21 نوفمبر 2007.
42. أحمد عبد الصبور الدجاوي، (2018)، دور السياسة الضريبية في حماية البيئة من التلوث، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السابع.
43. شيبان سمير وغريب بثينة، (2024)، السياسات الجبائية كآلية من آليات محاربة التهرب الضريبي من خلال الرقمنة الجبائية كمتغير وسيط -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية تبسة- باستخدام نمذجة المعادلات البنائية (SEM-PLS)، مجلة البحوث في المالية والمحاسبة، المجلد التاسع، العدد الثاني.

44. بن ماضي الرميضاء، (2024)، دور السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمت، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول.
 45. سلامي أحمد وشيخي محمد، (2013)، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد الثالث عشر.
 46. الشارف عتو، (2009)، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد الخامس، العدد السادس.
 47. بوالكور نورالدين، (2016)، دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1995-2014) باستخراج نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد السادس، العدد العاشر.
 48. مولاي علي هارون وآخرون، (2016)، دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر باستخدام ARDL، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس.
 49. بن عيسى كمال، (2024)، واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وأساليب مكافحته: دراسة تحليلية (1970-2023)، مجلة التنمية والاستراتيجية، المجلد 14، العدد الثاني.
 50. قوري يحيى عبد الله، (2018)، أثر الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر 1995-2016، مجلة الباحث، المجلد الثامن عشر، العدد الأول.
- ثالثا: الرسائل الجامعية (ماجستير/دكتوراه)
52. شريف محمد، (2010/2009)، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
 53. فلاح محمد، (2006)، السياسة الجبائية: الأهداف والأدوات (بالرجوع إلى حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3.
 54. رجراج أحمد، (2004)، النظام الضريبي الجزائري: تقييم الأداء والتحديات للمرحلة المقبلة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3.
 55. صحراوي علي، (1992)، مظاهر الجباية في الدول النامية وآثارها على الاستثمار الخاص - تجربة جزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3.

56. الخطيب أحمد كمال عسكر، (2006)، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين، رسالة/بحث دراسات عليا، جامعة النجاح الوطنية.
57. قرقوس فتيحة، (2001)، النظام الجبائي والاستثمار، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر 1.
58. واكواك عبد السلام، (2012)، فعالية النظام الضريبي في الجزائر: دراسة حالة بقباضة قمار ولاية الوادي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
59. عبد الله حسني حمود، (2015)، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي - دراسة تطبيقية في سوريا. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق.
60. حزمة بيان رباح، (2018)، فعالية ضريبة الدخل الفلسطينية في تحقيق الهدف المالي والاقتصادي والاجتماعي، (2005-2016) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.
61. بورعدة حورية، (2014)، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: دراسة سوق الصرف الموازي، رسالة ماجستير، جامعة احمد بن بلة وهران 2.
62. كنتاش سميرة، (2022)، أثر السياسة الجبائية على أداء سوق العمل - دراسة حالة الجزائر (1991-2018) ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
63. Rabah Fatima Zahra, (2017) ,**La politique fiscale et la contrainte financière**, Thèse de doctorat en sciences économiques, Université Ahmed ben Bella Oran 2.
64. Souag Ali,(2018), **Économie informelle et politiques d'emploi en Algérie : quel impact ?** Thèse de doctorat, Université Paris-Est.
65. بورعدة حورية، (2019)، آثار الاقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة احمد بن بلة وهران 2.
66. عادل مختاري، (2023-2022)، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف مريع كالدور في الجزائر (1990-2019) ، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
67. عمير حمة، (2019-2018)، النفقات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار عنابة.
68. مزارشي فتيحة، (2018-2017)، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف 1.

69. عادل زقير، (2014-2015)، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، موسم الجامعي.

70. كبحلي عائشة سليمة، (2016-2017)، التقييم الاقتصادي للآثار البيئية: دراسة حالة الجزائر. (1970-2014) مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

رابعا: النصوص القانونية (قوانين/مراسيم/دستور/نشرات رسمية)

71. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المادة 204.

72. القانون رقم 08-22 المؤرخ في 5 ماي 2022، المتعلق بتنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، الجريدة الرسمية، العدد 32، 2022.

73. المرسوم التنفيذي رقم 13-84 المؤرخ في 6 فبراير 2013، المحدد لكيفيات تنظيم وتسيير البطاقة الوطنية... الجريدة الرسمية، العدد 09، 10 فبراير 2013.

74. المرسوم التنفيذي رقم 22-403 المؤرخ في 24 نوفمبر 2022، المعدل والمتمم لأحكام المرسوم التنفيذي 13-84... الجريدة الرسمية، العدد 79، 27 نوفمبر 2022.

75. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. نشرة جانفي 2025.

76. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب. قانون الضرائب غير المباشرة. نشرة جانفي 2025.

77. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب. قانون التسجيل. نشرة جانفي 2025.

خامسا: المراجع الأجنبية

78. Tanzi Vito & Shome Parthasarathi. (1995), **Tax Policy Handbook**. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

79. Tanzi Vito, (1983) **The Underground Economy in the United States: Annual Estimates**, IMF Staff Papers.

80. Schneider, (2000) **Friedrich and Dominik H. Enste. "Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences."** Journal of Economic Literature, 38 (1).

81. Feige Edgar L, (1989), **The Meaning and Measurement of the Underground Economy**, Cambridge University Press.
82. Laure M, (1954), **Influence de la fiscalité sur la formation de l'épargne**, Revue des sciences et législation financières.
83. Afrique / Bureau International du Travail, (2004), **Méthodes et Instruments d'Appui au Secteur Informel**, Genève.
84. Pirttilä Jukka, (1999), **Tax evasion and economies in transition: Lessons from tax theory**, BOFIT Discussion Papers, No. 2.
85. Yamamura Eiji, (2014), **Trust in government and its effect on preferences for income redistribution and perceived tax burden**, Economics of Governance, Vol. 15, No. 1.
86. Norregaard J & Khan T. S, (2007), **Tax Policy: Recent Trends and Coming Challenges**, IMF Working Paper WP/07/274.
87. López Ramón E, (2008), Thomas Vinod & Wang Yan, **The Quality of Growth: Fiscal Policies for Better Results**, IEG Working Paper No. 6, World Bank.
88. Stantcheva S, (2021), **Understanding Tax Policy: How Do People Reason?** NBER Working Paper No. 27699.
89. Li T, (2021), **When Loan Sharks Become Litigious: Courts, Informal Finance, and Access to Justice in China**, Law & Society Review.
90. Koffi Siméon, (2022), **Analyse de l'économie informelle en Côte d'Ivoire : déterminants et taille**, MPRA Paper n°114472.
91. Bouanani Soumia & Bounou Chaib, (2022), **Analyzing the Informal Economy in Algeria from an Institutional Perspective**, Numéro Spécial, Vol. 7, No. 9.
92. Chayboub R, El Jarari M & El Morchid B, (2025), **L'économie informelle au Maroc...** International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, Vol. 6, n°6.
93. Kouamé Frédéric Tano, (2025), **Dynamiques de survie et d'entrepreneuriat dans l'économie informelle urbaine**, Revue Zaouli, n°11, Vol. 5, octobre.
94. Lfarh Ahmed & Kissami Rabah, (2025), **Intégration du secteur informel au Maroc...** Dossiers de Recherches en Économie et Gestion, dossier 13, n°1.
95. Bresson George & Pirotte Alain, (1995), **Economie des séries temporelles**, Paris, PUF.
96. Bourbonnais Régis & Terraza M, (2004), **L'analyse des séries temporelles en économies**. Paris, PUF.
97. Granger C W, (1986), **Developments in the study of cointegrated economic variables**, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 48, No. 3.

98. Pesaran M H Y, Shin Y & Smith J, **Bounds testing approaches...**, Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, No. 3.
99. Alkhatib Alkswani M & Al-Towaijari H A,(1999), **Cointegration, error correction and the demand for money in Saudi Arabia**, Economia Internazionale/International Economics, 52(3).
100. Melard Guy, **Méthodes de prévision à court terme**, Bruxelles, Ellipses, 1990.
101. Elmaatani Y & Atik M, (2026), **Facteurs influençant la conformité fiscale...**, International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, Vol. 7, No. 1.
102. Zhao S, Zha Y, Guo X & Choi T M, (2026), **The Retail Platform's Green Packaging Strategy...**, International Journal of Production Research, Vol. 64, No. 1.

سادسا: المواقع الإلكترونية

104. World Bank Data – GDP (Algeria).
<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?end=2024&locations=DZ&start=1993>
105. World Bank – Informal Economy Database.
<https://www.worldbank.org/en/research/brief/informal-economy-database>
106. IMF – Working Paper: Shadow Economies Around the World...
<https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2018/01/25/Shadow-Economies-Around-the-World-What-Did-We-Learn-Over-the-Last-20-Years-45583>
107. World Economics – Informal Economy.
<https://www.worldeconomics.com/Informal-Economy/>
108. وزارة المالية الجزائرية – قوانين المالية/النصوص الرسمية.
<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-ar>
109. ASJP – (المقال).
<https://asjp.cerist.dz/en/article/191383>
110. FaceUp – Whistleblowing Dictionary (Bribery). 13:55، 2026/02/05، تاريخ الاطلاع: <https://www.faceup.com/en/whistleblowing-dictionary/bribery>

الفهرس

الصفحة	البيان
V	الإهداء
VI	شكر والتقدير
VII	الملخص
VIII	قائمة المحتويات
X	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال والرسومات البيانية
XII	قائمة الملاحق
XIV	قائمة الرموز والاختصارات
أ	مقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الجبائية والاقتصاد الموازي	
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول: مدخل عام حول السياسة الجبائية
3	المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للسياسة الجبائية
3	الفرع الأول: مفهوم السياسة الجبائية
4	الفرع الثاني: مبادئ السياسة الجبائية
7	الفرع الثالث: أهداف السياسة الجبائية
8	المطلب الثاني: أساسيات حول النظم الضريبية
8	الفرع الأول: مفهوم النظم الضريبية
9	الفرع الثاني: خصائص النظم الضريبية
9	الفرع الثالث: أهداف النظم الضريبية
11	الفرع الرابع: مكونات النظم الضريبية
13	الفرع الخامس: فعالية النظم الضريبية
16	المطلب الثالث: الإصلاح الجبائي والتهرب الضريبي
16	الفرع الأول: الإصلاح الضريبي
19	الفرع الثاني: التهرب الضريبي
22	الفرع الثالث: البطاقة الوطنية لمرتكي أعمال الغش والأعمال الإجرامية
25	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول للاقتصاد الموازي

25	المطلب الأول: مفاهيم حول الاقتصاد الموازي
25	الفرع الأول: ماهية الاقتصاد الموازي
27	الفرع الثاني: دواعي تنامي الاقتصاد الموازي
28	الفرع الثالث: طرق قياس الاقتصاد الموازي
30	الفرع الرابع: العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي
30	المطلب الثاني: آليات الدمج في الاقتصاد الرسمي
30	الفرع الأول: طرق وأساليب مكافحة الغش الضريبي
31	الفرع الثاني: طرق وأساليب مكافحة التهرب الجمركي
32	الفرع الثالث: آليات مكافحة الفساد
35	المطلب الثالث: واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر
35	الفرع الأول: مراحل الاقتصاد الموازي في الجزائر
36	الفرع الثاني: الظواهر المؤثرة في الاقتصاد الموازي
37	الفرع الثالث: موقف الحكومة الجزائرية من تنامي الاقتصاد الموازي
40	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية للسياسات الجبائية والاقتصاد الموازي
42	تمهيد الفصل الثاني
43	المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة
43	المطلب الأول: الدراسات العربية
50	المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية
58	المبحث الثاني: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
58	المطلب الأول: الدراسات السابقة حسب الهدف
61	المطلب الثاني: الدراسات السابقة حسب المنهج ومتغيرات الدراسة
65	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دراسة قياسية لدور السياسات الجبائية في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر
67	تمهيد الفصل الثالث
68	المبحث الأول: مفاهيم استقرارية السلاسل الزمنية، التكامل المشترك ومنهجية ARDL
68	المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية

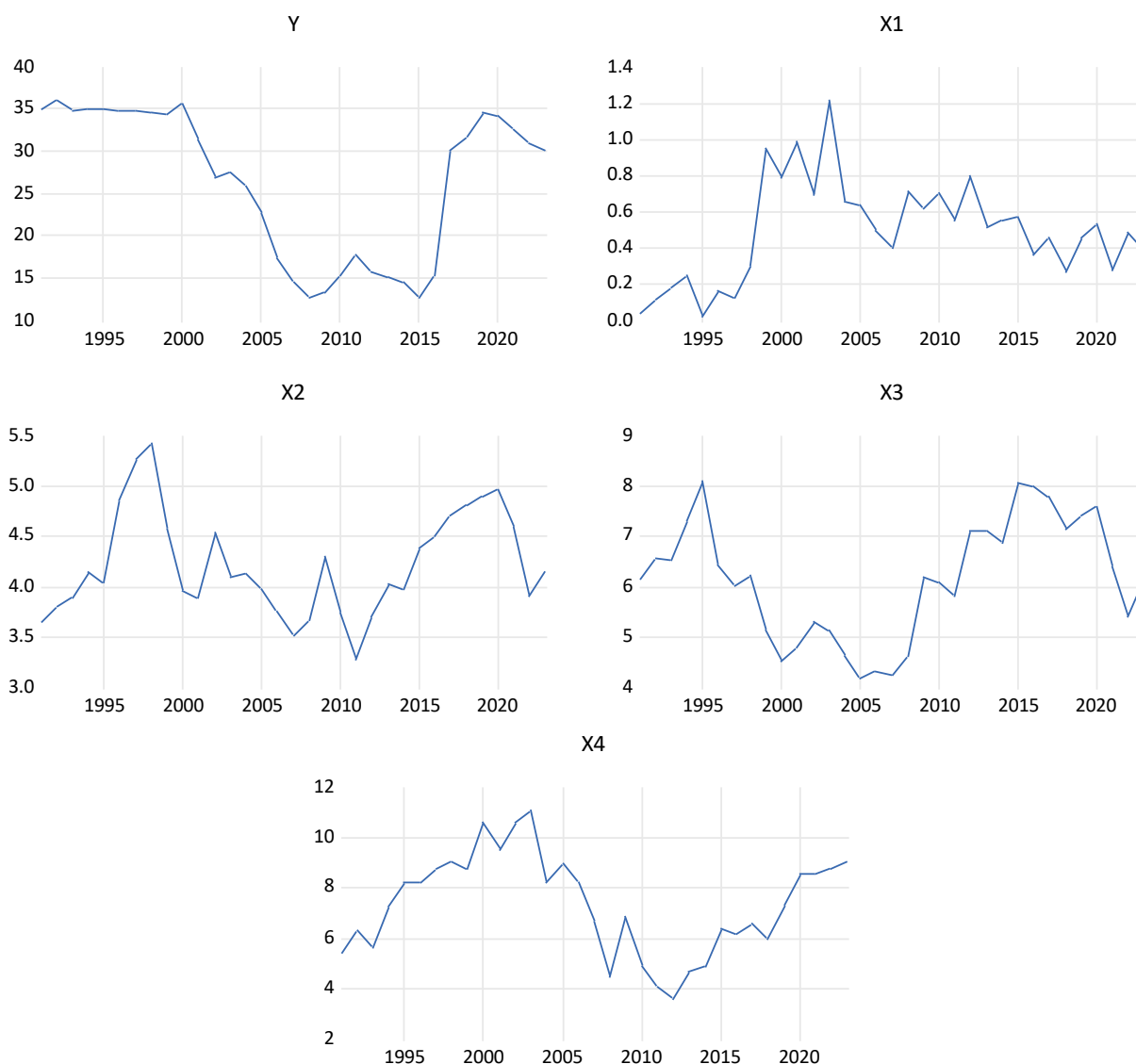
68	الفرع الأول: تعريف السلاسل الزمنية
68	الفرع الثاني: خصائص السلاسل الزمنية
69	الفرع الثالث: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية
72	المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ
72	الفرع الأول: مفهوم التكامل المشترك Cointegration
73	الفرع الثاني: اختبارات التكامل المشترك
77	الفرع الثالث: نموذج تصحيح الخطأ (ECM)
79	المطلب الثالث: منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بفجوات زمنية موزعة ARDL
79	الفرع الأول: مميزات منهجية ARDL
80	الفرع الثاني: خطوات منهجية ARDL
80	الفرع الثالث: تفاصيل منهجية ARDL
84	المبحث الثاني: دراسة وصفية وبيانية لمتغيرات الدراسة
84	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات النموذج وبيانات الدراسة
84	الفرع الأول: متغيرات النموذج
85	الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات
87	المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
87	الفرع الأول: التحليل البياني لمتغيرات الدراسة
90	الفرع الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
92	الفرع الثالث: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية
96	المطلب الثالث: التكامل المشترك جوهانسن
96	الفرع الأول: تحديد درجة التأخير المثلي
97	الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك جوهانسن
99	المبحث الثالث: التقدير القياسي لنموذج ARDL ومناقشة النتائج واختبار الفرضيات
99	المطلب الأول: تقدير نموذج ARDL
99	الفرع الأول: تحديد النموذج الاحصائي المناسب
102	الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية
104	الفرع الثالث: اختبارات الحساسية

107	المطلب الثاني: عرض ومناقشة النتائج
107	الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك ومعادلة الاجل الطويل
109	الفرع الثاني: نموذج تصحيح الخطأ ومعاملات الاجل القصير
112	المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومقارنة بالدراسات السابقة
115	خلاصة الفصل الثالث
117	خاتمة
122	قائمة المراجع والمصادر
131	الفهرس
/	الملاحق

الملاحق

الملاحق:

الملحق (1) تطورات متغيرات الدراسة عبر الزمن



الملحق (2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Date: 02/08/26

Time: 04:12

Sample: 1991 2023

	Y	X1	X2	X3	X4
Mean	26.49266	0.494046	4.218634	6.166606	7.347803
Median	30.11354	0.494014	4.098532	6.228193	7.311186
Maximum	36.14000	1.217585	5.424448	8.108862	11.10361
Minimum	12.70496	0.026324	3.281738	4.186509	3.572092
Std. Dev.	8.813102	0.279190	0.516594	1.199886	1.985212
Skewness	-0.449788	0.398730	0.535601	-0.088138	-0.072415
Kurtosis	1.488842	2.956401	2.595991	1.914720	2.123212
Jarque-Bera	4.252651	0.877036	1.802211	1.662244	1.085884
Probability	0.119275	0.644992	0.406120	0.435560	0.581036

Sum	874.2577	16.30352	139.2149	203.4980	242.4775
Sum Sq. Dev.	2485.464	2.494301	8.539835	46.07122	126.1142
Observations	33	33	33	33	33

الملحق (3) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary

Date: 02/08/26 Time: 03:49

Sample: 1991 2023

Included observations: 33

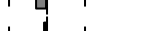
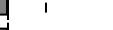
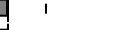
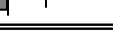
Correlation					
Probability	Y	X1	X2	X3	X4
Y	1.000000 -----				
X1	-0.353446 0.0436	1.000000 -----			
X2	0.444551 0.0095	-0.210591 0.2395	1.000000 -----		
X3	0.091180 0.6138	-0.450593 0.0085	0.372731 0.0327	1.000000 -----	
X4	0.527346 0.0016	0.227358 0.2032	0.401889 0.0204	-0.375474 0.0313	1.000000 -----

الملحق (4) مصور الارتباط للمتغير y في مستواه الأصلي

Date: 02/09/26 Time: 02:50

Sample: 1991 2023

Included observations: 33

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.912	0.912	30.011	0.000
		2 0.769	-0.370	52.052	0.000
		3 0.615	-0.056	66.625	0.000
		4 0.461	-0.092	75.075	0.000
		5 0.320	-0.011	79.303	0.000
		6 0.199	-0.025	81.004	0.000
		7 0.066	-0.253	81.197	0.000
		8 -0.063	-0.034	81.383	0.000
		9 -0.200	-0.222	83.304	0.000
		10 -0.332	-0.091	88.847	0.000
		11 -0.427	0.055	98.439	0.000
		12 -0.475	0.022	110.84	0.000
		13 -0.499	-0.086	125.20	0.000
		14 -0.502	-0.076	140.54	0.000
		15 -0.492	-0.027	156.07	0.000
		16 -0.436	0.257	168.99	0.000

الملحق (5) مصور الارتباط للمتغير y بعد الفرق الأول

Date: 02/09/26 Time: 02:50
Sample (adjusted): 1992 2023
Included observations: 32 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.346	0.346	4.1898	0.041
		2	0.092	-0.031	4.4945	0.106
		3	-0.015	-0.042	4.5031	0.212
		4	-0.105	-0.095	4.9284	0.295
		5	-0.109	-0.045	5.4067	0.368
		6	0.106	0.189	5.8780	0.437
		7	0.117	0.026	6.4774	0.485
		8	0.072	-0.006	6.7125	0.568
		9	-0.085	-0.153	7.0570	0.631
		10	-0.173	-0.100	8.5350	0.577
		11	-0.244	-0.119	11.616	0.393
		12	-0.205	-0.087	13.896	0.307
		13	-0.085	-0.010	14.306	0.353
		14	-0.007	-0.034	14.309	0.427
		15	-0.190	-0.263	16.621	0.342
		16	-0.147	-0.046	18.084	0.319

الملحق (6) مصور الارتباط للمتغير x1 في مستواه الأصلي

Date: 02/09/26 Time: 02:55
Sample: 1991 2023
Included observations: 33

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.590	0.590	12.580	0.000
		2	0.560	0.325	24.277	0.000
		3	0.293	-0.209	27.589	0.000
		4	0.175	-0.120	28.811	0.000
		5	0.026	-0.052	28.838	0.000
		6	-0.184	-0.275	30.286	0.000
		7	-0.174	0.075	31.634	0.000
		8	-0.333	-0.128	36.752	0.000
		9	-0.110	0.300	37.337	0.000
		10	-0.182	-0.048	38.997	0.000
		11	-0.111	-0.188	39.650	0.000
		12	-0.161	-0.151	41.080	0.000
		13	-0.143	-0.053	42.254	0.000
		14	-0.128	-0.079	43.248	0.000
		15	-0.204	-0.037	45.908	0.000
		16	-0.153	-0.008	47.507	0.000

الملحق (7) مصور الارتباط للمتغير x1 بعد الفرق الأول

Date: 02/09/26 Time: 02:56
Sample (adjusted): 1992 2023
Included observations: 32 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.497	-0.497	8.6846	0.003
		2	0.329	0.108	12.600	0.002
		3	-0.175	0.033	13.745	0.003
		4	-0.020	-0.164	13.761	0.008
		5	0.105	0.073	14.204	0.014
		6	-0.299	-0.251	17.951	0.006
		7	0.267	0.001	21.058	0.004
		8	-0.348	-0.182	26.546	0.001
		9	0.362	0.129	32.731	0.000
		10	-0.145	0.143	33.772	0.000
		11	0.107	0.034	34.360	0.000
		12	0.026	0.020	34.397	0.001
		13	-0.126	-0.059	35.311	0.001
		14	0.112	-0.103	36.070	0.001
		15	-0.203	-0.052	38.714	0.001
		16	0.149	-0.005	40.223	0.001

الملحق (8) مصور الارتباط للمتغير x2 في مستواه الأصلي

Date: 02/09/26 Time: 02:56
Sample: 1991 2023
Included observations: 33

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.690	0.690	17.177	0.000
		2	0.329	-0.281	21.200	0.000
		3	0.117	0.042	21.726	0.000
		4	0.028	-0.002	21.758	0.000
		5	-0.118	-0.247	22.332	0.000
		6	-0.183	0.075	23.763	0.001
		7	-0.235	-0.183	26.224	0.000
		8	-0.280	-0.107	29.849	0.000
		9	-0.371	-0.202	36.489	0.000
		10	-0.300	0.124	41.013	0.000
		11	-0.192	-0.091	42.950	0.000
		12	-0.214	-0.304	45.458	0.000
		13	-0.280	-0.054	49.989	0.000
		14	-0.236	-0.122	53.386	0.000
		15	-0.102	0.045	54.060	0.000
		16	-0.007	-0.116	54.063	0.000

الملحق (9) مصور الارتباط للمتغير x2 بعد الفرق الأول

Date: 02/09/26 Time: 02:57
Sample (adjusted): 1992 2023
Included observations: 32 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.104	0.104	0.3798	0.538
		2	-0.244	-0.257	2.5318	0.282
		3	-0.181	-0.132	3.7560	0.289
		4	0.084	0.063	4.0309	0.402
		5	-0.047	-0.151	4.1181	0.533
		6	0.026	0.063	4.1459	0.657
		7	0.004	-0.028	4.1467	0.763
		8	-0.019	-0.043	4.1623	0.842
		9	-0.356	-0.366	10.164	0.337
		10	-0.071	-0.034	10.415	0.405
		11	0.296	0.177	14.943	0.185
		12	0.024	-0.228	14.974	0.243
		13	-0.180	-0.044	16.832	0.207
		14	-0.168	-0.218	18.538	0.183
		15	0.032	-0.061	18.606	0.232
		16	0.040	-0.077	18.716	0.284

الملحق (10) مصور الارتباط للمتغير x3 في مستواه الأصلي

Date: 02/09/26 Time: 02:57
Sample: 1991 2023
Included observations: 33

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.822	0.822	24.387	0.000
		2	0.638	-0.117	39.546	0.000
		3	0.562	0.227	51.721	0.000
		4	0.377	-0.440	57.378	0.000
		5	0.172	-0.026	58.600	0.000
		6	0.036	-0.170	58.656	0.000
		7	-0.080	0.059	58.942	0.000
		8	-0.217	-0.203	61.111	0.000
		9	-0.389	-0.298	68.380	0.000
		10	-0.468	0.082	79.382	0.000
		11	-0.486	-0.103	91.777	0.000
		12	-0.546	-0.019	108.16	0.000
		13	-0.512	0.107	123.31	0.000
		14	-0.369	0.139	131.59	0.000
		15	-0.309	-0.188	137.73	0.000
		16	-0.258	0.027	142.25	0.000

الملحق (11) مصور الارتباط للمتغير x3 بعد الفرق الأول

Date: 02/09/26 Time: 02:57
Sample (adjusted): 1992 2023
Included observations: 32 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.021	0.021	0.0158	0.900
		2	-0.309	-0.310	3.4811	0.175
		3	0.305	0.354	6.9712	0.073
		4	0.056	-0.117	7.0933	0.131
		5	-0.194	0.028	8.6061	0.126
		6	-0.059	-0.202	8.7530	0.188
		7	0.055	0.066	8.8860	0.261
		8	0.098	0.096	9.3216	0.316
		9	-0.257	-0.276	12.435	0.190
		10	-0.174	-0.066	13.930	0.176
		11	0.118	-0.140	14.654	0.199
		12	-0.257	-0.236	18.256	0.108
		13	-0.310	-0.228	23.772	0.033
		14	0.234	0.102	27.075	0.019
		15	0.029	-0.124	27.130	0.028
		16	-0.234	-0.085	30.853	0.014

الملحق (12) مصور الارتباط للمتغير x4 في مستواه الأصلي

Date: 02/09/26 Time: 02:58
Sample: 1991 2023
Included observations: 33

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.795	0.795	22.787	0.000
		2	0.684	0.143	40.228	0.000
		3	0.536	-0.121	51.287	0.000
		4	0.344	-0.249	55.990	0.000
		5	0.127	-0.274	56.659	0.000
		6	-0.009	0.020	56.662	0.000
		7	-0.221	-0.255	58.827	0.000
		8	-0.388	-0.194	65.800	0.000
		9	-0.539	-0.223	79.797	0.000
		10	-0.578	0.101	96.583	0.000
		11	-0.586	0.125	114.63	0.000
		12	-0.556	-0.050	131.63	0.000
		13	-0.444	0.114	143.03	0.000
		14	-0.341	-0.048	150.11	0.000
		15	-0.244	-0.047	153.93	0.000
		16	-0.135	-0.172	155.17	0.000

مصور الارتباط للمتغير x4 بعد الفرق الأول

Date: 02/09/26 Time: 02:58
Sample (adjusted): 1992 2023
Included observations: 32 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.227	-0.227	1.8041	0.179
		2	0.080	0.030	2.0360	0.361
		3	0.186	0.222	3.3398	0.342
		4	0.158	0.271	4.3040	0.366
		5	-0.171	-0.117	5.4758	0.361
		6	0.219	0.074	7.4766	0.279
		7	-0.092	-0.105	7.8426	0.347
		8	-0.063	-0.123	8.0204	0.431
		9	-0.170	-0.264	9.3796	0.403
		10	-0.117	-0.318	10.055	0.436
		11	-0.005	0.025	10.056	0.525
		12	-0.212	-0.114	12.491	0.407
		13	-0.125	-0.055	13.389	0.418
		14	-0.023	-0.003	13.422	0.494
		15	0.029	0.205	13.475	0.566
		16	-0.271	-0.073	18.457	0.298

الملحق (13) اختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون لمتغيرات الدراسة في مستواها الأصلي: نموذج الاتجاه العام والثابت

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: Y, X1, X2, X3, X4

Date: 02/08/26 Time: 03:50

Sample: 1991 2023

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 160

Cross-sections included: 5

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	6.28499	0.7908
PP - Choi Z-stat	0.60735	0.7282

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results GROUP01

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
Y	0.9217	1.0	32
X1	0.2872	1.0	32
X2	0.3754	4.0	32
X3	0.6688	3.0	32
X4	0.6496	3.0	32

الملحق (14) اختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون لمتغيرات الدراسة في مستواها الأصلي: نموذج الثابت

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: Y, X1, X2, X3, X4

Date: 02/08/26 Time: 03:50

Sample: 1991 2023

Exogenous variables: Individual effects

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 160

Cross-sections included: 5

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	15.0414	0.1306
PP - Choi Z-stat	-1.46454	0.0715

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results GROUP01

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
Y	0.5397	2.0	32
X1	0.0569	2.0	32
X2	0.1284	4.0	32
X3	0.3814	3.0	32
X4	0.3605	3.0	32

الملحق (15) اختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون لمتغيرات الدراسة في مستواها الأصلي: نموذج دون اتجاه عام وثابت

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: Y, X1, X2, X3, X4

Date: 02/08/26 Time: 03:50

Sample: 1991 2023

Exogenous variables: None

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 160

Cross-sections included: 5

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	6.11461	0.8055
PP - Choi Z-stat	0.37515	0.6462

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results GROUP01

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
Y	0.4250	2.0	32
X1	0.3677	1.0	32
X2	0.7158	10.0	32
X3	0.5827	2.0	32
X4	0.7213	3.0	32

الملحق (16) اختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون لمتغيرات الدراسة بعد الفرق الأول: نموذج الاتجاه العام والثابت

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: Y, X1, X2, X3, X4

Date: 02/08/26 Time: 03:50

Sample: 1991 2023

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 155

Cross-sections included: 5

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	99.3904	0.0000
PP - Choi Z-stat	-8.18039	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results
D(GROUP01)

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
D(Y)	0.0259	2.0	31
D(X1)	0.0000	2.0	31
D(X2)	0.0008	15.0	31
D(X3)	0.0014	1.0	31
D(X4)	0.0000	3.0	31

الملحق (17) اختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون لمتغيرات الدراسة بعد الفرق الأول: نموذج الثابت

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: Y, X1, X2, X3, X4

Date: 02/08/26 Time: 03:50

Sample: 1991 2023

Exogenous variables: Individual effects

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 155

Cross-sections included: 5

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	107.179	0.0000
PP - Choi Z-stat	-8.87584	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results
D(GROUP01)

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
D(Y)	0.0078	0.0	31
D(X1)	0.0000	0.0	31
D(X2)	0.0000	15.0	31
D(X3)	0.0002	2.0	31
D(X4)	0.0000	3.0	31

الملحق (18) اختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون لمتغيرات الدراسة بعد الفرق الأول: نموذج دون اتجاه العام ولا ثابت

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: Y, X1, X2, X3, X4

Date: 02/08/26 Time: 03:51

Sample: 1991 2023

Exogenous variables: None

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 155

Cross-sections included: 5

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	176.931	0.0000
PP - Choi Z-stat	-11.7670	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results
D(GROUP01)

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
D(Y)	0.0004	0.0	31
D(X1)	0.0000	0.0	31
D(X2)	0.0000	15.0	31
D(X3)	0.0000	2.0	31
D(X4)	0.0000	3.0	31

الملحق (19) اختبار اختيار درجة التأخير المناسبة لنموذج التكامل المشترك

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: Y X1 X2 X3 X4

Exogenous variables: C

Date: 02/08/26 Time: 03:51

Sample: 1991 2023

Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	340.3213	NA	1.35e-16	-22.35475	-22.12122	-22.28004
1	421.6135	130.0675*	3.24e-18	-26.10756	-24.70637*	-25.65931*
2	450.2228	36.23850	2.97e-18*	-26.34819	-23.77932	-25.52639
3	477.7746	25.71502	3.87e-18	-26.51831*	-22.78178	-25.32296

الملحق (20) اختبارات الأثر والقيمة العظمى للتكامل المشترك

Date: 02/08/26 Time: 03:52

Sample: 1991 2023

Included observations: 33

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Endogenous variables: Y X1 X2 X3 X4

Deterministic assumptions: Case 3 (Johansen-Hendry-Juselius):

Cointegrating

relationship includes a constant. Short-run dynamics include a constant.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.** Critical Value
None *	0.703906	108.0639	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.658546	70.33448	47.85613	0.0001
At most 2 *	0.471306	37.02364	29.79707	0.0062
At most 3 *	0.271559	17.26591	15.49471	0.0268
At most 4 *	0.213463	7.443586	3.841465	0.0064

Trace test indicates 5 cointegrating equation(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Max-eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.** Critical Value
None *	0.703906	37.72942	33.87687	0.0165
At most 1 *	0.658546	33.31084	27.58434	0.0082
At most 2	0.471306	19.75773	21.13162	0.0769
At most 3	0.271559	9.822321	14.26460	0.2239
At most 4 *	0.213463	7.443586	3.841465	0.0064

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating equation(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق (21) نموذج ARDL بثابت واتجاه عام

Dependent Variable: D(Y)

Method: ARDL

Date: 02/09/26 Time: 03:09

Sample: 1995 2023

Included observations: 29

Dependent lags: 3 (Automatic)

Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): X1 X2 X3 X4

Deterministics: Unrestricted constant and unrestricted trend (Case 5)

Model selection method: Schwarz criterion (SIC)

Number of models evaluated: 1875

Selected model: ARDL(2,3,4,3,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.749174	0.056667	-13.22064	0.0000
D(Y(-1))	0.342286	0.068677	4.983979	0.0004
D(X1)	3.191966	0.931688	3.426001	0.0057
D(X1(-1))	8.045410	1.164310	6.910022	0.0000
D(X1(-2))	6.533828	1.079632	6.051901	0.0001
D(X2)	-3.002355	0.686930	-4.370684	0.0011
D(X2(-1))	-5.790540	0.787950	-7.348866	0.0000
D(X2(-2))	-4.443483	0.841837	-5.278316	0.0003
D(X2(-3))	-5.452898	0.687950	-7.926301	0.0000
D(X3)	4.732299	0.463959	10.19982	0.0000
D(X3(-1))	-3.258443	0.466714	-6.981673	0.0000
D(X3(-2))	1.231434	0.298921	4.119592	0.0017
D(X4)	-0.249534	0.184598	-1.351773	0.2036
D(X4(-1))	-4.690712	0.380360	-12.33229	0.0000
D(X4(-2))	-2.826598	0.336684	-8.395414	0.0000
D(X4(-3))	-1.726424	0.269858	-6.397530	0.0001
C	-78.13176	5.757529	-13.57036	0.0000
@TREND	-0.227431	0.036244	-6.274929	0.0001
R-squared	0.973002	Mean dependent var	-0.168641	
Adjusted R-squared	0.931277	S.D. dependent var	3.533086	
S.E. of regression	0.926203	Akaike info criterion	2.956531	
Sum squared resid	9.436364	Schwarz criterion	3.805198	
Log likelihood	-24.86970	Hannan-Quinn criter.	3.222323	
F-statistic	23.31948	Durbin-Watson stat	2.210511	
Prob(F-statistic)	0.000003			

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق (22) نموذج ARDL بثابت واتجاه عام مقيد

Dependent Variable: D(Y)

Method: ARDL

Date: 02/09/26 Time: 03:11
Sample: 1995 2023
Included observations: 29
Dependent lags: 3 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): X1 X2 X3 X4
Deterministics: Unrestricted constant and restricted trend (Case 4)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Number of models evaluated: 1875
Selected model: ARDL(2,3,4,3,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.749174	0.051389	-14.57840	0.0000
D(Y(-1))	0.342286	0.059716	5.731918	0.0001
D(X1)	3.191966	0.883404	3.613258	0.0036
D(X1(-1))	8.045410	1.067037	7.539957	0.0000
D(X1(-2))	6.533828	0.983943	6.640455	0.0000
D(X2)	-3.002355	0.594008	-5.054404	0.0003
D(X2(-1))	-5.790540	0.705782	-8.204429	0.0000
D(X2(-2))	-4.443483	0.756114	-5.876734	0.0001
D(X2(-3))	-5.452898	0.643551	-8.473143	0.0000
D(X3)	4.732299	0.413350	11.44865	0.0000
D(X3(-1))	-3.258443	0.440391	-7.398984	0.0000
D(X3(-2))	1.231434	0.286191	4.302831	0.0010
D(X4)	-0.249534	0.172614	-1.445623	0.1739
D(X4(-1))	-4.690712	0.356114	-13.17194	0.0000
D(X4(-2))	-2.826598	0.318055	-8.887130	0.0000
D(X4(-3))	-1.726424	0.247736	-6.968817	0.0000
C	-78.13176	5.349001	-14.60679	0.0000
R-squared	0.973002	Mean dependent var	-0.168641	
Adjusted R-squared	0.937004	S.D. dependent var	3.533086	
S.E. of regression	0.886771	Akaike info criterion	2.887566	
Sum squared resid	9.436364	Schwarz criterion	3.689084	
Log likelihood	-24.86970	Hannan-Quinn criter.	3.138591	
F-statistic	27.02940	Durbin-Watson stat	2.210511	
Prob(F-statistic)	0.000001			

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق (23) نموذج ARDL بثابت

Dependent Variable: D(Y)
Method: ARDL
Date: 02/09/26 Time: 03:12
Sample: 1995 2023
Included observations: 29
Dependent lags: 3 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): X1 X2 X3 X4
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Number of models evaluated: 1875

Selected model: ARDL(2,4,4,2,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.722747	0.081923	-8.822303	0.0000
D(Y(-1))	0.326846	0.102108	3.200987	0.0076
D(X1)	4.846348	1.483487	3.266862	0.0067
D(X1(-1))	14.34938	2.201956	6.516651	0.0000
D(X1(-2))	12.92424	2.315494	5.581635	0.0001
D(X1(-3))	4.065424	1.846388	2.201825	0.0480
D(X2)	-2.868758	0.972143	-2.950964	0.0121
D(X2(-1))	0.004104	0.960815	0.004272	0.9967
D(X2(-2))	-0.450819	1.035082	-0.435539	0.6709
D(X2(-3))	-3.222809	1.038302	-3.103923	0.0091
D(X3)	3.512855	0.617849	5.685620	0.0001
D(X3(-1))	-3.732734	0.782201	-4.772094	0.0005
D(X4)	0.081636	0.280543	0.290993	0.7760
D(X4(-1))	-5.092860	0.618782	-8.230461	0.0000
D(X4(-2))	-3.000983	0.583057	-5.146978	0.0002
D(X4(-3))	-1.791760	0.416723	-4.299645	0.0010
C	-58.15952	6.591658	-8.823201	0.0000
R-squared	0.927057	Mean dependent var	-0.168641	
Adjusted R-squared	0.829799	S.D. dependent var	3.533086	
S.E. of regression	1.457589	Akaike info criterion	3.881469	
Sum squared resid	25.49480	Schwarz criterion	4.682988	
Log likelihood	-39.28131	Hannan-Quinn criter.	4.132495	
F-statistic	9.531964	Durbin-Watson stat	1.703440	
Prob(F-statistic)	0.000165			

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق (24) نموذج ARDL بثابت مقيد

Dependent Variable: D(Y)

Method: ARDL

Date: 02/09/26 Time: 03:14

Sample: 1995 2023

Included observations: 29

Dependent lags: 3 (Automatic)

Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): X1 X2 X3 X4

Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)

Model selection method: Schwarz criterion (SIC)

Number of models evaluated: 1875

Selected model: ARDL(2,4,4,2,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.722747	0.078687	-9.185144	0.0000
D(Y(-1))	0.326846	0.096527	3.386053	0.0049
D(X1)	4.846348	1.423688	3.404080	0.0047
D(X1(-1))	14.34938	2.115430	6.783196	0.0000
D(X1(-2))	12.92424	2.219824	5.822194	0.0001
D(X1(-3))	4.065424	1.762592	2.306503	0.0382
D(X2)	-2.868758	0.928914	-3.088292	0.0086

D(X2(-1))	0.004104	0.921803	0.004452	0.9965
D(X2(-2))	-0.450819	0.987870	-0.456354	0.6557
D(X2(-3))	-3.222809	0.981477	-3.283631	0.0059
D(X3)	3.512855	0.593048	5.923395	0.0001
D(X3(-1))	-3.732734	0.751514	-4.966953	0.0003
D(X4)	0.081636	0.269534	0.302879	0.7668
D(X4(-1))	-5.092860	0.593858	-8.575890	0.0000
D(X4(-2))	-3.000983	0.560175	-5.357225	0.0001
D(X4(-3))	-1.791760	0.399931	-4.480168	0.0006
R-squared	0.927057	Mean dependent var	-0.168641	
Adjusted R-squared	0.842891	S.D. dependent var	3.533086	
S.E. of regression	1.400406	Akaike info criterion	3.812504	
Sum squared resid	25.49480	Schwarz criterion	4.566874	
Log likelihood	-39.28131	Hannan-Quinn criter.	4.048763	
F-statistic	11.01471	Durbin-Watson stat	1.703440	
Prob(F-statistic)	0.000047			

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق (25) نموذج ARDL دون ثابت ولا اتجاه عام

Dependent Variable: D(Y)

Method: ARDL

Date: 02/09/26 Time: 03:15

Sample: 1995 2023

Included observations: 29

Dependent lags: 3 (Automatic)

Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): X1 X2 X3 X4

Deterministics: No constant and no trend (Case 1)

Model selection method: Schwarz criterion (SIC)

Number of models evaluated: 1875

Selected model: ARDL(2,1,0,1,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.428654	0.095951	-4.467442	0.0001
D(Y(-1))	0.543046	0.145982	3.719960	0.0010
D(X1)	0.452553	1.947841	0.232336	0.8182
D(X3)	-0.460753	0.664088	-0.693814	0.4942
R-squared	0.523040	Mean dependent var	-0.168641	
Adjusted R-squared	0.465805	S.D. dependent var	3.533086	
S.E. of regression	2.582285	Akaike info criterion	4.862668	
Sum squared resid	166.7049	Schwarz criterion	5.051261	
Log likelihood	-66.50869	Hannan-Quinn criter.	4.921733	
F-statistic	9.138430	Durbin-Watson stat	2.429645	
Prob(F-statistic)	0.000294			

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق (26) اختبار درجة التأخير المناسبة لنموذج ARDL باتجاه عام مقيد

Model Selection Criteria Table

Dependent Variable: Y

Date: 02/09/26 Time: 03:19

Sample: 1995 2023

Included observations: 29

Model	LogL	AIC	BIC*	HQ	Specification
756	-24.869704	3.232393	4.269652	3.557250	ARDL(2,3,4,3,4)
631	-24.001220	3.241463	4.325870	3.581086	ARDL(2,4,4,3,4)
751	-24.422936	3.270547	4.354954	3.610170	ARDL(2,3,4,4,4)
131	-24.813670	3.297495	4.381902	3.637117	ARDL(3,3,4,3,4)
626	-23.746668	3.292874	4.424429	3.647263	ARDL(2,4,4,4,4)
6	-23.989716	3.309636	4.441191	3.664025	ARDL(3,4,4,3,4)
126	-24.311503	3.331828	4.463383	3.686217	ARDL(3,3,4,4,4)
636	-27.885868	3.440405	4.477664	3.765261	ARDL(2,4,4,2,4)
761	-29.685652	3.495562	4.485673	3.805653	ARDL(2,3,4,2,4)
1	-23.708089	3.359179	4.537882	3.728334	ARDL(3,4,4,4,4)
11	-27.861942	3.507720	4.592127	3.847343	ARDL(3,4,4,2,4)
136	-29.685648	3.564527	4.601786	3.889384	ARDL(3,3,4,2,4)
1376	-33.533301	3.829883	4.867142	4.154739	ARDL(1,3,4,4,4)
1251	-32.845052	3.851383	4.935790	4.191006	ARDL(1,4,4,4,4)
1381	-37.115055	4.007935	4.998046	4.318025	ARDL(1,3,4,3,4)
1256	-35.638100	3.975041	5.012300	4.299898	ARDL(1,4,4,3,4)
1261	-38.347678	4.092943	5.083054	4.403034	ARDL(1,4,4,2,4)
1386	-40.963196	4.204358	5.147321	4.499682	ARDL(1,3,4,2,4)
376	-38.917782	4.201226	5.238485	4.526083	ARDL(3,1,4,4,4)
1006	-42.720172	4.325529	5.268492	4.620853	ARDL(2,1,4,3,4)
726	-42.782869	4.329853	5.272816	4.625177	ARDL(2,4,0,4,4)
381	-41.232969	4.291929	5.282040	4.602019	ARDL(3,1,4,3,4)
1001	-41.289129	4.295802	5.285913	4.605892	ARDL(2,1,4,4,4)
1626	-43.059493	4.348931	5.291893	4.644255	ARDL(1,1,4,4,4)
876	-39.947988	4.272275	5.309534	4.597132	ARDL(2,2,4,4,4)
1361	-48.679602	4.529628	5.331146	4.780653	ARDL(1,4,0,2,4)
1501	-42.040387	4.347613	5.337724	4.657703	ARDL(1,2,4,4,4)
251	-38.686242	4.254224	5.338631	4.593846	ARDL(3,2,4,4,4)
736	-47.161758	4.493914	5.342581	4.759706	ARDL(2,4,0,2,4)
881	-42.208567	4.359212	5.349322	4.669302	ARDL(2,2,4,3,4)
701	-42.586983	4.385309	5.375420	4.695400	ARDL(2,4,1,4,4)
101	-42.675442	4.391410	5.381521	4.701500	ARDL(3,4,0,4,4)
256	-41.222872	4.360198	5.397457	4.685055	ARDL(3,2,4,3,4)
851	-46.383475	4.509205	5.405020	4.789763	ARDL(2,3,0,4,4)
757	-43.032968	4.416067	5.406178	4.726157	ARDL(2,3,4,3,3)
132	-41.376806	4.370814	5.408073	4.695671	ARDL(3,3,4,3,3)
1356	-48.119973	4.559998	5.408665	4.825790	ARDL(1,4,0,3,4)
731	-46.470501	4.515207	5.411021	4.795765	ARDL(2,4,0,3,4)
1631	-46.754622	4.534802	5.430616	4.815359	ARDL(1,1,4,3,4)
1351	-46.872302	4.542917	5.438732	4.823475	ARDL(1,4,0,4,4)
111	-46.962756	4.549156	5.444970	4.829714	ARDL(3,4,0,2,4)
1336	-48.678094	4.598489	5.447156	4.864281	ARDL(1,4,1,2,4)
711	-47.116566	4.559763	5.455578	4.840321	ARDL(2,4,1,2,4)
76	-42.390214	4.440704	5.477963	4.765561	ARDL(3,4,1,4,4)
676	-42.449025	4.444760	5.482019	4.769617	ARDL(2,4,2,4,4)
137	-44.264846	4.501024	5.491135	4.811114	ARDL(3,3,4,2,3)
106	-46.006657	4.552183	5.495146	4.847507	ARDL(3,4,0,3,4)
127	-40.986038	4.412830	5.497237	4.752453	ARDL(3,3,4,4,3)

752	-42.673566	4.460246	5.497505	4.785103	ARDL(2,3,4,4,3)
826	-46.113022	4.559519	5.502481	4.854843	ARDL(2,3,1,4,4)
632	-42.770596	4.466938	5.504197	4.791794	ARDL(2,4,4,3,3)
226	-46.316050	4.573521	5.516483	4.868845	ARDL(3,3,0,4,4)
762	-46.348916	4.575787	5.518750	4.871111	ARDL(2,3,4,2,3)
7	-41.332688	4.436737	5.521144	4.776360	ARDL(3,4,4,3,3)
861	-51.456431	4.721133	5.522651	4.972159	ARDL(2,3,0,2,4)
1331	-48.112279	4.628433	5.524248	4.908991	ARDL(1,4,1,3,4)
706	-46.464021	4.583726	5.526688	4.879050	ARDL(2,4,1,3,4)
1506	-46.713292	4.600917	5.543879	4.896241	ARDL(1,2,4,3,4)
1486	-53.566109	4.797663	5.552033	5.033922	ARDL(1,3,0,2,4)
386	-46.834719	4.609291	5.552254	4.904615	ARDL(3,1,4,2,4)
86	-46.835675	4.609357	5.552320	4.904681	ARDL(3,4,1,2,4)
686	-46.842163	4.609804	5.552767	4.905129	ARDL(2,4,2,2,4)
1326	-46.871608	4.611835	5.554798	4.907159	ARDL(1,4,1,4,4)
1311	-48.616141	4.663182	5.558997	4.943740	ARDL(1,4,2,2,4)
1756	-50.326430	4.712168	5.560834	4.977959	ARDL(1,0,4,3,4)
1011	-48.655612	4.665904	5.561719	4.946462	ARDL(2,1,4,2,4)
886	-47.035110	4.623111	5.566074	4.918435	ARDL(2,2,4,2,4)
856	-50.462834	4.721575	5.570241	4.987366	ARDL(2,3,0,3,4)
51	-42.202110	4.496697	5.581104	4.836320	ARDL(3,4,2,4,4)
651	-42.304741	4.503775	5.588182	4.843398	ARDL(2,4,3,4,4)
1007	-49.061153	4.693873	5.589687	4.974431	ARDL(2,1,4,3,3)
1382	-47.451975	4.651860	5.594823	4.947184	ARDL(1,3,4,3,3)
12	-44.211272	4.566295	5.603553	4.891151	ARDL(3,4,4,2,3)
627	-42.539311	4.519952	5.604359	4.859575	ARDL(2,4,4,4,3)
81	-45.935645	4.616251	5.606362	4.926342	ARDL(3,4,1,3,4)
201	-45.959036	4.617865	5.607975	4.927955	ARDL(3,3,1,4,4)
1481	-52.718619	4.808181	5.609699	5.059206	ARDL(1,3,0,3,4)
2	-40.984599	4.481696	5.613252	4.836085	ARDL(3,4,4,4,3)
801	-46.112862	4.628473	5.618584	4.938564	ARDL(2,3,2,4,4)
236	-51.325196	4.781048	5.629714	5.046840	ARDL(3,3,0,2,4)
836	-51.360697	4.783496	5.632163	5.049288	ARDL(2,3,1,2,4)
637	-46.342424	4.644305	5.634416	4.954395	ARDL(2,4,4,2,3)
1476	-51.416336	4.787334	5.636000	5.053125	ARDL(1,3,0,4,4)
261	-46.382862	4.647094	5.637205	4.957184	ARDL(3,2,4,2,4)
61	-46.392404	4.647752	5.637863	4.957842	ARDL(3,4,2,2,4)
1131	-49.774020	4.743036	5.638850	5.023594	ARDL(2,0,4,3,4)
1306	-48.092171	4.696012	5.638974	4.991336	ARDL(1,4,2,3,4)
681	-46.444110	4.651318	5.641429	4.961408	ARDL(2,4,2,3,4)
506	-48.134226	4.698912	5.641875	4.994236	ARDL(3,0,4,3,4)
852	-51.543148	4.796079	5.644746	5.061871	ARDL(2,3,0,4,3)
1757	-53.296206	4.848014	5.649532	5.099040	ARDL(1,0,4,3,3)
1008	-51.621168	4.801460	5.650126	5.067252	ARDL(2,1,4,3,2)
1751	-50.006993	4.759103	5.654917	5.039661	ARDL(1,0,4,4,4)
758	-48.332249	4.712569	5.655532	5.007893	ARDL(2,3,4,3,2)
231	-50.056032	4.762485	5.658299	5.043043	ARDL(3,3,0,3,4)
1245	-66.967827	5.239160	5.663494	5.372056	ARDL(2,0,0,1,0)
1632	-51.841536	4.816658	5.665324	5.082449	ARDL(1,1,4,3,3)
661	-46.806679	4.676323	5.666433	4.986413	ARDL(2,4,3,2,4)
1461	-53.553553	4.865762	5.667281	5.116788	ARDL(1,3,1,2,4)

1301	-46.849700	4.679290	5.669400	4.989380	ARDL(1,4,2,4,4)
26	-41.826429	4.539754	5.671309	4.894143	ARDL(3,4,3,4,4)
1286	-48.586086	4.730075	5.673038	5.025399	ARDL(1,4,3,2,4)
1870	-68.855792	5.300399	5.677585	5.418529	ARDL(1,0,0,1,0)
763	-50.336099	4.781800	5.677614	5.062358	ARDL(2,3,4,2,2)
1230	-62.173166	5.115391	5.681168	5.292585	ARDL(2,0,0,4,0)
633	-47.042967	4.692618	5.682729	5.002709	ARDL(2,4,4,3,2)
831	-50.440952	4.789031	5.684846	5.069589	ARDL(2,3,1,3,4)
1225	-67.279697	5.260669	5.685002	5.393565	ARDL(2,0,1,0,0)
227	-50.445386	4.789337	5.685152	5.069895	ARDL(3,3,0,4,3)
853	-53.820789	4.884192	5.685711	5.135218	ARDL(2,3,0,4,2)
1761	-53.836149	4.885252	5.686770	5.136277	ARDL(1,0,4,2,4)
1865	-67.340772	5.264881	5.689214	5.397777	ARDL(1,0,0,2,0)
1825	-67.345669	5.265219	5.689552	5.398114	ARDL(1,0,2,0,0)
138	-48.858606	4.748869	5.691832	5.044194	ARDL(3,3,4,2,2)
1636	-52.249238	4.844775	5.693441	5.110567	ARDL(1,1,4,2,4)
1377	-47.221088	4.704903	5.695013	5.014993	ARDL(1,3,4,4,3)
133	-47.221193	4.704910	5.695021	5.015000	ARDL(3,3,4,3,2)
1850	-69.150864	5.320749	5.697934	5.438879	ARDL(1,0,1,0,0)
1120	-65.783816	5.226470	5.697951	5.374132	ARDL(2,1,0,1,0)
882	-48.974649	4.756872	5.699835	5.052197	ARDL(2,2,4,3,3)
1002	-48.983594	4.757489	5.700452	5.052813	ARDL(2,1,4,4,3)
1240	-65.827046	5.229451	5.700933	5.377114	ARDL(2,0,0,2,0)
868	-59.111597	5.042179	5.702253	5.248906	ARDL(2,3,0,1,2)
382	-49.045960	4.761790	5.704753	5.057114	ARDL(3,1,4,3,3)
1200	-65.912255	5.235328	5.706809	5.382990	ARDL(2,0,2,0,0)
768	-52.457189	4.859116	5.707783	5.124908	ARDL(2,3,4,1,2)
1257	-47.451094	4.720765	5.710876	5.030855	ARDL(1,4,4,3,3)
1820	-65.973128	5.239526	5.711007	5.387188	ARDL(1,0,2,1,0)
1627	-50.852843	4.817437	5.713252	5.097995	ARDL(1,1,4,4,3)
1132	-52.571403	4.866993	5.715660	5.132785	ARDL(2,0,4,3,3)
56	-45.873289	4.680916	5.718175	5.005773	ARDL(3,4,2,3,4)
1105	-61.039863	5.106197	5.719123	5.298158	ARDL(2,1,0,4,0)
511	-50.941991	4.823586	5.719400	5.104143	ARDL(3,0,4,2,4)
727	-50.971530	4.825623	5.721437	5.106181	ARDL(2,4,0,4,3)
176	-45.957740	4.686741	5.724000	5.011597	ARDL(3,3,2,4,4)
1281	-47.662070	4.735315	5.725426	5.045406	ARDL(1,4,3,3,4)
1456	-52.716622	4.877008	5.725675	5.142800	ARDL(1,3,1,3,4)
1220	-66.195551	5.254866	5.726347	5.402528	ARDL(2,0,1,1,0)
1387	-51.064925	4.832064	5.727878	5.112622	ARDL(1,3,4,2,3)
767	-51.078546	4.833003	5.728818	5.113561	ARDL(2,3,4,1,3)
656	-46.063655	4.694045	5.731304	5.018902	ARDL(2,4,3,3,4)
1195	-64.585336	5.212782	5.731411	5.375210	ARDL(2,0,2,1,0)
1250	-69.654718	5.355498	5.732683	5.473627	ARDL(2,0,0,0,0)
211	-51.137994	4.837103	5.732918	5.117661	ARDL(3,3,1,2,4)
776	-46.101906	4.696683	5.733942	5.021540	ARDL(2,3,3,4,4)
228	-52.871480	4.887688	5.736355	5.153480	ARDL(3,3,0,4,2)
1136	-52.880881	4.888337	5.737003	5.154128	ARDL(2,0,4,2,4)
1845	-68.045573	5.313488	5.737821	5.446384	ARDL(1,0,1,1,0)
102	-49.536817	4.795643	5.738605	5.090967	ARDL(3,4,0,4,3)
1018	-56.303431	4.986443	5.740814	5.222703	ARDL(2,1,4,1,2)

995	-64.758027	5.224692	5.743321	5.387120	ARDL(2,2,0,1,0)
501	-47.937215	4.754291	5.744401	5.064381	ARDL(3,0,4,4,4)
811	-51.311198	4.849048	5.744863	5.129606	ARDL(2,3,2,2,4)
243	-58.046030	5.037657	5.744879	5.259150	ARDL(3,3,0,1,2)
1125	-68.199288	5.324089	5.748422	5.456985	ARDL(2,1,0,0,0)
8	-46.339788	4.713089	5.750348	5.037945	ARDL(3,4,4,3,2)
1451	-51.411175	4.855943	5.751758	5.136501	ARDL(1,3,1,4,4)
883	-51.411276	4.855950	5.751765	5.136508	ARDL(2,2,4,3,2)
1126	-49.748930	4.810271	5.753234	5.105595	ARDL(2,0,4,4,4)
1875	-71.639860	5.423439	5.753476	5.526802	ARDL(1,0,0,0,0)
36	-46.385320	4.716229	5.753488	5.041086	ARDL(3,4,3,2,4)
1840	-66.596538	5.282520	5.754001	5.430182	ARDL(1,0,1,2,0)
1100	-66.624823	5.284471	5.755952	5.432133	ARDL(2,1,1,0,0)
1860	-66.635945	5.285238	5.756719	5.432900	ARDL(1,0,0,3,0)
1752	-53.187849	4.909507	5.758173	5.175299	ARDL(1,0,4,4,3)
638	-49.826981	4.815654	5.758617	5.110978	ARDL(2,4,4,2,2)
1810	-63.308564	5.193694	5.759472	5.370889	ARDL(1,0,2,3,0)
827	-51.538387	4.864716	5.760531	5.145274	ARDL(2,3,1,4,3)
1010	-56.602221	5.007050	5.761420	5.243309	ARDL(2,1,4,3,0)
1003	-51.563107	4.866421	5.762236	5.146979	ARDL(2,1,4,4,2)
1843	-65.039748	5.244121	5.762750	5.406549	ARDL(1,0,1,1,2)
1075	-65.040606	5.244180	5.762809	5.406608	ARDL(2,1,2,0,0)
1115	-65.047317	5.244643	5.763272	5.407071	ARDL(2,1,0,2,0)
1205	-61.686215	5.150773	5.763699	5.342734	ARDL(2,0,1,4,0)
383	-51.612783	4.869847	5.765662	5.150405	ARDL(3,1,4,3,2)
753	-48.257353	4.776369	5.766480	5.086459	ARDL(2,3,4,4,2)
1218	-63.418554	5.201280	5.767057	5.378474	ARDL(2,0,1,1,2)
206	-49.950676	4.824185	5.767147	5.119509	ARDL(3,3,1,3,4)
1848	-66.787505	5.295690	5.767171	5.443352	ARDL(1,0,1,0,2)
1215	-65.104373	5.248577	5.767207	5.411006	ARDL(2,0,1,2,0)
1511	-51.637484	4.871551	5.767365	5.152109	ARDL(1,2,4,2,4)
1229	-61.755470	5.155550	5.768475	5.347510	ARDL(2,0,0,4,1)
143	-51.654810	4.872746	5.768560	5.153303	ARDL(3,3,4,1,2)
993	-61.774412	5.156856	5.769782	5.348817	ARDL(2,2,0,1,2)
1228	-60.112262	5.111191	5.771264	5.317917	ARDL(2,0,0,4,2)
1223	-65.172360	5.253266	5.771896	5.415695	ARDL(2,0,1,0,2)
1235	-65.197005	5.254966	5.773595	5.417394	ARDL(2,0,0,3,0)
1070	-63.529426	5.208926	5.774704	5.386120	ARDL(2,1,2,1,0)
863	-58.497238	5.068775	5.775997	5.290268	ARDL(2,3,0,2,2)
1745	-68.608558	5.352314	5.776648	5.485210	ARDL(1,1,0,1,0)
620	-66.952180	5.307047	5.778528	5.454709	ARDL(3,0,0,1,0)
1243	-65.273597	5.260248	5.778877	5.422676	ARDL(2,0,0,1,2)
1244	-66.967366	5.308094	5.779576	5.455756	ARDL(2,0,0,1,1)
233	-55.183937	4.978203	5.779721	5.229228	ARDL(3,3,0,3,2)
1868	-66.977712	5.308808	5.780289	5.456470	ARDL(1,0,0,1,2)
1507	-51.835605	4.885214	5.781029	5.165772	ARDL(1,2,4,3,3)
1276	-46.797672	4.744667	5.781926	5.069524	ARDL(1,4,3,4,4)
1436	-53.540847	4.933852	5.782518	5.199643	ARDL(1,3,2,2,4)
870	-63.693422	5.220236	5.786014	5.397430	ARDL(2,3,0,1,0)
1103	-58.647578	5.079143	5.786365	5.300636	ARDL(2,1,0,4,2)

الملحق (27) النموذج المناسب ARDL(2,3,4,3,4) باتجاه عام مقيد

Dependent Variable: Y
Method: ARDL
Date: 02/08/26 Time: 04:13
Sample: 1995 2023
Included observations: 29
Dependent lags: 3 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): X1 X2 X3 X4
Deterministics: Unrestricted constant and restricted trend (Case 4)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Number of models evaluated: 1875
Selected model: ARDL(2,3,4,3,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.593112	0.115186	5.149158	0.0013
Y(-2)	-0.342286	0.112314	-3.047591	0.0186
X1	3.191966	1.725533	1.849843	0.1068
X1(-1)	-2.599594	1.561257	-1.665064	0.1398
X1(-2)	-1.511583	1.552159	-0.973858	0.3626
X1(-3)	-6.533828	1.626204	-4.017839	0.0051
X2	-3.002355	1.150561	-2.609469	0.0349
X2(-1)	1.035503	1.147854	0.902121	0.3970
X2(-2)	1.347057	1.359585	0.990785	0.3548
X2(-3)	-1.009415	1.332821	-0.757353	0.4736
X2(-4)	5.452898	0.972273	5.608405	0.0008
X3	4.732299	0.740137	6.393811	0.0004
X3(-1)	1.213882	0.650143	1.867101	0.1041
X3(-2)	4.489877	0.758965	5.915790	0.0006
X3(-3)	-1.231434	0.741561	-1.660597	0.1408
X4	-0.249534	0.369704	-0.674958	0.5214
X4(-1)	0.067184	0.293746	0.228716	0.8256
X4(-2)	1.864114	0.382379	4.875041	0.0018
X4(-3)	1.100174	0.366470	3.002082	0.0199
X4(-4)	1.726424	0.412730	4.182937	0.0041
C	-78.13176	10.61152	-7.362921	0.0002
@TREND	-0.227431	0.057924	-3.926402	0.0057
R-squared	0.995583	Mean dependent var	25.28643	
Adjusted R-squared	0.982331	S.D. dependent var	8.734704	
S.E. of regression	1.161056	Akaike info criterion	3.232393	
Sum squared resid	9.436364	Schwarz criterion	4.269652	
Log likelihood	-24.86970	Hannan-Quinn criter.	3.557250	
F-statistic	75.12869	Durbin-Watson stat	2.210511	
Prob(F-statistic)	0.000003			

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

الملحق (28) اختبار الارتباط الذاتي لبواقي نموذج ARDL(2,3,4,3,4) باتجاه عام مقيد
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 3 lags

F-statistic	0.819872	Prob. F(3,4)	0.5468
Obs*R-squared	11.04228	Prob. Chi-Square(3)	0.0115

الملحق (29) اختبار ثبات تباين بواقي نموذج ARDL(2,3,4,3,4) باتجاه عام مقيد

Heteroskedasticity Test: White

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.012279	Prob. F(21,7)	0.5337
Obs*R-squared	21.81616	Prob. Chi-Square(21)	0.4102
Scaled explained SS	0.881964	Prob. Chi-Square(21)	1.0000

الملحق (30) اختبار دقة توصيف نموذج ARDL(2,3,4,3,4) باتجاه عام مقيد

Ramsey RESET Test

Equation: EQ04

Omitted Variables: Squares of fitted values

Specification: Y Y(-1) Y(-2) X1 X1(-1) X1(-2) X1(-3) X2 X2(-1)
X2(-2) X2(-3)

X2(-4) X3 X3(-1) X3(-2) X3(-3) X4 X4(-1) X4(-2) X4(-3) X4(-4)

C

@TREND

	Value	df	Probability
t-statistic	1.387074	6	0.2147
F-statistic	1.923973	(1, 6)	0.2147
Likelihood ratio	8.065865	1	0.0045

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	2.291188	1	2.291188
Restricted SSR	9.436364	7	1.348052
Unrestricted SSR	7.145176	6	1.190863

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	-24.86970
Unrestricted LogL	-20.83677

الملحق (31) اختبار الحدود لنموذج ARDL(2,3,4,3,4) باتجاه عام مقيد

Null hypothesis: No levels relationship

Number of cointegrating variables: 3

Trend type: Rest. trend (Case 4)

Sample size: 29

Test Statistic	Value
F-statistic	20.662623

10%		5%		1%
-----	--	----	--	----

Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	3.378	4.274	4.048	5.090	5.666	6.988
Asymptotic	2.970	3.740	3.380	4.230	4.300	5.230

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.
الملحق (32) معادلة العلاقة طويلة الأجل لنموذج $ARDL(2,3,4,3,4)$ باتجاه عام مقيد

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1(-1)	-9.948334	2.399791	-4.145501	0.0004
X2(-1)	5.103868	3.269433	1.561087	0.1316
X3(-1)	12.28635	1.630759	7.534135	0.0000
X4(-1)	6.017773	0.695094	8.657495	0.0000
@TREND	-0.303576	0.068389	-4.438948	0.0002

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.
الملحق (33) معادلة الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ $ARDL(2,3,4,3,4)$ باتجاه عام مقيد

Dependent Variable: D(Y)
Method: ARDL
Date: 02/08/26 Time: 04:13
Sample: 1995 2023
Included observations: 29
Dependent lags: 3 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): X1 X2 X3 X4
Deterministics: Unrestricted constant and restricted trend (Case 4)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Number of models evaluated: 1875
Selected model: $ARDL(2,3,4,3,4)$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)*	-0.749174	0.082024	-9.133589	0.0000
X1(-1)	-7.453038	1.914164	-3.893626	0.0059
X2(-1)	3.823688	2.417210	1.581860	0.1577
X3(-1)	9.204624	1.298067	7.091021	0.0002
X4(-1)	4.508362	0.620202	7.269182	0.0002
@TREND	-0.227431	0.057924	-3.926402	0.0057
D(Y(-1))	0.342286	0.112314	3.047591	0.0186
D(X1)	3.191966	1.725533	1.849843	0.1068
D(X1(-1))	8.045410	2.265396	3.551437	0.0093
D(X1(-2))	6.533828	1.626204	4.017839	0.0051
D(X2)	-3.002355	1.150561	-2.609469	0.0349
D(X2(-1))	-5.790540	1.777263	-3.258123	0.0139
D(X2(-2))	-4.443483	1.319674	-3.367107	0.0120
D(X2(-3))	-5.452898	0.972273	-5.608405	0.0008
D(X3)	4.732299	0.740137	6.393811	0.0004
D(X3(-1))	-3.258443	0.913098	-3.568557	0.0091
D(X3(-2))	1.231434	0.741561	1.660597	0.1408
D(X4)	-0.249534	0.369704	-0.674958	0.5214

D(X4(-1))	-4.690712	0.661065	-7.095692	0.0002
D(X4(-2))	-2.826598	0.533414	-5.299069	0.0011
D(X4(-3))	-1.726424	0.412730	-4.182937	0.0041
C	-78.13176	10.61152	-7.362921	0.0002
R-squared	0.973002	Mean dependent var	-0.168641	
Adjusted R-squared	0.892006	S.D. dependent var	3.533086	
S.E. of regression	1.161056	Akaike info criterion	3.232393	
Sum squared resid	9.436364	Schwarz criterion	4.269652	
Log likelihood	-24.86970	Hannan-Quinn criter.	3.557250	
F-statistic	12.01307	Durbin-Watson stat	2.210511	
Prob(F-statistic)	0.001250			

* p-values are incompatible with t-bounds distribution.

Dependent Variable: D(Y)
Method: ARDL
Date: 02/08/26 Time: 04:13
Sample: 1995 2023
Included observations: 29
Dependent lags: 3 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): X1 X2 X3 X4
Deterministics: Unrestricted constant and restricted trend (Case 4)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Number of models evaluated: 1875
Selected model: ARDL(2,3,4,3,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.749174	0.051389	-14.57840	0.0000
D(Y(-1))	0.342286	0.059716	5.731918	0.0001
D(X1)	3.191966	0.883404	3.613258	0.0036
D(X1(-1))	8.045410	1.067037	7.539957	0.0000
D(X1(-2))	6.533828	0.983943	6.640455	0.0000
D(X2)	-3.002355	0.594008	-5.054404	0.0003
D(X2(-1))	-5.790540	0.705782	-8.204429	0.0000
D(X2(-2))	-4.443483	0.756114	-5.876734	0.0001
D(X2(-3))	-5.452898	0.643551	-8.473143	0.0000
D(X3)	4.732299	0.413350	11.44865	0.0000
D(X3(-1))	-3.258443	0.440391	-7.398984	0.0000
D(X3(-2))	1.231434	0.286191	4.302831	0.0010
D(X4)	-0.249534	0.172614	-1.445623	0.1739
D(X4(-1))	-4.690712	0.356114	-13.17194	0.0000
D(X4(-2))	-2.826598	0.318055	-8.887130	0.0000
D(X4(-3))	-1.726424	0.247736	-6.968817	0.0000
C	-78.13176	5.349001	-14.60679	0.0000
R-squared	0.973002	Mean dependent var	-0.168641	
Adjusted R-squared	0.937004	S.D. dependent var	3.533086	
S.E. of regression	0.886771	Akaike info criterion	2.887566	
Sum squared resid	9.436364	Schwarz criterion	3.689084	

Log likelihood	-24.86970	Hannan-Quinn criter.	3.138591
F-statistic	27.02940	Durbin-Watson stat	2.210511
Prob(F-statistic)	0.000001		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق (34) اختبار تضخم التباين لمعاملات نموذج $ARDL(2,3,4,3,4)$ باتجاه عام مقيد

Variance Inflation Factors

Date: 02/09/26 Time: 03:29

Sample: 1995 2023

Included observations: 29

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
Y(-1)	0.013268	206.6614	21.71715
Y(-2)	0.012614	198.8976	21.18847
X1	2.977464	23.05516	4.247773
X1(-1)	2.437524	18.71532	3.588236
X1(-2)	2.409199	18.13665	3.758959
X1(-3)	2.644540	19.77813	4.339489
X2	1.323792	526.0663	7.726423
X2(-1)	1.317568	523.4636	7.693654
X2(-2)	1.848472	734.0546	10.82488
X2(-3)	1.776411	696.8481	10.50332
X2(-4)	0.945314	362.8419	5.417394
X3	0.547803	456.5891	17.99727
X3(-1)	0.422685	356.9843	14.34407
X3(-2)	0.576028	492.2205	19.36707
X3(-3)	0.549913	470.8601	18.53336
X4	0.136681	177.8563	11.93136
X4(-1)	0.086287	110.4264	7.383413
X4(-2)	0.146214	182.2380	12.62589
X4(-3)	0.134301	164.0464	11.54154
X4(-4)	0.170346	202.4710	14.80780
C	112.6043	2422.402	NA
@TREND	0.003355	28.43798	5.052433